

شَذَا الْعَرَفِ مِنْ مَنْ الصَّرَفِ

تأليف

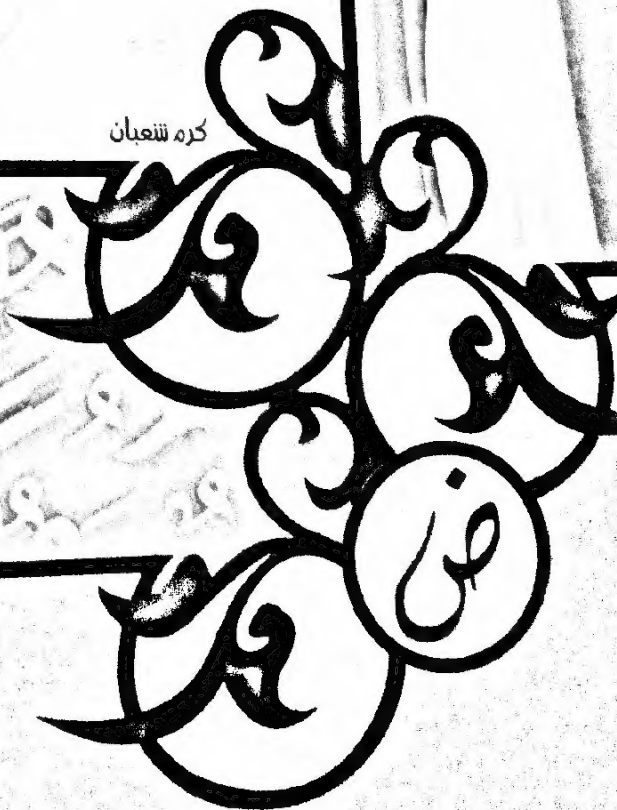
الأستاذ اللغوي الشقة الشيخ

أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي

أحد علماء الأزهري الشريف وصيد العلوم العربية بمدينة دار العالم سابقاً
وناظر مدينة عتات ما هربا بنا سابقاً

(المرور سنة ١٢٧٣ هـ الموافق سنة ١٩٥١ هـ)

كره لتعبان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

اللهم إنا نحمدك يا مصرف القلوب على مزيد نعمك، ومترايف جودك وكرمك، غمرتنا بإحسانك، الذي مصدره مجرد فضلك، وشملتنا بمضاعف نعيمك وطولك، فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال؛ لا راد لماضي أمرك، ولا وصول لقدرك حتى قدرك، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع نوره كل موجود، «محمد» المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً، وأشرفهم حساباً، الذي صغر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزق بسالم خزمه شمل الضلالة، وعلى آله مظاهر الحكيم، وصحبه مصادر الهمم، الذين مهدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد، سبيل الهدى ومعالم الرشاد.

وبعد، فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدينية، وكان ممن تطلع لرشف أفاريقه وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة «دار العلوم»، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان الطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضن به على أهله، فسرحت نواظر البحث في فجاج الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفت الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميز الصحيح من العليل. وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته شافية، وشواهد كافية، فأمن نظرك فيه، وقل: «ذلك فضل الله يؤتيه»، وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن

فإن رأوا هفوة طاروا بها فرحاً
منى وما علموا من صالح دفتوا

وقد سميته: «شذا العرف، في فن الصرف»

والله أسأل أن يلبسه ثوب القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب.

فالمقدمة: فيما لا بد منه فيه. والباب الأول: في الفعل. والثاني: في الاسم. والثالث: في

أحكام قننهما.

مقدمة

الصرف، ويقال له: التصريف.

مولفة: التغيير، ومنه ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ أى تغييرها. واصطلاحاً بالمعنى العَمَلِيّ: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لِمَعَانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمى الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العِلْمِيّ: علمُ بأصول يُعرَفُ بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء^(١).

وموضوعه: الألفاظُ العربيةُ من حيث تلك الأحوال، كالصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختصُّ بالأسماءِ المتمكنة، والأفعالِ المتصرفة. وما ورد من ثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورى لا حقيقى.

رواضعه: مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الهَرَّاءُ، بتشديد الراء، وقيل سيدنا على كرم الله وجهه. ومسائله: قضاياها التي تُذكر فيه صريحاً أو ضمناً، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثرته: صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، ومراعاةُ قانونِ اللَّغَةِ فِي الْكِتَابَةِ. واستمداده: من كلامِ الله تعالى، وكلامِ رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلامِ العرب.

(١) اعترض الرضى قولهم: (ليست بإعراب... إلخ) بأنه لا حاجة إليه؛ لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، والحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء؛ فلم يدخل حتى يخرج، ودفعه الشيخ عبد الله على الشافية بأنه لم يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية؛ لأن أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء، فسقط الاعتراض. اهـ ملخصاً.

وحكمُ الشارع فيه: الوجوبُ الكفائي.
والأبنية: جمعُ بناءٍ، وهي هيئةُ الكلمةِ الملحوظة، من حركةٍ وسكونٍ وعددِ حروفٍ،
وترتيبٍ.
والكلمة: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ، فهمَ
منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.
فالاسم: ما وُضع ليدلَّ على معنى مستقلٍّ بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب.
والفعل: ما وُضع ليدلَّ على معنى مستقلٍّ بالفهم، والزمن جزء منه، مثل كَتَبَ وقَرَأَ
واحفظ.
والحرف: ما وُضع ليدلَّ على معنى غير مستقلٍّ بالفهم، مثل هَلْ وفي ولم، ولا دَخَلَ له هنا
كما مر.
ويختص الاسم^(١) بقبول حرف الجرِّ، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد
إليه، وبالنداء، ونحو:

* الحمد لله مُنْشَى الْخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ *

ونحو: ﴿يَا أَيُّهَا هَيْدٌ﴾ قَدْ صَدَقْتَ الرَّءْيَا ﴿[الصافات: ١٠٤، ١٠٥].

ويختصُّ الفعلُ بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وبلحوق تاء الفاعل،
وتاء التانيث الساكنة، ونون التوكيد، وباء المخاطبة له، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤].

(١) قوله: (بقبول... إلخ) المراد بقبول الاسم ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه،
فنحو قط، وعوض، وحيث تقبلها بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم
الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر؛ بناءً على أن معناه الحدث أو بمعنى معناه، بناءً على أن مدلوله
لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه. اهـ صبان.

﴿سَتَقَرُّكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦٠]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، ﴿لَنْ تَنَالُوا
الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ
كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾
[القصر: ٢٥]، ﴿لَيْسَجَنَّا وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾
﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرْضِيَةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل.

الميزان الصرفي

١. لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثيًا، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات
ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصورة بصورة الموزون، فيقولون في
وزن قَرَمَثَلًا: فَعَل، بالتحريك، وفي حِمْل: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرَم: فَعَلَ،
بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جَرًّا، وَيُسْمُون الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة،
والثالث لام الكلمة.

٢. فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في
الميزان^(١) لا ما أولامين على أحرف «ف ع ل»، فنقول في وزن دَخَرَجَ مثلاً: فَعَلَّلَ، وفي وزن
جَخَمَرَشَ فَعَلَّلِل.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة كَرَزَتْ ما يقابله في الميزان، فنقول في
رزن قَدَمَ مثلاً، بتشديد العين: فَعَّلَ، وفي وزن جَلَبَبَ: فَعَلَّلَ، ويقال له: مُضَعَّفُ العين أو اللام.
وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتونيها» التي هي
حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعَبَّرَتْ عن الزائد بلفظه، فنقول في وزن قائم،

(١) زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم نحو دحرج وجعفر وزيادة لامين خاصة بالاسم نحو
سفرجل وخصت اللام بالتكرير لأنها أقرب. اهـ منه.

مثلاً: فاعِل، وفي وزن تقدّم: تَقَدَّمَ، وفي وزن استخرج: اسْتَخْرَجَ، وفي وزن مجتهد: مُجْتَهِدٌ، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في

وزن اضطرب: اِضْطَرَبَ، لا اِضْطَلَّ، وقد أجازته الرضى.

٣. وإن حصل حذف في الموزون حُذِفَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ مثلاً:

قُلْ: وفي وزن قاضٍ: قَاضٍ، وفي وزن عِدَّة: عِدَّةٌ.

٤. وإن حَصَلَ ^(١) قَلْبٌ في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاء:

عَقَلَ، بتقدير العين على الفاء.

ويُعرَفُ القلبُ بأمر خمسة:

الأول: الاشتقاق، كناء بالمد، فإن المصدر وهو التأي، دليل على أن «ناء» الممدود

مقلوب نأى، فيقال: ناء على وزن قَلَعَ، وكما في جاء، فإن ورود وجهه ووجهة، دليل على أن جاء

مقلوب وجه، فيقال: جاء على وزن عَقَلَ. وكما في قَبِي، فإن ورود مفردة وهو قَوْس، دليل على

أنه مقلوب قَوْس، فَقَدِمَتِ اللام في موضع العين، فصار قُسُوْ على قُلُوع، فقلبت الواو الثانية

ياءً لوقوعها طرْقاً، والواو الأولى؛ لاجتماعها مع الياء وَسَقِ إحداهما بالسكون، وكُثِرَتِ

السينُ لمناسبة الياء، والقافُ لغير الانتقال من ضمٍّ إلى كسر... وكما في حَادِي أيضاً، فإن

ورود وَخْدة دليل على أنه مقلوب «واحد»، فوزن «حادي»: عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أَيْسَ، فإن تصحيحه مع وجود

المُوجِب، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يَيْسَ، فيقال: أَيْسَ على وزن

عَقِلَ ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله وهو اليأس.

الثالث: نُذْرَةُ الاستعمال، كآرام جمع رِئ، وهو الظبي، فإن نُذِرْتَهُ وكثرة آرام، دليل على أنه

مقلوب آرام، ووزن آرام: أفعال، فَقَدِمَتِ العينُ التي هي الهزة الثانية، في موضع الفاء.

(١) المراد بالقلب القلب المكنى وهو سماعي أما إذا حصل القلب بالإعلال في الموزون فلا يحصل في الميزان شيء بل يبقى على حاله مثل قال وباع فإنهما على وزن فعل.

وسُهلَّت، فصارت آرام، فوزنه: أعفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفردة، وهو الرأي.

وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورود الأصل، وهو رئم، ورأى.
 الرابع: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف، وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أعلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أعلَّ اسم الفاعل بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقدير اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء: جائئ، بهمزتين؛ ولذا لزم القول بتقدير اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فنقول: جائئ، بوزن فاعل، ثم يُعلَّ إعلال قاض فيقال جاء بوزن: قال^(١).

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع «أفعال» من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُهَا﴾ [النجر: ٢٣]، فنقول: أصل أشياء شَيْئَاء، على وزن فعلاء، قُدِّمَت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصار أشياء على وزن لَفَعَاء، فَمَنَعَهَا من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فعلاء. ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التانيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

(١) هذا مذهب الخليل وأما سيبويه فلا يقول بالقلب المكنى هنا بل يجوز اجتماع الهمزتين في الطرف، ثم يقلب الثانية ياء ويعلها إعلال قاض، وهو مردود بأن الياء المتطرفة المبدلة من الهمزة لا تعل بالحذف كما في باري ومستهزى اه منه.

الباب الأول: في الفعل

وفيه عدة تقاسيم.

التقسيم الأول [من حيث الزمن]

ينقسم الفعل إلى ماض، ومضارع، وأمر.

فالماض: ما دلَّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأت، وتاء التانيث الساكنة^(١)، نحو: قرأت هند.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب؛ فهو صالح للحال والاستقبال. ويَعَيَّنُهُ للحال لام الابتداء، و«لا» و«ما» النافيتان، نحو: ﴿إِنِّي لِيَحْزَنِي﴾ أن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤].

ويعينه للاستقبال: السين، وسوف، ولن، وأن، وإن، نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، ﴿كَانَ تَتَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿إِن يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف «أنيت»، وتسمى أحرف المضارعة. فالهزة: للمتكلم وحده، نحو: أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو: نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكور وجمع الغائبة، نحو: محمد يقرأ، والنسوة يقرآن. والتاء: للمخاطب مطلقاً، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو: أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرأان، وأنتم تقرأون، وأنتِ يا هند تقرنين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرأان.

(١) تحرك هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين لا يخرجها عن كونها ساكنة أصالة.

والأمر: ما يُطلبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالة على الطلب.
وأما ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فعل، وهو على ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماضٍ: نحو: هِنَاهُ وَشَتَانٌ، بمعنى بَعْدَ وَافْتَرَقَ.
واسم فعل مضارع: ك: وَى وَأَفَّ، بمعنى: أَعْجَبَ وَأَتَعْجَرُ.
واسم فعل أمر: ك: صَهْ بمعنى: اسْكُتْ، وَأَمِينَ بمعنى: اسْتَجِبْ، وهو أكثرها وجوداً^(١).

التقسيم الثاني للفاعل [من حيث الصحة والإعلال]

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتل.
فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهى الألف، والواو، والياء، نحو: كَتَبَ وجَلَسَ.

ثم إن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً، كَثَوْبٍ وَسَيْفٍ، فإن جانشه ما قبله من الحركات يسمى مدّاً، كَقَالَ يَقُولُ قِيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرف علة، ومدّ، ولين؛ لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتل: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام.

(١) اعلم أن اسم الفعل ضربان: أحدهما، ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه ووى والثاني ما نقل من ظرف أو جار ومجرور ونحو دونك بمعنى خذ ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم وعليك بمعنى الزم وإليك بمعنى تنح أو من مصدر سواء استعمل فعله نحو رويداً زيداً بمعنى أمهله فإنهم قالوا أروده إرواداً أم لم يستعمل نحو: بله زيد، أو زيداً، بمعنى ترك زيد أو اترك زيداً وهو سماعي في غير فعال فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف، اهـ.

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعف، ومهموز
 فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمز، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد
 وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحاً. ولا عكس.
 والمضعف: ويقال له الأصغر لشدة، ينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده،
 ومضعف الرباعي.
 فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد، نحو: قرأ، ومد، وامد،
 واستمد، وهو محل نظر الصرفي.
 ومضعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولا مه الأولى من جنس، وعينه ولا مه الثانية من
 جنس، كززل، وعنفس، وقلقل.
 والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتل

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.
 فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو: وعدّ ويتر، وسُئى بذلك لأنه يائث الصحيح في عدم إعلال
 ماضيه.
 والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو: قال، وباع. وسُي بذلك لخلوّ جوفه؛ أي وسطه من
 الحرف الصحيح.
 ويسى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلْتُ
 وبعت في قال وباع.
 والناقص: ما اعتلت لامه، نحو: غزا، ورمى. وسُي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض
 التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَتْ.
 ويسى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو:

عَزَوْتُ، وَزَمَيْتُ.

واللّيف قسمان:

مَفْرُوق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وفي، ووق. وسُئِيَ بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

ومَفْرُون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو: طَوَى، وَرَوَى. وسُئِيَ بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضهما.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسر، نحو: شمس، ووجه، وَيْن، وقول، وسيف، ودلو، وظبي، وَوَحَى، وَجَوَّحَى، وَأَمَر، وَبَنَى، وَجَدَّ، وَبَلَبَل.

التقسيم الثالث للضعل: بحسب التجرد والزيادة وتقسيم كل

ينقسم الفعل إلى: مجرد ومزید.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة.

والمزید: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثَلَاثِيٌّ^(١) ورباعيٌّ.

والمزید قسمان: مَزِيدُ الثَلَاثِيّ، ومزید الرباعيّ.

أما الثَلَاثِيّ المجرد: فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نَصَرَ وَضَرَبَ وَفَتَحَ، ونحو: كَرَّمَ، ونحو:

(١) قوله: (ثَلَاثِيّ... إلخ) بضم الثاء الأولى شاذ لأنه منسوب إلى الثلاثة فالقياس فتح الثاء وقد يقال: إنه منسوب إلى الثلاث بضم الثاء الأولى ومد اللام الذي لا تكرار فيه على ما هو مذهب سيبويه ولو بنى الأمر على مذهب غيره فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى إلا أنه تكلف وأقول يمكن أن يقال: إنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرار فإنه اسم مجرد لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز أصلاً أو نقول إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي. اهـ من شرح الكفوى على متن البناء.

فَرِحَ وَحَسِبَ.
وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة:

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ؛

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ^(١)، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ؛

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كَضْرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى يَطْوِي، وَفَرَّيَفَرُ وَأَتَى يَأْتِي، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَأَبَرُ النخل يَأْبِرُهُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَأَوَى يَأْوِي، وَوَأَى يَتَى، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ؛

بافتح فيهما، كَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَنَفَعَ^(٢) يَنْفَعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَآلَهُ يَأْلَهُ، وَسَالَ يَسَالُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حَلَقِيُّ العين أو اللام وليس كل ما كان حَلَقِيًّا كان مفتوحًا فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمة والهاء والحاء والخاء والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلَقِيٍّ فشاؤُ، كَأَبَى يَأْبَى، وَهَلَكَ يَهْلِكُ، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَلَى يَقْلَى: غير فصيح. وَبَقِيَ يَبْقَى: لغة طي، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفًا، وهذا قياس عندهم.

(١) قوله: وبرأ يبرؤ، أي على إحدى لغاته وهي برا المريض أي شفى اه منه.

(٢) يقال: يفع الجبل صعد، والغلام راهق العشرين كأبفع، ووهل إلى الشيء ذهب وهمه إليه، وآله عبد وآله أجاره وأمنه. اه منه.

الباب الرابع: فَعِلَ يَقْعَلُ:

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كَفَرَحَ يَفْرَحُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَجَلَّ يُوْجَلُّ، وَيَبْسُ يَبْسُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَغَدَّ يَغْدُ، وَعَوَّرَ يَعْوَرُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَقَوَّى يَقْوَى، وَوَجَّى يُوْجَى، وَعَضَّ يَعَضُّ وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَسَنِمَ يَسَامُ، وَصَدَّى يَصْدَأُ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتواضعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كَفَرَحَ وَطَرِبَ، وَبَطِرَ وَأَشِرَ، وَكَفَضِبَ وَخَزِنَ، وَكَشَعَ وَرَوَّى وَسَكَّرَ، وَكَعِطَشَ وَظَمَى، وَصَدَّى وَهَمِدَ، وَكَخِيرَ وَسَوَّدَ، وَكُورَ وَعَمِشَ وَجَهَرَ، وَكَفَيْدَ وَهَيْفَ وَلَبَّى.

الباب الخامس: فَعُلَ يَقْعُلُ:

بضم العين فيهما، كَشَرَفَ يَشْرَفُ وَحَسَنَ يَحْسُنُ، وَوَسَمَ يَوْسُمُ، وَيَمَنَ يَيْمُنُ، وَأَسَلَ يَأْسُلُ، وَلَؤَمَ يَلْؤُمُ، وَجَرَّوْ يَجْرُؤُ، وَسَرَّوْ يَسْرُؤُ.

ولم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظة هَيَّوْ: صار ذا هيئة. ولا يائي اللام وهو متصرف إلا نَهَوْ من التهمة بمعنى العقل، ولا مُضَاعَفَا إلا قَلِيلًا، كَشَرَزَتْ مَثَلَتْ الرَّاءَ، وَلَبَّيْتُ، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعِلَ يَقْعِلُ:

بالكسر فيهما، كَحَسِبَ يَحْسِبُ، وَنِعِمَ يَنْعِمُ. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتل كما سيأتي.

تنبيهات:

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية، ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما «رَحَّبْتُكَ الدَّارَ» فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتُ بِكَ الدَّارَ، والأبواب

الثلاثة الأول تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.
 الثاني: أن قُل المفتوح العين، إن كان أوله همزة أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب،
 كأمر يأسر، وأنى يأتي، ووعد يعد، ووژن يزن. ومن غير الغالب: أخذ وأكل ووَهَل.
 وإن كان مُضاعفًا فالغالب أنه من باب نصر^(١)، إن كان متعديًا، ككذبه يُمذّه، وصدّه
 يصدّه.

ومن باب^(٢) ضرب، إن كان لازمًا، كخَفَّ يخِفُّ، وشَدَّ يَشُدُّ، بالذال المعجمة.
 الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١- أن المضاعف: يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو: سرّه يسره،
 وفرّ يفرّ، وعضّه يعضّه.

(١) قوله: (فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعديًا... إلخ)، ومن غير الغالب مر به يمر، وجل القوم عن
 المنزل يجلون جلا وجلولًا ارتحلوا عنه، وهبت الريح تهب هببًا وهبوبًا وذرت الشمس تذر فاض
 شعاعها على الأرض عند الطلوع، وأج الظليم وهو ذكر النعام في سيره يؤج إذا سمع له دوى، وكر
 الفارس على قرنه يكر إذا رجع، وهم بالأمر يهم عزم عليه، وعم النبات يعم طال، وزم بأنفه يزم
 بمعنى تكبر، ومسح المطر يسح سحًا نزل، وشك في الأمر يشك، وشق عليه الأمر يشق، وجن عليه
 الليل يجن أي أظلم، وخش في الأمر يخش بمعنى دخل، وخب الحصان يخب أي أسرع في سيره
 وكذا خب النبات يخب خبيبًا إذا طال بسرعة.

(٢) قوله ومن باب ضرب إن كان لازمًا ومن غير الغالب حبه يحبه بفتح الياء وكسر الحاء لغة في أحبه
 يحبه.

وقد جاء بالوجهين عدة أفعال متعدية وعدة أفعال لازمة فمن الأول هر فلان الشيء يهره ويهره بمعنى
 كرهه وأصل الهرير صوت الكلب الخفى، وشد متاعه يشده ويشده بمعنى أوثقه، وعله الشراب يعله
 ويعله سقاء عللاً بعد نهل، والعلل الشرب الثاني، والنهل محركًا الشرب الأول، وبت الحبل وغيره
 بينته وبينته بتًا قطعه، ونم الحديث ينمه وينمه نمًا ونميمة حملة وأفشاء على وجه الإفساد، ومن الثاني
 صد عن الأمر يصد ويصد صدودًا أعرض عنه، وأث الشجر يؤث ويث أي كثر والتف، وخر الحجر
 ونثر ثروًا غرز ماؤها، ودرت الشاة تدر وتدر، وجم الماء يجم ويجم بمعنى كثر، وعن له الشيء يعن
 ويعن بمعنى عرض، وشذ عن الجمهور يشذ ويشذ انفراد، وشطت الدار تشط وتشط بمعنى بعدت،
 وطش المزن يطش ويطش أمطر دون الرش، وآل السيف يؤل ويثل لمع.

٢. ومهموز الفاء: يـجـىء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: أخذ يأخذ، وأسـريـأسر، وأهـبـيـأهب، وأمـنـيـأمن، وأسـلـيـأسل.

٣. ومهموز العين: يـجـىء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: وأى يئى، وسأل يسأل، وسئم يسأم، ولؤم يلؤم.

٤. ومهموز اللام: يـجـىء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: برأ^(١) يبرؤ، وهنأ يهنئ، وقرأ يقرأ، وصدئ يصدأ، وجرؤ يجرؤ.

٥. والمثال يـجـىء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرف، وحسب، نحو: وعد يعد، ووهل يوهل، ووجل يوجل، ووسم يوسم، ووـرـث يـرـث. وقد ورد من باب نصر لفظه واحدة في لغة عامرية وهى وجد يجد. قال جرير:

لوشئت قد نفع الفؤاد بشربة
تدع الحوائم لا يجدن غليلا

رؤى بضم الجيم وكسر ها. يقول لمحبوبته: لوشئت قد روى الفؤاد بشربة من ريقك، ترك الحوائم، أى العطاش، لا يجدن حرارة العطش.

٦. والأجوف: يـجـىء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغيد يغيد، وعور يعور، إلا أن شرطه أن يكون فى الباب الأول واوياً، وفى الثانى يائياً، وفى الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول ققط من باب شرف.

٧. والناقص: يـجـىء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضى، وسرو. ويشترط فى الناقص من الباب الأول والثانى، ما اشترط فى الأجوف منهما.

٨. واللفيف المفروق: يـجـىء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو: وفى يفي، ووجى يوجى، وولى يلى.

٩. واللفيف المقرون: يـجـىء من بابى ضرب، وفرح. نحو: روى يروى، وقوى يقوى، ولم يرد يائى العين واللام إلا فى كلمتين من باب فرح، هما عي، وحبي.

(١) أى من برأ المريض وهذه إحدى لغاته وكذلك هنا يهنئ فى إحدى لغاته. اهـ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرف. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغيد يغيد، وعور يعور. والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب نصر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمى. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعى يسعى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شرف كسرو يسرون. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسيب، كولي يلي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كرضى يرضى. الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عشر فعلاً، وهي: وثق به، ووجد عليه؛ أى حزن، وورث المال، وورع عن الشبهات، وورك؛ أى اضطجع، وورم الجرح، وورى المخ؛ أى اكتنز، ووعق عليه؛ أى عجل، ووفق أمره؛ أى صادفه موافقاً، ووقه له؛ أى سمع، ووكه؛ أى اغتف، وولى الأمر، وومق؛ أى أحب. وورد أحد عشر فعلاً، تُكسر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي: ينس، بالباء الموحدة، وحسيب، ووثق، أى هلك، ووجمت الحُبلى، ووجر صدره، ووَغِر؛ أى اغتاظ فيهما، وولغ الكلب، وولِه، ووهل اضطرب فيهما، ويتس منه، ويتس الغصن. السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمرعاة هذه الضوابط، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلبة في المفاخرة، فقياس مضارعه ضمُّ عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبقه، ما لم يكن واوياً الفاء، أو يائياً العين أو اللام، فقياس

مضارعه كسر عينه، كواثبه فَوَثَّبَهُ، فأنا أثبه، وباعته فَبِعْتَهُ، فأنا أبيع، وراميته فَرَمَيْتَهُ، فأنا أرميه^(١).

أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

لِلرَّبَاعِيِّ الْمَجْرُودِ وَزْنَ وَاحِدٍ، وَهُوَ فَعَّلٌ، كدَحرج يدَحرج، وَدَزَيخ^(٢) يدَزَيخ. ومنه أفعال نَحْتَمِهَا الْعَرَبُ مِنْ مَرَكِبَاتٍ، فَتَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، كَبَسَمَلٌ: إِذَا قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَحَوَّلَ إِذَا قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَطَلَّبَقَ إِذَا قَالَ: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ، وَدَمَعَزَ إِذَا قَالَ: أَدَامَ اللَّهُ عَزْكَ، وَجَعَقَلَ إِذَا قَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ.

ومحلقاته سبعة:

الأول: فَعَّلَ، كَجَلَبَيْه؛ أَيْ أَلْبَسَهُ الْجَلَبَابَ.

الثاني: فَوَعَلَ، كَجَوْرِبِهِ؛ أَيْ أَلْبَسَهُ الْجَوْرِبَ.

الثالث: فَعَوَلَ، كَرَهْوِكَ فِي مِشْيَتِهِ؛ أَيْ أَسْرَعَ.

الرابع: فَيَعَلَ، كَبَيْطَرٍ؛ أَيْ أَصْلَحَ الدَّوَابَّ.

الخامس: فَعْيَلٌ، كَشَرَيْفِ الزَّرْعِ. قَطَعَ شَرِيافَهُ.

السادس: فَعَلَى، كَسَلَّقَى: إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ.

السابع: فَعَنَلٌ، كَقَلَنَسِهِ: أَلْبَسَهُ الْقَلَنَسَ.

وَالْإِلْحَاقُ: أَنْ تَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ زِيَادَةً، لِتَلْحَقَهُ بِآخِرِ أَكْثَرِ مِنْهُ، فَيَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

الْفِعْلُ الثَّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَمَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ، وَمَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ. فَنَاقِيَةُ مَا يَبْلُغُ الْفِعْلُ بِالزِّيَادَةِ سِتَّةَ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ

(١) قَالَ الرُّضِيُّ لَيْسَ بِبَابِ الْمَغَالِبَةِ قِيَاسًا بِحَيْثُ يَجُوزُ نَقْلُ كُلِّ لُغَةٍ إِلَيْهِ. اهـ.

(٢) دَرَبِخَ الرَّجُلَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ إِذَا طَأَطَأَ رَأْسَهُ وَسَوَّى ظَهْرَهُ. اهـ.

سبعة: لثقل الفعل، وخفة الاسم، كما سيأتي.
 فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:
 الأول: أفعل، كأكرم وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقر.
 الثاني: فاعل، كقاتل، وأخذ، ووالى.
 الثالث: فقل بالتضعيف، كفرح، وزكى، وولى، وبرأ.
 والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:
 الأول: انفعل، كأكسر، واشق، وانقاد، وانمى.
 الثاني: افتعل، كاجتمع، واشتق، واختار، وأدعى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.
 الثالث: افعل كاحمر، واصفر، واعوز. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب، ونادر في غيرها، نحو: ازفض عرقاً، واخضلّ الروض، ومنه ازعوى^(١).
 الرابع: تفعل، كتعلم وتزكى، ومنه^(٢) اذكروا طهر.
 الخامس: تفاعل كتباعد وتشاور، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثاقل، وأدارك.
 والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:
 الأول: استفعل، كاستخرج، واستقام.
 الثاني: افعل، كاغدودن الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عشبه.
 الثالث: افعل كاحمار واشهاب: قويت حمرته وشهفته.
 الرابع: افعل كاجلوذ: إذا أسرع، واعلوّط: أى تعلق بعنق البعير فركبه.

(١) أصله ارعوا قدموا الإعلال على الإدغام لخفته كما قدموه فى قوى. اهـ.

(٢) الأصل فى ذلك تذكر وتظهر وتثاقل وتدارك قلبت التاء فى الجميع من جنس الحرف الثانى وأدغم المثلان فاجتلبت همزة الوصل.

أوزان الرباعيِّ المَزِيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيُّ المَزِيد فيه إلى قسمين: ما زِيد فيه حرف واحد، وما زِيد فيه حرفان، فالَّذي زِيد فيه حرف واحد وزن واحد، وهو تَفَعَّلَ كَتَدَحْرَجَ.

والَّذي زِيد فيه حرفان وزنان:

الأول: افْعَلَّلَ كاحْرَنْجَر.

الثاني: افْعَلَّلَ كاقْشَعَر، واطْمَأَنَّ.

والمُلْحَق بما زِيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تَفَعَّلَ، كَتَجَلَبَبَ.

الثاني: تَفَعَّلَ، كَتَرَهَوْكَ.

الثالث: تَفَعَّلَ، كَتَشَيْطَنَ.

الرابع: تَفَوَّعَلَ، كَتَجَوَّرَبَ.

الخامس: تَفَعَّلَ، كَتَمَسَكَنَ.

السادس: تَفَعَّلَ، كَتَسَلَقَى.

والمُلْحَق بما زِيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افْعَلَّلَ، كاقْعَنْسَسَ.

والثاني: افْعَلَّلَ، كاسْلَنْقَى.

والفرق بين وزْنِي احْرَنْجَر واقْعَنْسَسَ، أن اقْعَنْسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احْرَنْجَر، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثَلَاثِي، وَرُبَاعِي، وَخُمَاسِي، وَسُدَاسِي. وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكَّات: سبعة وثلاثون باباً.

الثاني: لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مَزِيد، ولا في كل مَزِيد أن يستعمل له مُجَرَّد، ولا فيما اسْتُعْمِلَ فيه بعضُ التَزِيدَات، أن يستعمل فيه البعضُ الآخر، بل المدار في كل ذلك

على السماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب: أذهب، وفي خرج: أخرج.

فصل في معاني صيغ الزوائد

١- «أَفْعَلَّ» تأتي لعدة معان:

الأول: التعدية، وهي تصيير الفاعل بالهزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقراء، فلما دخلت عليه الهزة صار زيد مُقَاماً مُقْعَداً مُقْرَئاً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين، وإذا كان متعدياً لاثنين، صار متعدياً لثلاثة. ولم يوجد في اللغة ما هو متعد لاثنين، وصار بالهزة متعدياً لثلاثة، إلا رَأَى وَعَلِمَ، كَرَأَى وَعَلِمَ زيدٌ بكراً قائماً، تقول: أَرَيْتُ أو أَعْلَمْتُ زيداً بكراً قائماً.

الثاني: صيرورة شيء ذا شيء: كألبن وأتمر وأفلس: صار ذا لبن وتمر وفلس.

الثالث: الدخول في شيء: مكاناً كان أو زماناً، كأشام وأعرق وأصبح وأمسى، أى دخل في الشام، والعراق، والصبح، والمساء.

الرابع: السلب والإزالة: كأقذيت عين فلان، وأعجمت الكتاب: أى أزلت القذى عن عينه، وأزلت عجمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادقة الشيء على صفة: كأحمدت زيداً: وأكرمته، وأبخلته: أى صادفته محموداً، أو كرمته أو بخيلاً.

السادس: بالاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزَوَّجَتْ هند: أى استحق الزرع الحصاد، وهند الزواج.

السابع: التعريض، كأرهننت المتاع وأبغته، أى عرضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استعمل، كأعظمته، أى استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعاً لفعل بالتشديد، نحو: فطَرته فافطر. وبشَرته فأبشر.

العاشر: التمكين، كأحفرتَه النهر، أى مكنته من حفره.

وربما جاء المهور كاصله: كسرى وأسرى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كإفلاح: أى فاز
وندر مجيء الفعل متعديا بلا همزة، ولازما بها، كنسلت ريش الطائر، وأنسل الريش
وعرضت الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكبنت زيدا على وجهه، وأكب زيد على
وجهه، وقشعت الريح السحاب، وأقشع السحاب، قال الشاعر:

كما أبرقت قوما عطاشا سحابة
فلما رأوها أقشعت وتجلت (١)

٢- و«فَاعَلْ» يكثر استعماله في معنيين:

أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلا. فيقابله الآخر
بمثله، وحينئذ فينسب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل
لازما صار بهذه الصيغة متعديا، نحو: ماشيته، والأصل: مشيت ومشى.

وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويدل على غلبة أحدهما بصيغة فعل من باب نصر، ما لم
يكن واوى الفاء، أو يأتى العين أو اللام، فإنه يدل على الغلبة من باب ضرب كما تقدم، ومتى
كان «فَعَلْ» للدلالة على الغلبة كان متعديا، وإن كان أصله لازما، وكان من باب نصر أو
ضرب على ما تقدم من أى باب كان.

وثانيهما: الموالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدى، ك«واليت» الصور وتابعته، بمعنى
أوليت، وأتبعته بعضه بعضا.

وربما كان بمعنى فعل المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعفته.

وبمعنى فعل، كدافع ودفع، وسافر وسفر.

وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، ك: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩٠]، جعلت
معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم،
مخادعة.

(١) (قال دده خليفة): ترتقى هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلا وعد منها غير التى فى الأصل أنقض البعير
بالقاف والضاد المعجمة والأم واظاوت الناقة وأنزفت البئر وأمرت الناقة وأسبق البعير بالسين
المهملة والباء الموحدة وقلعه الله فأقلع وحججه فأحجم. اهـ.

٣- و«فَعَّلَ» يكثر استعمالها في ثمانية معانٍ:

تشارك أَفْعَلَ في اثنين منها، وهما: التعدية، كقَوِّمْتُ زيدا وقَعَّدته، والإزالة، كجَرَّبْتُ البعيرَ وقَشَّرْتُ الفاكهة، أى أزلت جربه، وأزلت قشرها.

وتنفرد بستة:

أولها: التكثير في الفعل، كجَوَّلَ، وطَوَّفَ: أَكْثَرَ الجَوْلانَ والطَّوْفانَ، أو في المفعول، ك﴿غُلِّقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]، أو في الفاعل، كقَوِّتِ الْإِبِلَ وبرِّكْتَ.

وثانيها: صيرورة شيء شبه شيء، كقَوَّسَ زيدا، وحَجَّرَ الطينَ؛ أى صار شبه القوس في الانحناء والحجر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّطت زيدا، أو كَفَّرْتَه: نسبته إلى الفسق، أو الكفر. ورابعها: التوجه إلى الشيء، كشرَّقْتُ، أو غَرَّبْتُ: توجهت إلى الشرق، أو الغرب. وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّلَ وسَبَّحَ ولَبَّى وأَمَّنَ: إذا قال لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولَبَّيْكَ، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كَشَفَّعْتُ زيدا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تَفَعَّلَ، كَوَلَّى وتَوَلَّى وفكَّرَ وتفكَّرَ. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعَيَّرَه إذا عابه، وعَجَزَت المرأة: بلغت السن العالية.

٤- و«انْفَعَلَ» يأتي لمعنى واحد، وهو: المطاوعة.

ولهذا لا يكون إلا لازما، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية. ويأتى لمطاوعة الثلاثى كثيرا، كقطعته فانقطع، وكسرتَه فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلا، كأطلقته فانطلق، وعدلته بالتضعيف. فانعدل، ولكونه مختصا بالعلاجات، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهَّمته فانفهم. والمطاوعة: هى قبول تأثير الغير.

٥- و«افْعَلْ» اشتهر في ستة معانٍ:

أحدها: الاتخاذ، كاختَمَ زيدا، واختدم: اتخذ له خاتما، وخادما.

وثانيها: الاجتهاد والطلب، كاكْتَسَبَ، واكْتَتَبَ، أى اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

وثالثها: التشارك، كاختصر زيد وعمر وواختلفا.
 ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أى أظهر العذر والعظمة.
 وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقندر وارتد، أى بالغ في القدرة والردة.
 وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيرا، كعدلته فاعتدل، وجمعه فاجتمع.
 وربما أتى مطاوعا للمضعف ومهموز الثلاثي، كقربته فاقرب، وأنصفته فاتتصف. وقد
 يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل الثوب.
 ٦- و«أفعل» يأتي غالبا لمعنى واحد، وهو: قوة اللون أو العيب.
 ولا يكون إلا لازما، كاحمر وأبيض وأعور وأعمش: قويت حرته وبياضه وعوره
 وعمسه.

٧- و«تفعل» تأتي لخمس معان:
 أولها: مطاوعة فَعْل مضعف العين، كنبهته فتنبه، وكسرتة فتكسر.
 وثانيها: الاتخاذ، كتوسد ثوبه: اتخذته وسادة.
 وثالثها: التكلف، كتصبر وتحلم: تكلف الصبر والحلم.
 ورابعها: التجنب، كتخرج وتهجد: تجنب الحرج والهجد، أى النوم.
 وخامسها: التدريج، كتجرعت الماء، وتحفظت العلم: أى شربت الماء جرعة بعد أخرى،
 وحفظت العلم مسألة بعد أخرى. وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كتكلم
 وتصدى.

٨- و«تفاعَلَ» اشتهرت في أربعة معانٍ:
 أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلا في اللفظ مفعولا في المعنى،
 بخلاف فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعديا لاثنيين صار بهذه الصيغة
 متعديا لواحد، كجاذب زيد عمرا ثوبا، وتجاذب زيد وعمر ثوبا. وإذا كان متعديا لواحد
 صار بها لازما، كخاصم زيد عمرا وخاصم زيد وعمر.
 وثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوَم وتغافل وتعامى: أى أظهر النوم والغفلة

والعنى، وهى منتفية عنه، قال الشاعر:
ليس القبي بسيد في قومه

لكن سيد قومه المتغابى

وقال الحريرى:

ولما تمنى الدهر وهو أبو الورى
تأملت حتى قيل إني أخو عتى

عن الرشد في أنحائه ومقاصده
ولا غرو أن يخذو الفتى خذو والده

وثالثها: حصول الشيء تدريجاً، كترديد النيل، وتواردت الإبل، أى حصلت الزيادة
والرود بالتدرج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعه.

٩. و«استفعل» كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة كاستغفرت الله: أى طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت
الذهب من المعدن، سُميت الممارسة في إخراجها، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً، حيث
لا يمكن الطلب الحقيقى.

وثانيها: الصيرة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحصن المهر: أى صار حَجَرًا وَحِصَانًا،
أو مجازاً كقوله:

* إن البُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ *

أى يصير كالنسر في القوة. والبُعَاث: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا
يصير قوياً، لاستعانتة بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنْتُ كذا واستصوبته، أى اعتقدت حسنه وصوابه.
ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

وخامسها: القوة، كاستهتر واستكبر: أى قوى هِئْرُهُ وكبره.

وسادسها: المصادقة، كاستكرمت زيدا أو استبخلته: أى صادقته كريماً أو بخيلاً.

وربما كان بمعنى أفعل، كأجاب واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكه، وأقمته
فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى زيادة عن أصله، مثلاً اعشوشب المكان يدل على زيادة عشبه أكثر من عشب، واخشوشن يدل على قوة الخشونة أكثر من خشن، واحماز يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمر، وهكذا.

التقسيم الرابع للفاعل: بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف.

فالجامد: ما لازم صورة واحدة.

والمتصرف: ما ليس كذلك.

فالأول: إما أن يكون ملازمًا للمضي كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة،

وعسى وحرى واخلوق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطيّق، وأخذ وجعل وعلّق، من أفعال الشروع، ونعم وحبذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها، وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهب وتعلم، ولا ثالث لهما.

والثاني: إما أن يكون تامّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرج، أو ناقصه وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزال، وبرخ يبرخ، وفنى يفتأ، وانفك ينفك، وكاد يكاد، وأوشك يوشك.

فصل في تصريف الأفعال من بعضها

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضموماً في الرباعي كيدحرج^(١)، مفتوحاً في غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سكّنت فاؤه، وحركت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نص اللغة، كينصر ويفتح ويضرب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن

(١) وربما كسر غير الياء من باب علم وفيما أول ماضيه همزة الوصل أو تاء المطاوعة نحو تنطلق وتستخرج وتتغافل وتتعلم واشتهر ذلك في لفظ إخال.

كان مبدوءاً بباء زائدة، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كسر ما قبل آخره، كيُعْظَم ويَقَاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت كيُكْرَم ويُسْتَخْرَج. وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذف حرف المضارعة، كعُظِم وتَشَارَكَ وتَقَلَّبَ، فإن كان أول الباقي ساكناً زيد في أوله همزة، كأنصُر وافْتُخ واضْرِبْ، وأَكْرَم وانطَلِقْ واستغْفِرْ.

التقسيم الخامس للفاعل: من حيث التعدى واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعدٍ، ويسمى مُتَجَاوِزاً، وإلى لازم ويسمى قاصِراً. فالمتعدى عند الإطلاق: ما يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي غير مقترن بحرف جر أو ظرف، نحو: مضروب. وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد: وهو كثير، نحو: حفظ الدرس، وفهم المسألة.

وما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وإمالة، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج عليٌّ.

أسباب تعدى الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيد عمراً.

الثاني: التضعيف كفرحت زيداً.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة، نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجر، نحو: ذهبت بعليٍّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التضمين النحوي، وهو أن تُشَرَّب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو^(١): ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ضَمَّنْ تَعْزِمُوا معنى تَتَوَّأ، فَعَدَّى تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعاً، كقوله:

تَعْرُونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

ويطرد حذفه مع أنَّ وأن، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَ كُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣].

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة، نحو: قَاعَدْتَهُ فَقَعَدْتَهُ فَأَنَا أَقْعُدُهُ، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدى أصالة خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تُشَرَّب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] ضَمَّنْ يخالف معنى يخرج، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدى إلى فَعَل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرُبَ زيدٌ، أى ما أَضْرَبَهُ!

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككسْرُهُ فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

الخامس: الضرورة، كقوله:

(١) ومنه رجبكم الطاعة وطلع بشر اليمن بضم العين فيهما أى وسعتكم الطاعة وبلغ اليمن وليس فى اللغة العربية فعل مضموم العين عدى إلى المفعول بالتضمين غير هذين الفعلين.

تَسْقَى الضَّجِيعَ يَبَارِدُ يَسَامُ

تَبَلَّتْ^(١) فَوَازَكَ فِي الْمَتَامِ خَرِيدَةٌ

أَيِ^(٢) تَنْقِيهِ رَيْقًا بَارِدًا.

التقسيم السادس للفاعل، من حيث بنائه للفاعل أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمى معلوماً، وهو ما ذُكر معه فاعله، نحو: حفظ محمد الدرس. وإلى مبني للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنيب عنه غيره، نحو: حَفِظَ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصلٍ ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: ضَرَبَ عَلَى، وَرَدَّ الْمَبِيعَ. فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأول، نحو: تَقَلَّمَ الْحَسَابَ، وَتَقَوَّلَ مَعَ زَيْدٍ. وإن كان مبدوءاً بهمزة وصلٍ ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انْطَلَقَ بَزِيدٍ، وَاسْتَخْرَجَ الْمَعْدَنَ. وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياءً، وكُسِرَ أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قَالَ وَبَاعَ وَاخْتَارَ وَانْقَادَ، تقول: بَيْعَ الثَّوبِ، وَقِيلَ الْقَوْلُ، وَاخْتِيرَ هَذَا، وَانْقِيدَ لَهُ. وبعضهم يُبْقِي الضم، ويقلب الألف واوًا، كما في قوله:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقوله:

حُوكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ

رُويَا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالإضمار الخالص، وتُنسَبُ اللغة الأخيرة لبني قُحَيْسٍ وَدُبَيْرٍ، وَادَّعَى بعضهم امتناعها في انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ. هذا إِذَا أَمِنَ اللِّبْسَ. فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ، كُسِرَ أول الأَجُوفِ الْوَائِي، إِنْ كَانَ مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعُلُ بضم العين، كقول العبد: سَمِتَ، أَيْ سَامَنِي الْمَشْتَرَى، وَلَا تَضُمَّهُ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ فَاعِلُ السَّوْمِ، مَعَ أَنَّ فَاعِلَهُ غَيْرُهُ، وَضُمَّ أول الأَجُوفِ

(١) بالمشناة الفوقية فالموحدة المفتوحة أي أصابته بتبل أي إسقام ويقال: أتبل بالهمزة.

(٢) ويحتمل أنه ضمن تسقى معنى تشفى فعلى بالباء أو تسقى الضجيع ريقها بضم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفاً والباء للاستعانة. اهـ. صبان.

اليائي، وكذا الواوي، إن كان مضارعه على يفعل، بفتح العين، نحو: بُعْتُ: أى باعنى سیدی، ولا يُكْتَرُ: لا يهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا خُفْتُ بضم الخاء، أى أخافنى الغير

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف، نحو: شُدَّ وَمُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهى لغة بنى ضبَّة، وقد قرئ (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا) [يوسف: ٦٥]، (وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ) [الأنعام: ٩٨] بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجوز ابن مالك الإشمام في المضعف أيضاً حيث قال:

﴿ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنُخْوِ حَبْ ﴾

وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ عَلِيٌّ، ويُرَدُّ المبيع. فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًا، كيقول ويبيع، قلب ألفًا، كيُقَال، ويُبَاع. ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين أو المجرور الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَوَقِفَ أَمَامَ الْأَمِيرِ، وَجُلَسَ جُلُوسٌ حَسَنٌ، وَفُرِحَ بِقُدُومِ مُحَمَّدٍ، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عِنْدَ، وَإِذَا، وَسُبْحَانَ، وَمَعَادًا.

تنبيه: ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبنى للمجهول، منها: عُنِيَ فلان بحاجتك؛ أى اهتَمَّ. وَزُهِيَ علينا؛ أى تكَبَّرَ. وَفُلِحَ: أصابه الفالِح، وَحُمَّ: استَحَرَّ بدنه من الحُمَّى. وَسُلَّ: أصابه السُّل. وَجُنَّ عقله: استتر. وَغَمَّ الهلال: احتجب. والخبر: استعجز. وَأَغْبَى عليه: غَشَى، والخبر: استعجز. وَشُدَّ: دَهَشَ وتحير. وامتَّع أو انتَّع لونه: تَغَيَّرَ.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنى للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فِعْلٍ بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضاً عدة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادرًا أو شذوذًا، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بَهَتَ الخصمُ وبَهَتَ، كفرح وكُرم، وهَزَلَّ

وَهَزَلَهُ الرُّض. وَنُحِيَ وَنَحَاهُ، مِنَ النَّخْوَةِ، وَزَكِمَ وَزَكَمَهُ اللهُ، وَوَعِكَ وَوَعَكَهُ، وَطُلَّ دَمُهُ وَطَلَّهُ، وَرَهِصَتِ الدَّابَّةُ وَرَهَصَهَا الْحَجَرُ، وَتَبَجَّتِ النَّاقَةُ وَتَبَجَّهَا أَهْلُهَا.. إِلَى آخِرِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَعَدَهُ اللُّغَوِيُّونَ مِنْ بَابِ عُئِيَ.
وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

التقسيم السابع لل فعل: من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكد
ينقسم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد.

فالمؤكد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِنْ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسَجَّنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكد مطلقاً، وأما قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمِ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فضرورة شاذة، سهلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر. كما شذ توكيد الاسم في قوله:

* أَقَاتِلْنَ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا *

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهَدَنَّ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً.

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيراً.

الرابعة: أن يكون قليلاً.

الخامسة: أن يكون أقل.

السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١- فيجب تأكيده إذا كان مُثَبَّنًا، مستقبلاً، فـ جواب قسم، غير مفصول من لأمه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. ويجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوهُ من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].
ومن ترك توكيده قوله:

يا صاح إمّا تجِدني غير ذى جدّة
فما التخلّى عن الخلان من شيمى
وهو قليل فى النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣- ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهي، أو دعاء، أو عرض، أو تمن، أو استفهام، نحو: ليقوم من زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

وقوله:

لا يَبْعَدَنَّ^(١) قَوْمى الَّذِينَ هُمُ
سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وقوله:

هَلَّا تَمَنَّ بوعْدٍ غير مُخْلِفةٍ
كما عهدتُك في أيامِ ذى سلمٍ

وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيَنِي
لِكى تُعلِمى أنى امرؤُ بكِ هائمٍ

وقوله:

* أَفْبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا^(٢) *

٤- ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التى لم تُسبق بـ (بأن الشرطية، كقوله

(١) قوله: لا يبعدن بابه فرح أى لا يهلكن، والعداء بضم العين جمع عاد، والجزر بضممتين جمع جزور.

(٢) كندة بكسر الكاف، وقبيلة: مرخم قبيلة.

تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. وإنا أؤكد مع النافي. لأنه يشبه أداة النهي صورة. وقوله:

إذا مات منهم سيد سرق ابنه

ومن عضة ما يثبتن شكرها (١)

وكقول حاتم:

قليلًا به ما يحمدنك وارث

إذا نال مما كنت تجمع مغمنا

وما زائدة في الجميع، وشمل الواقعة بعد «رُب» كقوله:

رُبما أوفيت في علم

ترفعن ثوبى شمالات

وبعضهم منعها بعدها، لمضى الفعل بعد رُب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

٥. ويكون أقل إذا كان بعد «لَمْ» وبعد أداة جزاء غير «إمّا»، شرطًا كان المؤكد أو جزاء.

كقوله في وصف جبل:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شيخًا على كرسيه معممًا

أى يعلمن.

وكقوله:

مَنْ تَتَقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبِ

أبدًا وقُتِلَ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

وقوله:

* وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَمْنَعَا *

أى تمنعن.

٦. ويكون ممتنعًا إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم

منفى، ولو كان النافي مقدراً، نحو: «تالله لا يذهب العرف بين الله والناس»، ونحو قوله تعالى:

﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٥] أى لا تفتأ. أو كان حالاً: كقراءة ابن كثير:

(١) مثل يضرب للفرع يشبه أصله أى إذا مات الأب سرق الولد شخص أبيه فيصير كأنه هو وقيل يضرب لمن يظهر خلاف ما يبطن، والعضة: شجر الشوك كالطلح والعوسج وشكيرها: شوكها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها وقيل صغار ورقها أى أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

(لَأُقْسِرَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [القيامة: ١]. وقول الشاعر:

بَيْنَا لَا بَغْضَ كُلِّ امْرِئٍ يَرْخُفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

أو كان مفصولاً من اللام، نحو: ﴿وَلَكِنْ مُثَمَّرًا أَوْ قُتِلَتْ لَأَلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

حُكْمُ آخِرِ الْفِعْلِ الْمُؤَكَّدِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ

إذا لحقت النون الفعل:

١- فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معتللاً، نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زَيْدٌ، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَغْزُونَ، وَلَيَسْعَيْنَّ» برّد لام الفعل إلى أصلها.

٢- وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضاً من الفعل شيء، وحُذِفَت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانِ يَا زَيْدَانِ، وَلَتَقْضِيَانِ، وَلَتَغْزُوَانِ، وَلَتَسْعِيَانِ.

٣- وإن كان مسنداً إلى واو الجمع، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع لا لتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرَنَّ يَا قَوْمَ.

وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضاً لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزَنَّ وَلَتَقْضُرَنَّ يَا قَوْمَ، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة، حُذِفَت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحُرِّكَ واو الجمع بالضمّة، نحو: لَتَخْشُونَنَّ وَلَتَسْعُونَنَّ.

وسياتى الكلام على ذلك في الحذف لا لتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤- وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: لَتَنْصُرَنَّ يَا دَعْدُ، وَلَتَغْزَنَّ لَتَرْمَنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصاً، وكانت عينه مفتوحة، فبقي ياء مخاطبة محرّكة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لَتَسْعَيْنَنَّ وَلَتَخْشَيْنَنَّ يَا دَعْدُ.

٥- وإن كان مسنداً إلى نون الإناث، زیدت ألف بينها وبين نون التوكید، وكسرت نون التوكید، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنْصُرُنَا يَا نِسْوةً وَلَتَسْعَيْنَا، وَلَتَغْزُونَا، وَلَتَرْمِيَنَا. والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضْرِبْنَ يَا زَيْد، وَاغْزُونِ وَازْمِيْنِ وَاَسْعِيْنِ. ونحو: اضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ وَاغْزَوَانِ وَاَرْمِيَانِ وَاَسْعِيَانِ. ونحو: اضْرِبْنَ يَا زَيْدُونَ وَاغْزُنْ وَاَقْضُنْ، ونحو: اخْشُونْ وَاَسْعُونْ... إلخ.

وتختص الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حَذِّه، فلا تقول اخْشَيْنَا.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تَضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ، لما تقدم. ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظراً له بقراءة نافع: (وَمَخْيَايَ) [الأنعام: ١٦٤] بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُريع السَّعْدِيّ:

فَصِلْ جِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبْ لَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَمَّا أَنْ تَرَى كَعِ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أى لا تهينَنَّ

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و﴿لَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٢٤]، ونحو:

وإِيَّاكَ وَالْمِيثَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ورُدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها. تقول في الوصل اضْرِبْنَ يَا قَوْمَ، وَاضْرِبْنَ يَا هِنْدَ، وَالْأَصْلُ: اضْرِبُونِ وَاضْرِبِينَ، فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١. حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو: كتبتُ، وكتبُوا، وكتبَتْ.

٢. وحكم المموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخذ وأكل، تحذف همزته مطلقاً، نحو: خُذْ، وكُلْ، ومن أمر وسأل^(١) في الابتداء، نحو: مُرُوا بالمعروف، وانهُوا عن المنكر، ونحو: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤١]. ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو: قلت له: مُرْ، أو أوْمُرْ، وقلت له: سَلِّ، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أى عين الفعل من المضارع والأمر، كيرى وره، الأصل: يَرَأى، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع ما بعدها، والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أرى، أى عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو: أَرى وَيَرى وأره. وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدًا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتى.

٣. حكم المضعف الثلاثى ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مَدَّ واستمَدَّ، ومدُّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو: مَدَّدْتُ، والنسوة مَدَّدْنَ، واستمددت، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو: يَرُدُّ وَيَسْتَرِدُّ، ويردُّون ويستردون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لم يَرُدُّ ولم يَرُدُّْ، ولم يَسْتَرِدُّ ولم يَسْتَرِدُّْ، وما لم يتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يَرُدُّْنَ وَيَسْتَرِدُّْنَ. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: لم يَرُدُّوا، ولم يَسْتَرِدُّوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك، نحو: رُدُّْ يا زيدُ وارُدُّْ، واسترِدُّْ واسترددْ،

(١) وفي لغة سال يسال يخاف يخاف والأمر من هذه سل وعليها فلا حذف. اهـ.

واردُذْن واستردذْن يانسوة، وردُوا واستردُوا.

٤. حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو واوياً.

فالْيائِي: لا يُحذف منه في المضارع شيء، إلا في لفظتين حكاهما سيبويه، وهما يُسر البعير يُسرُ كوعَدَ يَعِدُ، من اليسر كالضرب: أي اللين والانقياد، وَيُسَرَّ يُسَرُّ في لغة.

والواوِي: تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعل» بكسر العين وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنًا. وأما إذا كان يائياً كَيَنَعُ يَنَعُ، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، نحو: وَجَّهَ يُوْجِّهُ، أو على وزن يفعل بفتحها نحو: وَجَّلَ يُوْجِّلُ، فلا يُحذف منه شيء. وسُمع: يَاجِلُ وَيَنْجَلُ. وشَذَّ: يَدَعُ، وَيَرْعُ، وَيَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَنْعُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ.

أما الحذف في يَطَأُ وَيَسْعُ فشاؤ اتفاقاً، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو: وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَةً وَوَعْدًا، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنَةً وَوَزَنًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عَوَّضْتَ عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذًا، كقوله:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

وشذ حذف الفاء في نحو: رَقَّة: للفضة، وحِشَّة بالمهمله للأرض الموحشة، وجهه للمكان المشبه إليه، لانتفاء المصدرية.

٥. حكم الأجوف: إن أعلت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت بالجزم، نحو: ليرقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قُلْتُ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك في الماضي، حذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أصل العين واوًا كقال، وإلى فعل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، ونقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني.

تقول: قُلْتُ وَبَغْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني، بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْتُ وَخِفْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني.

هذا في المجرد، والمزید مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأُعلت عينه بالقلب، كأُمت واستُمت، واخترت وانقُدت. وإن لم تقل العين لم تحذف، كقَاوَمْتُ، وَقَوَمْتُ.

٦. حكم الناقص: إذا كان الفعل الناقص ماضيًا، وأسند لواو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، ويضم إن كان واوًا أو ياء، فتقول في نحو سَعَى: سَعَوْا، وفي سَرَوْا وَرَضَى: سَرَوْا وَرَضُوا.

وإذا أُسند لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياء تبعًا لأصلها إن كانت ثالثة، فتقول في نحو سَرَوْا: سَرُونَا، وفي رَضَى: رَضِينَا، وفي غَزَا ورَمَى: غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا، وَغَزَوْا وَرَمَوْا. فإن زادت عن ثلاثة قلبت ياء مطلقًا، كَأَعْطَيْتُ واستعطيت. وإذا لحقت تاء التانيث ما آخره ألف حذفت مطلقًا، كَرَمْتُ، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياء، فتقول في نحو يسعى: الرجال يسعون، وتسعين يا هند، وفي نحو يغزو ويرمي: الرجال يغزون ويرمون، وتغزين وترمين يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغزون ويرمين، وفي نحو يسعى: النساء يسعين.

وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغزُ وارمِ، واسعِ، واغزُوا، وارمُوا، واسعُوا، واغزُوا، وارمُوا، واسعُوا.

٧- حكم الليف: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقف تقول: وقى بقي قه، وإن كان مقرونًا: فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوى أطو... إلى آخره.

تنبيه: يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر وجهًا:
اثنان للمتكلم نحو: نصرتُ، نصرتنا.

وخمسة للمخاطب نحو: نصرتَ، نصرتِ، نصرتما، نصرتُ، نصرتُنَّ.

وستة للغائب نحو: نصرَ، نصرًا، نصرُوا، نصرتَ، نصرتًا، نصرتنَّ.

وكذا المضارع، نحو: أنصرُ، تنصرُ، تنصُرِ يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصرون، تنصرين، تنصُرْنَ. ينصرُ، ينصُران، ينصُرُون، هند تنصرُ، الهندان تنصُران، النسوة ينصُرْنَ. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: أنصرُ، انصُرًا، انصُرُوا، انصُرِي، انصُرْنَ.

الباب الثاني: في الكلام على الاسم

وفيه عدة تقاسيم.

التقسيم الأول [من حيث التجرد والزيادة]

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید، والمجرد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

(أ) فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة:

١- فَعْل: بفتح فسكون، كسَهْم وسَهْل.

٢- فَعْل: بفتححتين: كقَمَر وبَطَل.

٣- فَعِل: بفتح فکسر، ككَيْف، وحَذِر.

٤- فَعْل: بفتح فضم، كعَضْد وَيَقْظ^(١).

٥- فِعْل: بكسر فسكون، كجِئِل ونَكِس.

٦- فِعْل: بكسر ففتح، كغِنَب وزِيَم: أي متفرق.

٧- فِعْل: بكسرتين: كإِبِل وِبِلز أي ضخمة، وهذا الوزن قليل، حتى ادّعى سيبويه أنه لم يرد

منه إلا إِبِل.

٨- فُعْل: بضم فسكون، كقُفْل وحُلُو.

٩- فُعْل: بضم ففتح، كصُرَد وحُطَر.

١٠- فُعْل: بضميتين، كعُقُق، وسُرُح: أي سريعة^(٢).

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً؛ لأن حركات الفاء ثلاثة وهي الفتح والضم

والكسر، ويجرى ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر: يَقِلُّ

«فِعْل» بضم فکسر، كدُنِْل: اسم لدوينة، أو اسم جنس؛ لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه بالفعل

(١) في إحدى لغتيه والكسر أشهر.

(٢) الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم والثاني وصف. اهـ منه.

المبنى للمجهول.

وأما «فعل» بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ) [الذاريات: ٧] بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُك بضمين^(١)، وحُبُك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل: كُسِرَت الحاء إتياعاً لكسرة تاء «ذات».

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّفُ، فنحو كَتِفَ، يخفف بإسكان العين فقط أوبه مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّفَ أيضاً مع هذين بكسرتين فيكون فيه أربع لغات كفخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشَّهَدَ، ونحو: عَضُدٌ وإِبِلٌ وعُنُقٌ، يخفف بإسكان العين.

(ب) وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

١- فَعَّلَ: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كَجَعَلَ.

٢- وَفَعَّلَ: بكسرهما وسكون ثانيه كزَيَّرَجَ للزينة.

٣- وَفَعَّلَ: بضمهما وسكون ثانيه، كَبُرِّثْنِ لِمَخْلَبِ الأسد.

٤- وَفَعَّلَ: بكسر ففتح فلام مشددة كَقَمَطَرَ، لوعاء الكلب.

٥- وَفَعَّلَ: بكسر فسكون ففتح كدِرَّهَمَ.

وزاد الأخفش وزن «فَعَّلَ» بضم فسكون ففتح، كَجُخْدَبَ: اسم للأسد.

وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدَبَ بالضم. والصحيح أنه أصل، ولكنه قليل.

(ج) وأوزان الخماسي أربعة:

١- فَعَّلَلْ: بفتحات، مُشَدَّدُ اللام الأولى، كسفرجل.

٢- وَفَعَّلَلْ: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَخَرِشَ للمرأة العجوز.

٣- وَفَعَّلَلْ: بكسر فسكون ففتح، مُشَدَّدُ اللام الثانية كَقَرَطْعَبَ: للشيء القليل.

٤- وَفَعَّلَلْ: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كَقَذَعِمِلَ، وهو الشيء القليل.

تنبيه: قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا

(١) الحبك: جمع حباك ككتاب وهي طرق النجوم في السماء. اهـ.

دخله الحذف، ك: يد، ودم، وعدة، وسه، وأن أوزان المجرّد منه عشرون، أو أحد وعشرون، كما تقدّم.

(د) وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة: ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة.

فلاسم الثلاثي الأصول: المزيد فيه نحو: اشهباب، مصدر اشهباب.

والرباعي الأصول: المزيد فيه نحو: احرنجم، مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت.

والخماسي الأصول: لا يزداد فيه إلا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده نحو: عضر فوط، مهمل

الطرفين، بفتحيتين بينهما سكون مضموم الفاء: اسم لدوية بيضاء، وقبعثري، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر.

وأما نحو: خندريس اسم للخمر، فقليل إنه رباعي مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأولى الحكم

بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو برقعيد: لبلد، ودرديس: للداهية، وسلسبيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل: معرب، وقيل: عربي منحوت من سلس سبيله، كما في «شفاء العليل».

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاثمائة وثمانية، على ما نقله سيدييه، وزاد بعضهم عليها نحو

الثمانين، مع ضعف في بعضها وسيأتى إن شاء الله تعالى، في باب الزيادة، قانون به يعرف الزائد من الأصلي.

التقسيم الثاني للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ على ذات، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء

الأجناس المحسوسة، مثل رجل وشجر وبقر. وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور وزمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودلّ على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن

أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهْم من الفهم، ونَصَرَ من النصير،
وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض،
من الوَرْق والسَّبع، وكعقِرْتُ الصَّدغ، وفَلَقْتُ الطعام، ونَزَجَسْتُ الدواء: من العَقْرِب،
والنَّرجِس، والفَلَقْل، أى جعلت شعر الصدغ كالعقرب، وجعلت الفلفل في الطعام
والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ. وينقسم
إلى ثلاثة أقسام: صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كعلم من العلم، وفهم من
الفهم، وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجذب من الجذب. وأكبر: وهو ما اتحدتا
فيه في أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كَنَعَقَ من النَّهَق، لتناسب العين في المخرج.
وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين: المصدر، لكونه بسيطاً، أى يَدُلُّ على الحدث فقط،
بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ عَلَى الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر
يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصَّرْفِيْنَ الأول.

ويشتق منه عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر - وقد تقدمت - واسم الفاعل، واسم
المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة.
ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر. وكل يحتاج إلى البيان.

المصدر

قد علمت أن أبنية الفعل ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسُداسية، ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي

[القياسي]

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان:

١- فَعَلَ: بفتح العين، ويكون متعدياً كضربه، ولا زماً كقعده.

٢- وَفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا كقوله الدرس، ولا زما كرضي.

٣- وَفَعُلَ: بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعِلَ بالكسر المتعديان، فقياس مصدرهما: فَعَلَ، بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْبًا، وَرَدَّ رَدًّا، وَفَهَمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أَمْنًا إِلَّا إن دل الأول على حُرقة، فقياسه فَعَالَةٌ بكسر أوله، كالخِيَاطة والحَيَاكة.

وأما فَعِلَ بكسر العين القاصر، فمصدره القياسي: فَعَلَ بفتحتين، كفَرَحَ فَرَحًا وَجَوَى جَوًى، وَشَلَّ شَلًّا^(١)، إِلَّا إن دل على حُرقة أو ولاية. فقياسه: فَعَالَةٌ، بكسر الفاء، كَوَلَّى عَلَيْهِمْ^(٢) ولاية. أودل على لون، فقياسه: فُعْلَةٌ، بضم فسكون كجَوَى حُوَّةً، وَخَيْرَ حُورَةٍ، أو كان علاجًا ووصفه على فاعل، فقياسه، الفُعُولُ، بضم الفاء، كأزف الوقت أزوفًا، وقدم من السفر قُدُومًا، وصعد في السلم والدرج صُعُودًا.

وأما فَعُلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعُولُ، بضم الفاء، كقعدَ قعودًا، وجلسَ جلوسًا، ونهضَ نهوضًا، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على فَعَلَ بفتح فسكون كَسَرًا، أو فَعَالًا كقيام، أو فَعَالَةً كنياحة. وما لم يدل على امتناع، وإلا فقياس مصدره فَعَالُ بالكسر، كأبى إباءً، وتقرنقارًا، وجمَحَ جماحًا، وأبقَ إباقًا.

أو على تَقَلَّبَ: فقياس مصدره: فَعْلَان، بفتحات، كجالَ جَوْلَانًا، وَغَلَى غَلْيَانًا، أو على دَاءَ: فقياسه فُعَالٌ بالضم كَمَشَى بطنه مَشَاءً، أو على سِيرَ فقياسه: فَعِيلٌ، كرحَلَ رحيلًا، وذَمَلَ ذَمِيلًا، أو على صوت فقياسه: الفُعَالُ بالضم، والفَعِيلُ، كصَرَخَ صُراخًا، وَعَوَى الكلب عَوَاءً، وَصَهَلَ الفرس صَهِيلًا، وَنَهَقَ الحمار نَهِيْقًا، وَزَارَ الأسد زَيْتْرًا.

أو على حُرقة أو ولاية: فقياس مصدره فَعَالَةٌ بالكسر، كَتَجَرَّ تجارةً، وَعَرَفَ على القوم عِرَاقَةً: إذا تكلم عليهم، وسَفَرَيْنهم سِفَارَةً: إذا أصلح.

(١) قوله: وشل شلًا بفك المصدر ويجوز إدغامه ويقال: شلت يده وأشلت مجهولين كما في القاموس وغيره.

(٢) الولاية من الحرف فلذا استغنى عن التمثيل للثاني وعدى بعلی لصحة التمثيل.

وأما فَعَلَ بضم العين فقياس مصدره: فعولة، كصُعِبَ الشيء صُعوبة، وعُذِبَ الماء عذوبة،
وفعالة بالفتح، كبُغِيَ بلاغة، وقُصِحَ فصاحة، وصُرِحَ صراحة.

[السماعى]

وما جاء مخالفا لما تقدم فليس بقياسي، وإنما هو سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه.
فن الأول: طَلَبَ طَلْبًا، وَنَبَتَ نَبَاتًا، وَكُتِبَ كِتَابًا، وَخَرَسَ خِرَاسَةً، وَحَسِبَ حُسْبَانًا،
وَشَكَرَ شُكْرًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَكَذَبَ كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وَغَفَرَ
غُفْرَانًا، وَعَصَى عِصْيَانًا، وَقَضَى قَضَاءً، وَهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.
ومن الثاني: لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كِرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمْنًا، وَقَوَّى قُوَّةً، وَقَبِلَ قَبُولًا،
وَرَحِمَ رَحْمَةً.

ومن الثالث: كَرُمَ كَرَمًا، وَعَظَرَ عِظْمًا، وَمَجَّدَ مَجْدًا، وَحَسَنَ حُسْنًا، وَحَلَمَ حِلْمًا، وَجَمَلَ
جَمَالًا.

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدر قياسي:

١- فمصدر فَعَلَ بتشديد العين: التفعيل، كطَهَّرَ تَطْهِيرًا، وَيَسَّرَ تَيْسِيرًا. هذا إذا كان الفعل
صحيح اللام. وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن تَفْعِلَةٌ بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بياء
في الآخر، كزَكَّى تَزْكِيَةً، وَرَبَّى تَرْبِيَةً. ونادر مجيء الصحيح على تفعلة، كجَرَّبَ تَجْرِبَةً، وذكر
تَذَكُّرَةً، وَبَصَّرَ تَبْصِيرَةً وفكر تَفْكَرَةً، وَكَمَلَ تَكْمِلَةً، وَفَرَّقَ تَفْرِيقَةً، وَكَرَّمَ تَكْرِيمَةً. وقد يعامل مهموز
اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرَأ تَبَرُّعَةً، وَجَزَأ تَجَزُّعَةً، والقياس تبرئًا وتجزئًا.

وزعم أبو زيد أن ورود «تفعيل» في كلام العرب مهموزًا أكثر من «تفعلة» فيه، وظاهر
عبارة سيبويه تفيد الاختصار على ما سَمِعَ، حيث لم يرد منه إلا نَبَأً تنبيئًا.

٢- ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَحْسَنَ إِحْسَانًا، هذا إذا كان صحيح
العين، أما إذا كان معتلها، فننقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفا لتحركها بحسب الأصل،

وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتى، وتعوّض عنها التاء كأقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]. وبعضهم يحذفها مطلقاً، وقد يجيء على فعال، بفتح الفاء، كأنبت نباتاً، وأعطى عطاءً، ويُسمونه حينئذ اسم مصدر.

٣- وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخرج نحو: أطاير وأطير، فصدرهما التفاعل والتفعّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان استغفَلَ معتلّ العين عُمل في مصدره ما عُمل في مصدر «أفعل» معتلّ العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤- وقياس مصدر ما بُدئ بباء زائدة: أن يضم رابعه، نحو: تَدَخَّرَج تَدَخَّرَجًا، وَتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا، وَتَجَوَّرَب تَجَوَّرَبًا، لكن إذا كانت اللام ياء كسر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانى تَوَانِيًا، وتعالى تَعَالِيًا.

٥- وقياس مصدر فَعَّلَ وما ألحق به: فَعَّلَلَهُ، كدَحرج دَخْرَجَة وَزَلزل زَلْزَلَة، ووسوس وسوسة، وبيطر بيطرة، وفعلال بكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو: زَلْزَل زِلْزَالًا، ووسوس وسواسًا؛ وهو في غير المضاعف سَمَاعَى كَسْرَهَفَ^(١) سِرْهَافًا، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤] أى المَوسوس.

٦- وقياس مصدر فاعَلَ: الفِعال بالكسر والمُفاعلة، كقاتل قتالًا ومُقاتلة، وخاصر خِصامًا ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسر مياسرة، ويامن ميامنة. هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذ نحو: كَذَّب كِذَابًا، والقياس تكذيبًا.
وكقوله:

(١) سرهفت الصبى: أحسنت غذاءه. اهـ.

بأنت تُتَزَّى دَلْوَةٌ تُتَزَّى كَمَا تُتَزَّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والقياس: تَزْيَةٌ. وقولهم: تَحْمَلُ تَحْمَلًا بِكسر التاء والحاء وشد الميم، والقياس تَحْمَلًا. وتراعى القوم رَمِيًّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور والقياس: تَرَامِيًا. وخَوَّلَ الرجل رجلاً حِقْلًا: ضعف عن الجماع، والقياس حَوَّلَهُ، واقتصر جلدُه قَشْعِيرَةً، بضم فسكون: أى أخذته الرعدة، والقياس اقشعرارًا. فائدة: كل ما جاء على زنة تفعال فهو بفتح التاء، إلا تَيَبَانٌ وتَلْقَاءُ، والتَنَاضُلُ، من المناضلة، وقيل هو اسمر، والمصدر بالفتح.

تنبيهات:

الأول: يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثى مصدر على وزن «فَعْلَةٌ» بفتح فسكون، كجلس جلسة، وأكل أكلة. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فَيَدُلُّ على المرة بالوصف، كزجر زجمة واحدة.

ويصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فِعْلَةٌ» بكسر فسكون، كجلس جلسة، وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ». وإذا كانت التاء فى مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كَنَشَدَ الضالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً.

والمرة من غير الثلاثى، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء فى مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يثنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة، وشذ خِرة وثقبة وعِمة، من اخترت المرأة، وانتقبت، وتعمم الرجل.

الثانى: عندهم مصدر يقال له «المصدر الميى»، لكونه مبدوءاً بميم زائدة.

وبصاغ من الثلاثى على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: مَنْصَرٌّ وَمَضْرَبٌ، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام، تحذف فاؤه فى المضارع كَوَعَدَ، فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كموعد وموضع. وشذ من الأول: المرجع والمَصِيرُ، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفتح. وقد وردت الثلاثة الأول بالكسر، والآخر مثلثاً، فالشذوذ فى حالتى الكسر والضم. ومن غير الثلاثى: يكون على زنة اسم المفعول، كمكرم، ومُعَظَّم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظ ياء مشددة، وتاء تأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية.

اسم الفاعل

هو ما اشتق من مصدر المبنى للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً، نحو: ناصِر، وضارب، وقابل^(١)، وماذ، وواق، وطاوٍ، وقائل، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلَّاً قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعرال. ومن غير الثلاثي على زِنَةِ مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كمدَّ حرج ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرَج، وقد شذ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي: أشهب فهو مُشْهَب، وأحصن فهو مُحْصَن، وألجج بمعنى أفلس فهو مُلْجَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعِل، نحو: أعشب المكان فهو عاشِب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعِل.

[صيغ المبالغة]

وقد تحوّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، وتسمى صيغ المبالغة، وهي: فَعَّال: بتشديد العين، كأكَّال وشرَّاب. ومِفْعَال: كمنحار. وفَعُول: كغفور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِر. وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كيَكِير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كيَغْطِير، وفُعْلَة: بضم ففتح، كهَمْزَة وَلَمْزَة. وفاعُول: كفاروق. وفُعَال بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوال وكبار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبَّارًا﴾ [نوح: ٢٤]. وقد يأتي «فاعل» مراداً به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]

(١) يقال أقبل العام فهو مقبل وقبل كقعد فهو قابل ومنه: ((لئن عشت إلى قابل)) الحديث اهـ.
(م ٤ - شذا العرف)

أى مَرَضِيَّة، وكقول الشاعر:
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
أى المَطْعوم المكسَى: كما أنه قد يأتى مراداً به النسب، كما سيأتى.
وقد يأتى فعيل مراداً به فاعِل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول

وهو ما اشتق من مصدر المبنى للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.
وهو من الثلاثى على زنة «مَفْعُول» كمنصور، وموعود، ومَقُول، ومَبِيع، ومَرْمَى، ومَوْقَى،
وَمَطْوَى. أصل ما عدا الأولين مَقْوُول، وَمَبْيُوع، ومَرْمُوى، ومَوْقُوى، وَمَطْوُوى، كما سيأتى فى
باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح، وقد يجىء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم:
ليس لفلان مَفْعُول، وما عنده معلوم: أى عَقْل وَعِلْم.
وأما من غير الثلاثى، فيكون كاسم فاعله، لكن بفتح ما قبل الآخر، نحو: مُكْرَم، ومُعْظَر،
وَمُسْتَعَان به.

وأما نحو: مُخْتَارٌ وَمُعْتَدٌ وَمُنْصَبٌ وَمُحَابٌ وَمُتَحَابٌ، فصالح لاسمى الفاعل والمفعول،
بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر
بالشروط المتقدمة فى المبنى للمجهول.

الصفة المشبهة

هى لفظ مَصْرُوع من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت.
ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شرف، ومن غير الغالب، نحو: سَيِّد ومَيِّت؛
من ساد يسود ومات يموت، وشيخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً:

اثنان مختصان بباب فرح، وهما:

١- «أَفْعَل» الذي مؤنثه «فَعْلَاء». كأحمرَ وحمرَاء.

٢- «فَعْلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَى»، كعطشان وعطشى.

وأربعة مختصة بباب شرف، وهي:

١- «فَعَل» بفتححتين، كحَسَنَ وبَطَل.

٢- «فُعَل» بضميتين كجُنُب، وهو قليل.

٣- «فُعَال» بالضم، كشجاع وفُرَات.

٤- «فَعَال» بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١- «فَعَل» بفتح فسكون، كسَبَطَ^(١) وضَخَر. الأول: من سَبَط بالكسر والثاني: من ضَخَر

بالضم.

٢- «فِعَل» بكسر فسكون: كصِفَر وملح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلَح بالضم.

٣- «فُعَل» بضم فسكون، كخَرَّ وصَلَب. الأول: من خَرَّ أصله خَرِر بالكسر، والثاني من

صَلَب بالضم.

٤- «فَعِل» بفتح فكسر، كفَرَح ونَجَس. الأول: من فرَح بالكسر، والثاني: من نَجَس بالضم.

٥- «فَاعِل»: كصاحب وطاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهَّر بالضم.

٦- «فَعِيل» كبخيل وكريم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما

اشترك «فاعل» و«فَعِيل» في بناء واحد، كما جد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كشكس بفتح فضع، لسيئ الخلق.

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كاعتدل القامة.

ومنطلق اللسان، كما أنها قد تُحوَّل في الثلاثي إلى زنة «فاعل» إذا أريد بها التجدد والحدوث.

(١) السبط: القصير. اهـ.

نحو: زيد شاجعٌ أمس، وشارفٌ غداً، وحاسنٌ وجهه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرح، يُعلم أن لها ثلاثة أحوال باعتبار نسبتها لموصوفها: فمنها ما يحصل ويُسرّع زواله، كالفرح والطرب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائريّ الألوان، والعيوب، والحلي، كالخمرة، والشمرة، والخمق، والعتى، والقيد، والهيّف. ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالزى والعطش، والجوع والشبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فعلًا» يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعل، وبمعنى مفعول. وصفة مشبهة. ويأتي أيضًا بمعنى مُفاعل، بضم الميم وكسر العين، كجلس وسَمِر، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفعل بضم الميم وفتح العين، كحكيم بمعنى مُحكم، وبمعنى مُفعل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبدِع، فإذا كان فعيل بمعنى فاعل أو مُفاعل، أو صفة مشبهة، لحقته تاء التانيث في المؤنث، نحو: رَحِيمة، وشرِيفة، وجليسة، وندِيمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَرِيح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو: صفة ذميمة، وخَصلة حميدة. وسيأتى ذلك في باب التانيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

وقياسه: أن يأتي على «أفعل» كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألقاظ، أتت بغير همزة، وهي خَيْرٌ وشرٌّ وحبٌّ، نحو: خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقوله: *
* وحبٌّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا *

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال. وقد ورد استعمالهن بهمزة على الأصل كقوله:

• بلال خير الناس وابن الأخير •

وكقراءة بعضهم: (سَيَقْلُونُ غَمًا مِّنَ الْكُتَابِ الْأَشْرِ) [المرثية] بفتح الهمزة والسين، وتشديد الراء، وكقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَنْتُمْ» وإن قل له: وقيل: حذفها ضرورة في الأخير وفي الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سبقت. وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فعل، وشذ ما لا فعل له: كقوله: كَبُرَ أَقْبَرُ بِكُنَا أَيْ أَحَبُّ بِهِ، وَأَحْسُ مِنْ شِظَاظٍ^(١)، بَنَوَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ لَيْسَ أَيْ سَارِقٌ.

والثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا. وشذ هذا الكلام أَخَصَرُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْخُصَرِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، ففيه شذوذ آخر كما سبقت. وسُعِعَ: (هو أعظم نذر لاهم، وأوله لاهم تتعروفه وهذا المكان أقفر من غيره) وبعضهم جوز بقاءه من فعل مضارع. وبعضهم جوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

والثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عَنَى وَتَيْسَ. فليس له فعل تفضيل. والرابع: أن يكون حَدَثُهُ قَابِلًا لِلتَّغَاوُتِ: فخرج نحو: مَاتَ وَقَتِي. فليس له فعل تفضيل. والخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة: لأنها لا تملأ على التحدث. والسادس: ألا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازمًا. نحو: أَمَا عَاجَ زَيْدٌ بِأَدْوَاءِ أَيْ مَا اسْتَفْعَ بِهِ، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أقل المدى من شأنه فدلَّ على أن يكون دَلَالًا عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ أَوْ حَلِيَّةٍ؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أقل مطلقًا، وعليه دَرَجَ الْمَتْبَى بِخَاطِبٍ شَيْبٍ قَتَلَهُ
أَبَدَ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنْ تَصْرِ

(١) شظاظ بكسر الشين لص مشهور من بنى ضبة، وقال ابن القطر: إن له فعلاً وهو نص إذا استقر، ومنه اللص بتثنية اللام وحكى غيره لصبه إذا أخذه بحية وحيث لا شذوذ فيه لعدمه.

وقال الرضي في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو: فلان أبله من فلان، وأزعن وأحمق منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسُمع شذوذاً هو «أزهي من ديك»، و«أشغل من ذات النخين» وكلامٌ أُخْصِرُ من غيره، من زهي بمعنى تكبر، وشغل، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأول قد ورد فيه زها يزهو، فإذا لا شذوذ فيه.

ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من ال والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مذكراً، وإن يؤتى بعده بمن جارة للمفضل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مَنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِي﴾ [التوبة: ٢٤].

وقد تُحذف من ومذخولها نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٤]، وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

الثانية: أن يكون فيه ال، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألا يؤتى معه بمن، نحو: محمد الأفضل، وفاطمة الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهنديات الفضليات، أو الفضل.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بال في قول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَقِّي وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

فخرج على زيادة «ال» أو «أ» «من» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبدلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التزم فيه الإفراد والتذكير، كما يلزمان المجرّد، لاستوائهما في

التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فعلى تقدير موصوف محذوف، أى أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقة وعدمها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شينين اشتراكاً في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفة فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسل أخلى من الخل، والصيف أحر من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: «الناقص»^(١) والأشج أهدلاً من مروان، أى هما العادلان، ولا عدل في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة وعلى هذا يخرج قول أبي نواس:

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

أى صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في هذا البيت، اللهم إلا إذا علم أن مراده التفضيل، فيقال: إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

(١) الناقص هو يزيد بن الوليد سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج هو عمر بن عبد العزيز لأنه كان به شجة في رأسه. اهـ.

[التعجب]

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فعل التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفى سببه.

وله صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، نحو: ما أحسنَ الصدق! وأحسِنَ به! وهاتان الصيغتان هما المبوب لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغته كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» وقولهم: لله درّه فارسا! وقوله:

* يا جارتا ما أنتِ جارة! *

وأصل أحسنَ يزيد! أحسنَ زيد! أى صار ذا حُسن، ثم أريد التعجب من حسنه، فحوّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، لتحسين اللفظ. وأما ما أفعله! فإن «ما»: نكرة تامة، وأفعل: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية له في نحو: ما أحوجنى إلى عفو الله.

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو: فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجه، وأشدُّ باستخراجه.

اسما الزمان والمكان

هما اسمان مَصْوَغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

وهما من الثلاثي: على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتل اللام مطلقاً، كمَنْصَر، ومَذْهَب، ومرْثَى، ومَوْثَى، ومَسْعَى، ومَقَام، ومَخَاف، ومرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمجلس، ومبيع، وموعد، وميسر، وموجل. وقيل إن صحت الواو في المضارع، كوجَل يُوَجَل، فهو من القياس الأول.

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله، كمكرم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعَان.

ومن هذا يَعْلَمُ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مَفْعَلَة»، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كأَسَدَة، وَمَسْبَعَة، وَمَبْطَخَة، وَمَقْتَاة: من الأسد، والسبع، والبطيخ، والقثاء.

وقد سُمِعَت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسَجَدْ فيه، والمَطْلَع، والمَسْكَن، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَرْفَق، والمَسْقِط، والمَفْرَق، والمَخْشِر، والمَجْزِر، والمِظَنَّة، والمَشْرِق، والمَغْرِب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مَسْكَن، وَمَنْسَك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المَجْمَع بالكسر. قالوا: والفتح في كلها جائز وإن لم يُسْمَع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين الرضائي في «الوسيلة»: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك اسجُدْ مَسْجِدَ زَيْدٍ تَعُدُّ عَلَيْكَ بَرَكَتَهُ، بفتح الجيم، أي في الموضع الذي سجّد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد، بالفتح لا غير اه فكَانَهُ أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

هو اسم مَصْنُوعٌ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.

وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومَفْعَلَة، بكسر الميم فيها، نحو: مِفْتَاح، ومِنْشَار، ومِقْرَاض.

وَمِخْلَبٌ، وَمِزْدٌ، وَمِشْرَطٌ، وَمِكَنْسَةٌ، وَمِقْرَعَةٌ، وَمِصْفَاةٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الْوِزْنَ الْأَخِيرَ فَرَعَ مَا قَبْلَهُ.
 وَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ الْفَاطُ، مِنْهَا مُسْغَطٌ، وَمُنْخَلٌ، وَمُنْصَلٌ^(١)، وَمُدُقٌ، وَمُدْمَنٌ،
 وَمُكْحَلَةٌ، وَمُخْرَضَةٌ، بَضْمُ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ فِي الْجَمِيعِ.
 وَقَدْ أَتَى جَامِدًا عَلَى أَوْزَانِ شَيْءٍ، لَا ضَابِطَ لَهَا، كَالْفَاسِ، وَالْقَدُومِ، وَالسَّكِينِ وَهَلُمَّ جَرًّا.

التقسيم الثالث للاسم: من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسى. والمؤنث نوعان: حقيقي، وهو ما دل على ذات حر، كفاطمة وهند. ومجازي، وهو ما ليس كذلك، كأذن، ونار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عديده كثلث آبار.

وينقسم المؤنث إلى:

لفظي: وهو ما وُضِعَ لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكرياء والكُفْرَى.
 وإلى معنوي: وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، كغريم وهند وزينب.
 وإلى لفظي ومعنوي: وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، كفاطمة، وسلَمَى، وعاشوراء، مُسْتَقَى به مؤنث.

ولكون المذكر هو الأصل، لم يُخْتَج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث، فله علامتان: الأولى: التاء. وتكون ساكنة في الفعل، نحو: قامت هند، ومتحركة فيه، نحو: هي تقوم، وفي الاسم، نحو: صائفة وظريفة.

وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة

(١) المنصل: السيف، والمحرضة: إناء الحرص بضميتين وهو الأشنان قال الرضي نقلاً عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم يكن مثل المكسحة والمصفاة فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة. اهـ.

المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائض، وحائِل، وفَارِك^(١)، وثَيْب، ومُرْضِع، وعائِس. أما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعي، كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وفَتَى وفَتاة.

وَيُسْتثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة أفاظ، فلا تدخل فيها:
أحدها: «فَعُول» بمعنى فاعل، كرجل صَبُور وامرأة صَبُور، ومنه: «وَمَا كَانَتْ أُمْلِكُ بَغِيًّا» [مريم: ٢٨] أصله بَغَوِيًّا: اجتمعت الواو والياء، وَسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقليل: بَغَوًا كَنُهو، مردود بأن نَهَوًا شاذ، في قولهم: رجل نَهَوٌّ عن المنكر. وأما قولهم: امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضًا: رجل ملولة، وأما عَدُوَّة فشاذ، وسَوَّغَه الحمل على صديقة. وإذا كان «فَعُول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو: جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيها: «فَعِيل» بمعنى مفعول إن تَبِع موصوفه، كرجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يَتَّبِع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلة.
ثالثها: «مِفْعَال» كَمِهْذَار، وشَذَّ: ميقانة.

رابعها: «مِفْعِيل» كَمِغْطِير، وشَذَّ مِسْكِينَة. وقد سُمِع حذفها على القياس.
خامسها: «مِفْعَل» كَمِغْشَر.

وقد تُزاد التاء: لتمييز الواحد من جنسه، كلبِن ولبِنَة، وتَمْر وتَمْرَة، ونَمْل ونَمْلَة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة. ولعكسه في كَمْرٍ وكَمَاء. وللمبالغة، كراوية. ولزيادتها ك: علامة. ولتعويض فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كسنة، أو مَدَّة كتزكية.

ولتعريب العَجَمِي، نحو: كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لمكيال، وتزاد في الجمع عَوْضًا عن ياء النسب في مفردة، كأشاعثة وأزارقة، ولمجرد^(٢) تكثير البنية، كقَرِيَّة وعَرْقَة، أو للإلحاق

(١) الفارك: المبغضة لزوجها والمرضع: ذات الولد، أما المرضعة بالهاء فالمتلبسة بالفعل، والعائس: البكر التي فاتها الزواج. اهـ.

(٢) قوله ولمجرد تكثير البنية أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضًا. اهـ.

بمفرد، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كحُبْلَى وبُشْرَى، وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمرَاء وعَدْرَاء.

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعْلَى: بضم ففتح، نحو أَرَبَى: للدَّاهية، وأَدَمَى: لموضع، وكذا شُعْبَى. قال الشاعر:

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا
أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا

وَفُعْلَى: بضم فسكون، كِبْهَتَى لنبت، وَحُبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.

وَفُعْلَى: بفتحات، كِبَرْدَى، اسم لنهر، قال حسان:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وَحَيْدَى: للحمار السريع في مشيه، وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وَفُعْلَى: بفتح فسكون كَمَرَضَى جمعًا، وَتَجَوَى مصدرًا، وشُبْعَى صفة.

وَفُعْلَى: بالضم والتخفيف، كحُبَارَى، لطائر، وسُكَارَى: جمعًا، وَعُلَادَى: صفة للشديد من الإبل.

وَفُعْلَى: بضم ففتح العين المشددة، كسُمَّهَى: للباطل.

وَفُعْلَى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كسِبَطْرَى: لمِشية فيها تبخر.

وَفُعْلَى: بكسر فسكون نحو: حِجْلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم لطائر، وظَرْبَى، جمع ظَرْبَان،

بفتح فكسر: اسم لدَوِيْبَة مُنْتَنَة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان

اللفظان ^(١) وَذَكَرَى مصدرًا. وهذا الوزن إن لم يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم يَنْوُنْ فالفه

للتأنيث، كقِسْمَة ضِيْزَى، أي جائرة، وإن نُوُنْ، فالفه للإلحاق، نحو عِزْهَى: لمن لا يلهو، وإن

نُوُنْ عند بعض ولم يَنْوُنْ عند آخرين، ففيه وجهان، كذَفَرَى لِعَظْمٍ خَلْفَ أُذُنِ الْبَعِيرِ

فِعْيَلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هِجَيْرَى: للهِدْيَان، وَحِثْيَى: مصدر حَثَّ.

وَفُعْلَى: بضميتين مشدد اللام كحُذْرَى: من الحَذَر، وكَقُرَى: اسم لوعاء الطَّلْع.

(١) وزاد الدماميني معزى، اه منه.

وَفُعِّلِي: بضم ففتح العين مشددة كَفُعِّزِي: للفرز، وَخُلِيطِي: للاختلاط.
وَفُعَّالِي: بضم ففتح العين المشددة كَخُبَّازِي وشُقَّارِي: لبنين، وَخُضَّارِي: لطائر.
وللممدودة أوزان، منها:
فَعْلَاء: بفتح فسكون كصحراء: اسماء، وَرَغَبَاء: مصدرًا، وَطَرَفَاء: جمعًا في المعنى،
وَحَمَرَاء: صفة لمؤنث أفعَل، وَهَطْلَاء: صفة لغيره، كديمة هَطْلَاء.
وَأَفْعِلَاء: بفتح فسكون، مثلث العين، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.
وَفُعْلَاء: بضممتين بينهما ساكن، كَقُرْفُصَاء: لهيئة مخصوصة في القعود.
وَفَاعُولَاء: كئاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرم.
وَفَاعِلَاء: بكسر العين كقاصِعاء وناقِفاء: لبائِي جُخْر اليربوع.
وَفُعْلِيَاء: بكسرتين بينهما سكون، مخفَّف الياء: ككِبْرِيَاء.
وَفُعْلَاء: بفتح العين، وتثليث الفاء: كجَنَفَاء بفتحات: لموضع، وَسِيْرَاء، بكسر ففتح: لشوب
خز مخطط، وَتَنَسَاء، بضم ففتح.
وَفُعْلَاء: بضممتين بينهما سكون: كخُنُفساء: للحيوان المعروف.
وَفُعِيلَاء: بفتح فكسر، كَقَرِيْثَاء بالثاء المثناة: لنوع من التمر.
وَمَفْعُولَاء: كَمَشْيُوخَاء: جمع شيخ.
ومما تقدم علم أن هناك أوزانًا مشتركة بينهما، وهي: فَعْلِي، بفتح فسكون، كَسَكْرِي
وصَخْرَاء، وَفُعْلِي: بضم ففتح كَأَرْبِي وَخُنَفَاء، وَفُعْلِي، بفتحات كَجَمَزِي: لسرعة العدو،
وَجَنَفَاء: لموضع، وَأَفْعَلِي: بفتح فسكون ففتح، كَأَجْفَلِي: للدعوة العامة، وَأَرْبَعَاء: لليوم
المعروف.

التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً،
أو ممدوداً، أو صحيحاً

ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو «الاسم المُعَرَّب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها»، كالدايِ
والمنادي، فخرج بالاسم: الفعل كَرَضِيَ، وبالعرب: المبنى كالذي، وبالذي آخره ياء؛
المقصور، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ وبمكسور ما قبلها: نحو: ظَنِي وَرَنِي، فإنه
ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو «الاسم المُعَرَّب الذي آخره ألف لازمة»، كالهَدْي والمصطفى، فخرج
بالاسم: الفعل والحرف، كدَعَا وإلى، وبالعرب: المبنى، كأنا وهذا وبما آخره ألف؛
المنقوص، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.
والممدود: هو «الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة» كصحراء وحمراء.
والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

وكل من المقصور والممدود: قياسي وهو وظيفة الصرفي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي،
الذي يَشْرُدُ ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.

فالمقصور القياسي: هو كل اسم معتل اللام، له نظيرٌ من الصحيح، ملتزمٌ فتح ما قبل آخره.
وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام، الذي على وزن فَعِل، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى
والعَي، فإنه نظيرُ الفَرَح والأَشْر والطَّرَب. وكفعل بكسر ففتح، في جمع فَعلة، بكسر فسكون.
وفعل، بضم ففتح، في جمع فَعلة، بضم فسكون، نحو: فِرْيَة وفِرْي، ومِرْيَة ومِرْي، ومُدْيَة
ومُدْي، ورُبْيَة ورُبْي، فإن نظيرهما قَرَب بالكسر، وقَرَب بالضم، في جمع قِرْبَة بالكسر وقِرْبَة
بالضم.

وكذا كل اسم مفعولٍ معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعْطَى ومُسْتَدْعَى فإن نظيره مُكْرَمٌ
ومُسْتَخْرَجٌ.

وكذا أفعل صيغة تفضيل كان كالأَقْصَى، أو لغيره كالأَعْمَى، ونظيرهما من الصحيح

وكذا ما كان جمعا لفعلٍ أنشئ أفعل، كالذُنْيا والذُنْنا. ونظيره الأخرى والأخر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَلَ بفتحين، وعلى الوحدة بالتاء، كحَصاة وحَصَى، ونظيره مَذَرَة ومَذَر.

وكذا المفعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلَّهَى ومَسَعَى، ونظيره مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلتَزِمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره.

وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ازْعَوَى ازْعِواء، وابتغى ابتِغَاء، واستقصى استقْصَاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احْمَرَّاء، واقتدر اِقْتَدَارًا، واستخرج استخْرَاجًا. وكذا مضدُّ كل فعل معتل اللام يوازن أفْعَلَ، كأعْطَى إعْطاءً، وأملَى إملاءً، فإن نظيره من الصحيح أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وأحسن إِحْسَانًا.

وكذا كل ما كان مفردًا لأفعلة، ككِسَاء وأكْسِية، وِرْدَاء وأرْدية، فإن نظيره من الصحيح حَمَارٌ وأخْمِرة، وسَلَاخٌ وأسْلِخة.

وكذا كل مصدر لفعل بفتحين دالا على صوت أو داء، كالرُّغَاء: لصوت البعير، والثُّغَاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّرَاخ، وكالمُشَاء، فإن نظيره الرُّكَام. والساعى منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعًا: الفتى: واحد الفُثيان، والحِجاء: أى العقل، والسَّنَاء: أى الضوء، والثَّرَى: أى التراب.

ومن الممدود سماعًا الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والجِذَاء بالكسر: للنعل، والفتَاء بالضم: لحداثة السن، والسَّنَاء بفتح السين: للشرف.

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:

* لا بدَّ من صَنَعًا وإن طال السَّفَرُ *

واختلفوا في مذهب المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، وحجته قول الشاعر:
سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى فلا فُقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

التقسيم الخامس للاسم: من حيث كونه مفرداً،

أو مثنى، أو مجموعاً

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبينة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مطلقاً، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين، فليس منه كلا، وكلتا، واثنان، واثنان، وزوج، وشفع؛ لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة. وشرط الاسم الذي يراد تثنيته:

أن يكون مفرداً، فلا يثنى المجموع ولا المثنى، بأن يقال رجلانان وزيدونان. وأن يكون معرباً، وأما اللذان وهذان، فليسا بمثنيين، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى.

وأن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى^(١)، فلا يقال العمران بفتح فسكون في عمرو وعمر؛ لعدم الاتفاق في الوزن، ولا العمران بضم ففتح في أبي بكر وعمر؛ لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العينان في الباصرة والجارية؛ لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون منكرًا، فلا يثنى العلم باقياً على علميته. وأن يكون له أمثال، فلا يثنى الشمس والقمر؛ لعدم المماثلة، وقولهم: القمران للشمس والقمر تغليب.

وَأَلَّا يَسْتَفْنَى بِتَثْنِيَةِ غَيْرِهِ عَنْهُ، فَلَا يُثْنَى سِوَاهُ، لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْ تَثْنِيَتِهِ بِتَثْنِيَةِ سِوَا.

(١) فلا يقال العمران أى على وجه كونه مثنى حقيقة. اهـ.

[الجمع]

والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

[جمع المذكر السالم]

فجمع المذكر السالم: هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزیدون والصالحون، والزیدین والصالحین.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، ولكل شروط: فيشترط في الجامد: أن يكون علمًا للمذكر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رجلون لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون؛ لعدم التذكير، ولا في «لاحق» - علم لفرس: لاحقون؛ لعدم العقل، ولا في طلحة: طلحتون؛ لوجود التاء، ولا في سيبويه: سيبيوثون؛ لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولا فعلان الذي مؤنثه فعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مريض: مريضون، لعدم التذكير، ولا في نحو: «فاره» - صفة فرس: فارهون؛ لعدم العقل. ولا في علامة: علامتون؛ لوجود التاء.

ولا في نحو أحمر: أحرون؛ لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قوله:

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل أسودين وأحمرين

ولا في نحو عطشان: عطشانون؛ لكونه على فعلان الذي مؤنثه فعلى.

ولا في نحو عدل وصبور وجريح: عدلون، وصبورون، وجريحون؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيها.

[جمع المؤنث السالم]

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفردة، كقاطمات وزينات.

وهذا الجمع يتقاس:

في جميع أعلام الإناث، كزنب وهند ومريد. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقاً كفاطمة وطلحة. ويستثنى من ذلك امرأة، وشاة، وقلة بالضم والتخفيف: اسم لغبة، وأمة؛ لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التانيث مطلقاً: مقصورة أو ممدودة، كسلمى وخبلى وصحراء وحسنا. ويستثنى من ذلك فعلاء مؤنث أفعل، وفعل مؤنث فعلان، فلا يجمعان هذا الجمع كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا، وفي مصغر غير العاقل كخبيل وذريهم، وفي وصفه أيضاً، كشامخ صفة جبل، ومعدود صفة يوم.

وفي كل نحاسي لم يُسمع له جمع تكسير، كسرادق وحنام واضطبل. وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كموات وسجلات وأمهات.

كيفية التثنية

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرجل وامرأة، وطبي ودلو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وطبّيان.

وإذا كان منقوصاً محذوف الياء كقاضٍ وداع، رددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصوراً، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كخبلى ومستدعى، فتقول: خبليان ومستدعيان. وشذّ: فهقران وخوزلان بالحذف، في تثنية فهقري وخوزلي^(١).

وكذا قلب ياء إذا كانت ثلاثة مبدلة منها، كفتيان ورحيان في فتى ورحى، فراراً من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذراً من التباس المفرد بالمشئى حال إضافته لياء المتكلم لو

(١) القهقري: الرجوع إلى خلف والخوزلى: مشية فيها تشاقل ويقال فيها الخيزلى بالمشناة التحتية بدل الواو كما في القاموس. اهـ.

حُذِفَتْ. وَشَذُّ فِي جَمْعِي جَمْعَانِ بِالْوَاوِ.

وَكَذَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُبَدَلَةٍ وَأَمِيلْتُ، كَمَتِي عَلَمًا، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيته: مَتَيَانِ.

وَتَقْلِبُ أَلْفَ الْمُقْصُورِ وَآوًا إِذَا كَانَتْ مُبَدَلَةً مِنْهَا كَعَصَا وَقَفَا، فَتَقُولُ: عَصَوَانِ وَقَفَوَانِ.

وَشَذُّ فِي رِضَا: رَضَيَانِ بِالْيَاءِ، مَعَ أَنَّهُ وَآوِي.

وَكَذَا تَقْلِبُ وَآوًا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُبَدَلَةٍ وَلَمْ تُثَلِّ، كَلَّذَى وَ«إِذَا» مَسْنَى بِهِمَا، فَتَقُولُ: لَذَوَانِ

وَإِذَوَانِ.

وَإِذَا كَانَ مَمْدُودًا، فَيَجِبُ إِبْقَاءُ هَمْزَتِهِ إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، كَقَرَّاءَانِ وَوُضَّاءَانِ، فِي تَثْنِيَّةِ

قَرَّاءِ وَوُضَّاءِ، الْأَوَّلِ النَّاسِكِ، وَالثَّانِي وَضِئِ الْوَجْهِ. وَيَجِبُ قَلْبُهَا وَآوًا، إِنْ كَانَتْ لِلتَّانِيَّةِ.

كَحَمْرَاوَانِ وَصَحْرَاوَانِ، فِي حَمْرَاءِ وَصَحْرَاءِ. وَقَالَ السِّيرَافِيُّ: إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِ التَّانِيَّةِ وَآوِ،

وَجِبَ تَصْحِيحُ الْهَمْزَةِ، لَنَلَّا يَجْتَمِعُ وَآوَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلْفٌ، كَعَشَوَاءِ، فَتَقُولُ: عَشَوَاءَانِ.

وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ الْوَجْهَيْنِ فِيهَا، وَشَذُّ حَمْرَايَانِ بِالْيَاءِ، وَخُفْصَانِ وَعَاشُورَانِ وَقُرْصَانِ.

بِالْحَذْفِ، فِي تَثْنِيَّةِ خُفْصَاءِ وَعَاشُورَاءِ، وَقُرْصَاءِ. وَإِذَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ، جَازٍ فِيهِ

التَّصْحِيحُ وَالْقَلْبُ، وَلَكِنْ التَّصْحِيحُ أَرْجَحُ، كَكَسَاءِ وَحَيَاءِ أَصْلُهُمَا: كَسَاوُ وَحَيَايَ، فَتَقُولُ:

كَسَاوَانِ وَحَيَاوَانِ^(١)، أَوْ كَسَاءَانِ وَحَيَاءَانِ.

وَإِذَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ لِلْإِلْحَاقِ، كَعِلْبَاءِ وَقُوبَاءِ^(٢) بِالْمَوْحِدَةِ، زِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا، لِلْإِلْحَاقِ

بِقِرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ، بَضْمُ فَسْكَوْنٍ، وَهُوَ أَنْفُ الْجَبَلِ، تَرْجُّعُ الْقَلْبِ عَلَى التَّصْحِيحِ، فَتَقُولُ:

عِلْبَاوَانِ وَقُوبَاوَانِ، أَوْ عِلْبَاآنَ وَقُوبَاآنَ. وَقِيلَ فِيهِ: التَّصْحِيحُ أَرْجَحُ.

(١) لَمْ يَقُولُوا: حَيَايَانِ لِشَبْهِهِ بِعِلْبَاءِ فِي الْمَدِّ وَالْإِبْدَالِ وَالصَّرْفِ، وَلَآنَ الْوَاوُ أَخْفَ حَيْثُ وَجَدَ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْهَمْزِ، أَهـ سَبِيوِيهِ مُلَخَّصًا.

(٢) الْقُوبَاءُ: مَا يَظْهَرُ فِي الْجِلْدِ وَلَيْسَ فَعْلَاءُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ غَيْرَهَا، وَالْخِشَاءُ وَهِيَ الْعِظْمُ الثَّانِي خَلْفَ الْأُذُنِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. أَهـ.

كيفية جمع الاسم مذكر سالماً

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذفت ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضون والداغون، أو القاضين والداغين، أصلهما القاضيون والداغيون والقاضيين والداغيين. وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإن كان الاسم مقصوراً حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا آلَ عَمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ﴾ [ص: ٤٧]، أصلهما: الأعلون والمُصطفون.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَاء: وُضَاءُونَ، وفي خَمْرَاء: خَمْرَاءُونَ، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْبَاء وكِساء عَلمين لمذكر. ومما تقدم تعلم أن أولو، وعالمون، وأَرْضون، وسِنُون، وبَنُون، وثَبُون، وعِزُون، وأَهْلُون، وعِشْرُون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً

إذا كان المفرد بلا تاء، كزَيْنَب ومَرْيَم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول: زَيْنَبَات ومَرْيَمَات.

وإذا كان مقصوراً: عومل معاملته في التثنية، فتقول: قَتِيَّات، وَحُبْلِيَّات، وَمُصْطَفِيَّات، وَمَتِيَّات: في قَتَى، وَحُبْلَى، وَمُصْطَفَى، وَمَتَى «مسمًى بها مؤنث»، وتقول: عَصَوَات، وَإِذَاوَات، وَإِلَوَات، في عصا وإذا وإلى «مسمًى بها مؤنث».

وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً، فتقول: صَخْرَاوَات وَقُرَّاءَات، وَعِلْبَاوَات، أو عِلْبَاءَات، وكِساءَات أو كِساوَات. وتقول في قاض «مسمًى به مؤنث»: قاضِيَّات.

وإذا كان المفرد مختوماً بالتاء زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل

كأخت وبنت وعدة، حذفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنات، وأخوات، وعدات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواء ختم بـياء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتيان، وأما قوله:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَيْشِ يَدَانِ

بتسكين فاء زفرات: فضرورة.

أو كانت لامٌ مضمومة الفاء ياءً كدُمِيَّة، أو لامٌ مكسورة واوًا كذِرْوَة، فيمتنع الإتيان، فنحو دَعْدَ وَجَفَنَة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو: جُمْلَ وبُسْرَة بالضم، وهند وكسرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو: دُمِيَّة بالضم، وذِرْوَة بالكسر، يمتنع فيه الإتيان، وشذ جِرَوَات، بكسر الراء.

أما الصفة كضخمة، أو الرباعي كرينب، أو معتل العين كجوزة، أو مضعفها كجنة بتثنية الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، تغييرًا مقدّرًا كقُلُوب، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُل، وفي الجمع كزنة أَسَد، وكهيجان لنوع من الإبل، فقي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال. أو تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كأَسَد بضم فسكون، جمع أَسَد بفتحيتين، وإما بالزيادة فقط، كصِنَوَان، في جمع صِنُو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كسُخْم في جمع تُخْمَة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر، في جمع رَجُل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص ككُتُب بضميتين. في جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغِلْمَان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم.

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكوراً كانوا أو إناثاً. وأبنيته سبعة وعشرون منها أربعة للقلّة، والباقي للكثرة.

والجمعان قبل إيهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلّة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية. وقيل: إيهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلّة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من ثلاثة إلى ما لا نهاية.

وإنما تعتبر القلة في نكرات الجمع، أما معارفها بال أو الإضافة فصالحة للقلّة والكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً: بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلّة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، كأرجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رجل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، في جمع رجل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قلة للثاني، فإن وضع بناء ان للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فلس بفتح فسكون، وأثوب وثياب، في جمع ثوب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً، كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

جموع القلّة

الأول: «أفعل» بفتح فسكون فضم،
ويطرد في:

١- اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين وليرضاعف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككَلْب
واكْلَب، وظَبْي وأظْب، ودَلُو وأذْلِب. وما كان من هذا النوع واوياً اللام أو يائياً، نكس
عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي: في الإعلال.

وشذ: أَوْجُه، وأكُف، وأعْيُن.

وأثُوب، وأسَيْف في قوله:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوباً حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعاً أَشْيَباً

وقوله:

كَأَنَّهُمْ أَسْنِفُ بَيْضُ يَمَانِيَّةٍ عَضْبُ مَضَارِبِهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ

٢. وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مد، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ
أفعل في مكان، وغراب، وشهاب، من المذكور

الثاني: «أفعال» بفتح فسكون:

ويكون جمعا لكل ما لم يطرّد فيه أفعل السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحمل
بكسر فسكون وأحمال، وصلب بضم فسكون وأصلاّب، وباب وأبواب، وسبب بفتحيتين
وأسباب، وكثف بفتح فكسر وأكتاف، وعضد بفتح فضم وأعضاء، وجنب بضميتين
وأجناب، ورطب بضم ففتح وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضلع بكسر ففتح وأضلاع،
وشذ أفراخ في قول الشاعر:

مَازَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَذَى سَلَمٍ زُغْبُ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ

كما شذ أحمال جمع حمل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

الثالث: «أفعلة» بفتح فسكون فكسر:

ويطرّد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود
وأعمدة، ويلتزم في فعال، بفتح أوله أو كسره^(١)، مضعّف اللام أو معتلها، كبتات وأبنة،
وزمام وأزمة، وبقاء وأقية، وكساء وأكسية، ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً.

الرابع: «فعله» بكسر فسكون:

ولم يطرّد في شيء، بل سمع في الفاظ، منها شَيْخَة جمع شيخ، وثيرة جمع ثور، وفتية جمع
فتى، وصبيّة جمع صبي وصبيّة، وغلمة جمع غلام، وثنية جمع ثني بضم الأول أو كسره، وهو
الثاني في السيادة.

ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع.

(١) المراد أن اللام تماثل العين. اهـ تصريح.

جموع الكثرة

الأول: «فُعِلَ» بضم فسكون:

وينقاس في أَفْعَلَ فَعْلَاءَ وفي مُؤَنَّثِهِ، كخُمِر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمرَاءَ.
ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولا مده ولم يضعف، نحو:

* وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ الثُّجُلِ *

بضم الجيم جمع نُجْلَاءَ: أي واسعة، بخلاف نحو: بيض وَعُتَى وَغُرْفَلَا يُضَمُّ لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعاً لأَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلَاءَ، يكون جمعاً أيضاً لأَفْعَلَ الذي لا مؤنث له أصلاً، كَأَكْثَمَ لِعَظِيمِ الْكَمَرَةِ، وَأَدْرَبَالْمَدَّ لِعَظِيمِ الْخَصِيَةِ، وكذا لَفَعْلَاءَ الذي لا أفعل له كَرَتْقَاءَ.

الثاني: «فُعِلَ» بضمتين:

ويطرَد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وَغُفْرٌ، وصبور وِصْبٌ، وفي كل اسم رباعي قبل آخره مَدَّةٌ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كقَذَال بالفتح، وهو جماع مؤخر الرأس، وَقُدْل، وِحْمَارٌ وَخُمُرٌ، وَكِرَاعٌ بالضم وَكُرْعٌ، وقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وَعُمُودٌ وَعُمْدٌ.

ويشترط في مفردة أيضاً ألا يكون مضعفاً مَدَّتْهُ أَلِفٌ.

ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، كسُورٌ وَسُوكٌ جمعُ سِوَارٍ وَسِوَاكٍ، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو: قُدْلٌ بضمتين، وَقُدْلٌ بالسكون، وَسَيْلٌ بضمتين، وَسَيْلٌ بكسر فسكون، جمع سَيْالٍ: اسم شجر له شوك، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بَيْض في جمع أبيض.

الثالث: «فُعِلَ» بضم ففتح:

ويطرَد في اسم على فُعْلَةٍ بضم فسكون، وفي فُعْلَى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفَةٍ وَمُدَّةٍ وَحُجَّةٍ. وكصُغْرَى، وكُبْرَى، فتقول فيها: غُرْفٌ، وَمُدَى، وَحُجْبٌ، وَصُغْرٌ وَكُبْرٌ. وشذ في بَهْمَةٍ بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بَهْمٌ، كما شذ جمع رُؤْيَا بضم الأول، ونُوبَةٌ وَقَرْيَةٌ بفتح

أولهما، ولخية بكسره، وتُخَمَّة بضم ففتح، على فَعَلَ، للمصدرية في الأول، وانتقاء ضم الفاء في الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير

الرابع: «فَعَلَ» بكسر ففتح:

ويطرَّد في اسمٍ على فَعْلَةٍ بكسر فسكون كحِجَّة وحِجَج، وكِسْرَة وكِسَر، وفِرْيَة، وهي الكذب، وفِرَى. وسَمِعَ في حِلْيَة ولِخْيَة بكسر أولهما: حَلَى وَلَحَى بضمه، كما سمع في فَعْلَةٍ بضم فسكون: فَعَلَ بكسر ففتح، كصُورَة وصَوَّر.

الخامس: «فَعْلَة» بضم ففتح:

ويطرَّد في وصفٍ عاقلٍ على وزن فاعلٍ معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، وزَّامٍ وزُمامة، وغازٍ وغَزاة.

السادس: «فَعْلَة» بفتحات:

ويطرَّد في وصفٍ مذكرٍ عاقلٍ صحيح اللام ككاتبٍ وكتَّبة، وساحرٍ وسَحرة، وبائعٍ وباعة، وصانعٍ وصاعة، وبارٍ وبررة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتهما، وإنما ضُمَّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: «فَعْلَى» بفتح فسكون ففتح:

ويطرَّد في وصفٍ دالٍّ على هلاكٍ، أو توجُّعٍ، أو تشَّتٍّ، بزنة فَعِيلٍ، نحو: قتيلٍ وقَتْلَى، وجريحٍ وجَرْحَى، وأسيرٍ وأسْرَى، ومريضٍ ومَرَضَى.

أوزنة فَعِل بفتح فكسر، كزَمَن وزَمْنَى، أوزنة فاعلٍ، كهالك وهَلَكَى، أوزنة فَعِل بفتح فسكون فكسر، كميت ومَوْتَى، أوزنة أفعلٍ كاحمقٍ وَحَمَقَى، أوزنة فَعْلانٍ، كعطشانٍ وعَطَشَى.

الثامن: «فَعْلَة» بكسر ففتح:

وهو كثير في فَعْل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْطٍ وقِرْطَة، ودُرْجٍ ودِرْجَة، وكُوزٍ وكِوزَة، ودُبٍ ودِيبَة. وقُلَّ في اسمٍ صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون: كقَرْدٍ - بالغين المعجمة لنوع من الكمأة - وغِرْدَة، أو بكسر فسكون: كقِرْدٍ وقِرْدَة.

التاسع: «فُعِلَ» بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا:

ويطرَد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحى اللام، كراكَع وراكعة، وصانم وصانمة، تقول في الجمع: رُكِعَ وصُومَ، وندر في معتلها كغازٍ وغَزَى، كما ندر في فَعيلة وفُعلاء بضم ففتح، كخريدة وخُرَد، ونُقَسَاء ونُقَس.

العاشر: «فُعَالٌ» بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّدًا:

ويطرَد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صانم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذال، وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قوله:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ
وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِ غَيْرِ صُدَّادٍ

كما ندر في المعتل، كغازٍ وغَزَّاء، وسارٍ وسَرَّاء.

الحادى عشر: «فِعَالٌ» بكسر ففتح مخفَّفًا:

ويطرَد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعَلَ وفَعَّلَ بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كَلَب وكَلْبَة وكِلَاب، وصَغَب وصَغْبَة وصِغَاب، وتُبَدَل واو المفرد ياء في الجمع، كَثَوَّب وثِيَاب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منها، كضَيْف وضِيَّاف، ويُغَرِّبُ وغَرِّبٍ وهو الجَدَى يَرْبِط في زُبْيَةِ الأسد.

الثالث والرابع: فَعَلَ وفَعَّلَ، بفتحتين اسمين صحيحى اللام، ليست عينهما ولا مهما من جنس، نحو: جَمَلَ وجِمَال، ورَقَبَ ورِقَاب.

الخامس: فَعَلَ، بكسر فسكون اسمًا كَقَدَح وقَدَاح، وذِئْب وذِئَاب، ونَهَى، وهو الفَدِيرُ ونِهَاء.

السادس: فُعَلَ، بضم فسكون اسمًا غير واوٍ العين، ولا يائى اللام، كَرُمَح ورمَاح وجُبَّ وجِبَاب.

السابع والثامن: فَعِيل وفَعِيْلَة، وَصَفَى باب كَرُم، صحيحى اللام، كظَرِيف وظَرِيفَة وظَرِاف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمَع على غيرها، كطَوِيل

وطويلة وطوال.

وشاعت أيضا في كل وصف على فعلان بفتح فسكون للمذكر، وفعلَى للمؤنث، وفعلان بضم فسكون له وفعلانة لها، كغَضبان وغَضِبَ وغَضَاب، وعطشان وعطَشَ وعِطاش، وكخُنْصان وخُنْصانة وخِمَاص.

الثاني عشر: «فَعُول» بضمّتين:

ويطرّد في اسم على فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكَبُود، ووَعَلَ ووُعُول، ونَعِر ونُمور، وفي فَعَلَ اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو: كَغَب وكَعُوب، وَجُنْد وَجُنُود، وَضُرْس وَضُرُوس.

ويشترط ألا تكون عين المفتوح أو المضموم واوًا كحوض وخوت، ولا لام المضموم ياء ككُذِيَ. وشَذَّ في تَوَى: وهي الحفرة تُجعل حول الخباء، لوقايته من السيل نِيِي، ولا مضعفاً كخُف. ويُحفظ في فَعَلَ بفتحيتين كَأَسَد وأَسود، وذَكَرَ وذُكُور، وَشَجَن، وهو الحزن، وَشُجون.

الثالث عشر: «فِعْلان» بكسر فسكون:

ويطرّد في اسم على فُعَالٍ بالضم، كغُرَاب وغُرَبَان، وغُلام وغُلَمان، أو فَعَلَ بضم ففتح كضَرَدَ وضِرْدان. وبه يُستغنى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فَعَلَ بضم الفاء أو فتحها واوَي العين الساكنة، كخُوت وَحِيتان، وكُوز وَكِيزان وتاج وَتِيجان، ونار وَنِيران. وَقَلَّ في نحو: غَزَال غِرْلان، وفي خروف خِرْقان، وفي نِسوة نِسوان.

الرابع عشر: «فُعْلان» بضم فسكون:

ويكثر في اسم على فَعَلَ بفتح فسكون، كظَهَرَ وَظَهْران، وَبَطَنَ وَبُطْنان، أو على فَعَل بفتحيتين صحيح العين وليست هي ولا مه من جنس واحد، كذَكَرَ وَذُكْران، وَحَمَلَ بالمهمل، وهو ولد الضأن الصغير وَحْملان، أو على فَعِيل كقَضِيب وقُضبان، وغَدِير وغُدْران. وَقَلَّ في نحو: رَاكِب رُكبان، وفي أَسود سُودان.

الخامس عشر: «فُعلاء» بضم ففتح ممدوداً:

ويطرَّد في وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوَي العين، نحو: كريم وكَرَماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرَفاء. وشَدَّ أسيرٌ وأسَرَاء، وقَتِيلٌ وقُتلاء، لأنهما بمعنى مفعول.

أو بمعنى مُفَعِّل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤَلِم، تقولان فيهما: سُمعاء والماء، أو بمعنى مُفَاعِل، كخُلطاء وخُلُساء، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وجَلِيس بمعنى مجالِس: أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالح وصُلحاء، وجاهل وجُهلاء. وشُدَّ: شُجِّعاً في شُجاع، وجُبِّئاً في جَبَّان، وسُمِّحاً في سَمَح، وخُلِّفَ في خَلِيفَة؛ لأنها ليست على فعيل ولا فاعل.

السادس عشر: «أفُعلاء» بفتح فسكون فكسر:

ويطرَّد في مُفَرَّد سابقه الأول، وهو فعيل، لكن بشرط أن يكون معتل اللام أو مضعَّفاً، كغني وأغنياء، ونبي وأنبياء، وشديد وأشداء، وعزيز وأعزاء، وهو لا زمر فيهما. وشُدَّ في نصيب أنصباء، وفي صديق أصدقاء، وفي هَيْن أهوناء؛ لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: «فَواعِل»:

ويطرَّد في فاعلة اسمًا أو صفة، كخاصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على قَوْل، بفتح فسكون ففتح، أو قَوْلَة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما. أو فاعِل بفتح العين أو كسرهما، كجَوْهَر وجواهر، وصَوْمعة وصوامع، وخاتَر وخواتِر، وكاهِل وكواهل. أو فاعِل بكسر العين وصفاً لمؤنث، كحائض وحوائض، وحامل وحوامل؛ أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل، وشامق وشوامق. وشُدَّ في فارس: فَوارس، وفي ناكِب بمعنى مُضَاعِف: نَوَاسِك، وفي هَالِك: هَوَالِك. ويطرَّد أيضاً في فاعلاء، بكسر العين والمد، كخاصعاء وقَواصِع، وناقفاء ونَوَاقِف. الثامن عشر: «فَعائل» بالفتح وكسر ما بعد الألف:

ويطرَّد في رُباعي مؤنث، ثالثه مَدَّة، سواء كان تأتيه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، ودُّوابة ودُّوائب، وخلوبة

وحلائب، وشمال بالكسر - وشمال، وشمال بالفتح، ربح نهب من جهة المصطب لشمس -
وشمال، وعجوز وعجائز، وسعيد - علم امرأة - وسعاند، وخباري وخيثر، وجولاء - قرية
بفارس - وجلائل.

ويُشترط في ذى التاء من هذه الأمثلة: الاسمىة، إلا قبيدة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى
مفعولة، وشذ ذبيحة وذبانح. وندر في وصيدة، وهو اسم للبيت أو فداءه، وصانده، وفي جرورة
جزائر، وفي سماء، اسم للمطر: سمانى.

التاسع عشر: «فعالى» بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: «فعالى» بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فعلاء اسماً كصحراء، أو صفة لا مذكر لها كعزراء، وفي ذى
المقصورة للتأنيث كحبلى، أو الإلحاق، كذفرى بكسر الأول: اسم لبعض الأشخاص خف
أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعلقى بفتح الأول: اسم لثوب في جميع صحار
وصحارى، وعذار وعذارى، وحبال وحبالى، وذفار وذفارى، وعلاق وعلاقى.

وتنفرد «الفعالى» بكسر اللام في أشياء: منها فعلاء بفتح فسكون، كقومة: اسم لثوب
الواسعة التى لا نبات بها، وفعلاء بالكسر كفعلاء، اسم لأخبت الغيلان، وفعلية بكسرتين
بينهما فسكون مخفف الباء كهزبة، وهو ما يعلق بأصول الشعر كنخبة الدقيق، أو ما يتخير من
رغب القطن والريش، وفعلوة بفتح فسكون فضع كعرقوة، اسم لخشبة المعترضة في قردوة،
وما حذف أول زائديه كحبنطى: اسم لعظيم البطن، وقنسوة لما ينس على الرأس، ونهنية
بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لبيعة العيش، وخبارى بضم الأول، تقول في جميع مؤنر
وسعال، وهبار، وعراق، وحباط، وقلايس، وبلاء، وحبار.

وينفرد «الفعالى» بفتح اللام في وصف على فعلان، كعطشان وعطشان، أو على صلى بالفتح
كعطشى وعطشى، تقول في الجمع: عطاشى وعطاشى، والراجع فيهما "ضم الله ككارى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو: حَبِطَ - بفتح فكسر^(١) - وَجَبَّاطِي، وَيَتِمُّ وَيَتَامَى وَأَيُّرُ، وهي الخالية من الزوج وأَيَامَى، وطَاهِرٌ وَطَهَارَى، في قوله:

* ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ *

وفي شاة رئيس: إِذَا أَصِيبَ رَأْسُهَا، وَرَأْسَى. وَيُحْفَظُ المضموم في نحو: قَدِيرٌ وَقُدَامَى، وَأَسِيرٌ وَأَسَارَى.

الحادى والعشرون: «فَعَالِي» بفتح الحين وكسر اللام وتشديد الياء:

ويطرده في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشددة، ليست متجددة للنسب، ككُرسَى وَبُخْتَى وَقُرَيْرَى، بالضم، أو لنسب تُنُوسَى كَمُهْرَى، تقول في جمعها: كُرَاسِي، وَبَخَائِي، وَقَمَارَى، وَمَهَارَى. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو: كُرسَى، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذَّ قَبَاطِي في قِبَطَى لأن ياءه للنسب، والقِبط: نصارى مصر. وَيُحْفَظُ في إنسان، وَظُرْبَان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسي وَظُرْبَانِي، وليس جمعاً لأنسي وَظُرْبَانِي بل أصلهما: أناسين وضرايين، قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء في الياء. وَسُمِعَ في عَذْرَاءٍ وَصَحْرَاءٍ تقول فيهما: عَذَارَى وَصَحَارَى.

الثاني والعشرون: «فَعَالِلُ»:

ويطرده في الرباعي المجرد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرد ومزيده، فتقول في جعفر وَبُرْتُنٌ وَزَبْرَج: جَعْفَرٌ وَبَرَّاشٌ، وَزَبَارَج. أما الخماسي فإِنْ لَمْ يَكُنْ رَابِعُهُ يَشْبَهُ الزَائِدَ، حُذِفَ الْخَامِسُ كَسَفَرَجَل، تقول فيه: سَفَارَج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيارين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو: خَذَرْتُكَ بوزن سَفَرَجَل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضاً: خَذَارِقُ أَوْ خَذَارِنُ، وَفَرَارِقُ أَوْ فَرَارِذُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرباعي نحو مُدْخَرَج: دَخَارَج بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر ليناً فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياءً صح، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء نحو: سِرْدَاح. وهي الناقة الشديدة. وعصفور، فتقول

(١) يقال: حبط الجمل فهو حبط إذا انتفخ بطنه من أكل كلاً غير ملائم. اهـ.

فيهما: سراديج وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطُبُوس
بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح: للداهية، وقَبْعَثْرِي: قراطيب وقبايعث.
الثالث والعشرون: «شَبِهَ فَعَالِلٌ»:

وهو ما مثله عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زينة، وذلك كمفاعِل، وفَوَاعِل، وفِيَاعِل، وأَفَاعِل.
ويطرَد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو: أحمر، وسكران، وصائغ، ورام، وباب كُبْرِي
وَسَكْرِي، فإن لها جموع تكسير تقدمت.

ولا يُحذف الزائد إن كان واحدًا، كأفضل ومسجد وجوهر وصيرف وعَلَقَى، بل يُحذف
ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو: منطلق، أو اثنين كما في نحو: مستخرج، ويؤثر بالبقاء
ماله مزية على الآخر، معنى ولفظًا كالميم، فيقال: مَطَالِق ومَخَارِج، لا نَطَالِق وسَخَارِج أو
تَخَارِج، لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدل على استي
الفاعل والمفعول.

وكالهمزة والياء مصدريتين في نحو: أَلَدَد وَيَلَدَد للشديد الخصومة؛ لأنهما في موضعين
يقعان فيه دالين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما: أَلَادٌ وَيَلَادٌ، أو لفظًا فقط، كالتاء في
نحو: استخراج، تقول في جمعه: تَخَارِيج بإبقاء التاء؛ لأنها لا تُخرج الكلمة عن عدم النظر، بل
لها نظير نحو: تَبَارِيج وتبائيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِج، إذ لا وجود
لسفَاعِيل.

وكالواو في نحو: حَيَزُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في
جمعه: حَزَائِين، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفُور، بخلاف ما لو حذفها وأبقيت الياء، وقلت:
حَيَازِين بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف
التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل. فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى
يحصل مفاعل، فتقول: حَزَائِين. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر. فانت بالخيار في
حذف أيهما شئت، كنونِي: سَرَنْدِي: للسريع في أموره والشديد. وَعَلَنْدِي للغليظ وأفيهما.
فتقول: سراند، وعلاند بحذف الألف، وسراد وعلايد بحذف النون وكذا حَبَنْطِي لعظيم

البطن. تقول فيه: حَبَانِيْطٍ وَحَبَاطٍ، بقلب الألف ياء، ثم يُعْلَلُ إعلال جَوَارٍ، لأن كلنا الزياتين للإلحاق بسفرجل، فكافأنا.

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلِقٍ: سفاريج ومطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِلٍ وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جَعَاغِرٍ: جعاغير وفي عَصَافِرٍ: عصافير ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾ [القيامة: ١٥]، ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وأما فَوَاعِلُ فلا يقال فيه: فواعيل إلا شذوذاً كقوله:

* سَوَائِيْغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا التَّنْبُلُ *

الثانية: كل ما جرى على الفعل: من اسعى الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكْسَرُ، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو: ملعون، وميمون، ومَشْنُومٌ، ومَكْسُورٌ ومَسْلُوخَةٌ: ملاعين، وميامين، ومشائير، ومكاسير، ومساليخ. وجاء أيضاً في مُفْعِلٍ. بضم الميم وكسر العين من المذكر: كُمُوسِرٌ وَمُقْطِرٌ: مياسير ومفاطير، كما جاء في مُفْعَلٍ بفتح العين كمنكر: مناكير.

وأما إذا كان مُفْعِلٍ بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يُكْسَرُ كَمَرْضِعٍ وَمَرَاضِعٍ.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبُيُوتان. تقول أيضاً في جماعات منها: جمالات وبُيُوتات. ومنه: ﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صَفَرٌ﴾ [الرسلات: ٣٣].

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد، فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أعْبُد: أعابد، وفي أسلحة: أسالِح، وفي أقوال: أقاويل، شَبَّهَها^(١) بأسود وأساود.

(١) أي في عدد الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود.

وأَجْرَدَةٌ^(١) وأَجَارِد، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُضْران جمع مَصِير: مَصَارِينُ. وفي غَرْبان: غَرَابِينُ. تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان على زينة مفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكْسَرُ لأنه لا نظيره في الأحاد، حتى يُحْمَلُ عليه، ولكنه قد يُجْمَعُ تصحيحاً، كقولهم في نَوَاكِسٍ وأَيَامِنَ: نَوَاكِسُونُ وأَيَامِنُونُ، وفي خَرَائِدٍ وصَوَاحِبٍ: خَرَائِدَاتٌ وَصَوَاحِبَاتٌ، ومنه «إِنْكَنَّ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ».

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضاً عن الياء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة ومهالبة، في جمع أشعث وأزرق ومهلبي، نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلَّب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارقة وصياقلة، جمع صَيْرَفٍ وَصَيْقَلٍ، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التانيث اللاحق له كحجارة وعمومة وخنولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تُجمع أجزاؤها الأولُ كما تُثْنَى، فتقول: عَبْدًا لله وعَبْدَانِ لله وعباد الله، وَذَوو القَعْدَةِ والحِجَّةِ، وأَذْوَاءُ أو ذَوَات. وما كان كابن عرس^(٢) وابن آوى وابن لبون، يقال في جمعه: بنات عرس، وبنات آوى، وبنات لبون. والمركبات المزجية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، إذا جعلت أعلاماً لا تُثْنَى ولا تجمع، بل يُوْتَى بذو مشاة أو مجموعة، حسب الحاجة، فتقول: ذَوَا بَعْلَبَكٍّ أو أَذْوَاء سَيَبَوَيْهِ وَذَوو سَيَبَوَيْهِ وَذَوو زَيْدَيْنِ.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يدلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

(١) اتفق الكل على التمثيل بأجردة وأجارد ولكنه لم يوجد في اللغة، قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد. اهـ.

(٢) قوله: وما كان كابن عرس أي كابن مخاض وابن ماء وابن نعش: وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس، وبنات نعش وبنو نعش، كذا في المختار. كتبه مصححه.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي هو ما يتميز عن واحدة: إما بالياء في الواحد، نحو: رومي وزومي، وثركي وثرك، وزنجي وزنج، وإما بالتاء في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو: ثمرة وتمرة، وكلمة وكلمة، وشجرة وشجر، ويقال كونها في غير الواحد. والمحفوظ منه جَبَاةٌ وكَمَاةٌ: لجنس الجَبَاءِ، والكَمَاءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التَّزِمَ تأنيثه بأن عُمِلَ معاملة المؤنث فَجَمَعَ، كَتَخْمَرُوتُهُمْ، في تَخْمَةٍ وتُهْمَةٍ، إذ تقول: هي أو هذه تَخْمَرُوتُهُمْ.

وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أو له واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كركب وصخب، مع راكب وصاحب، وكفزي. بوزن غني: اسم جمع غايه أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه، نحو: ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، تقول في النسب إليه: ركابي، والجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أهمل واحدة، وهذا ليس واحداً منهما، فليس بجمع.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجمع، كأبائيل: لجماعات الطير، وعباديد: للفرق من الناس والخيال، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحدة مُقَدَّرٌ.

وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفلك وإمام، ومنه ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، أو لا، كأفراس جمع فرس.

وعندهم اسم جنس إفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتراب.

التصغير

وهو لغة: التقليل، واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحوق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى.

وفوائده: تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو: كليب ودريهمات. وتحقير شأنه، نحو: رُجِيل. وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبِيل العصر، وبعيد المغرب، وفُوق القَرْيَح، وتُخَيِّت البرِيد. أو تقريب منزلته نحو: صُدَيْقِي، أو تعظيمه نحو:

فَوَيْقُ جُبَيْلٍ شامخ الرأس لم تكن لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا

وزاد بعضهم التعليل نحو: بُنْيَة وَحُبِيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل. وشرط المصغر:

١. أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ:

يا ما أميلَحْ غَزْلاً نَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هَوَليَا نَكْنَ الضَّالِّ والسَّلْمِ

٢. ألا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا التبهيمات، ولا مَنْ وكيف ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذ، كما سيأتي.

٣. وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو: كُمَيْت وشُعَيْب؛ لأنه على صيغته، ولا نحو: مُهَيِّم ومُسَيِّط؛ لأنها على صيغة تشبهه.

٤. وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأى سيويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، كَفْلَيْس، وَدُرَيْهَم، وَدُرَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل، وقال: عليها بُنِيَتْ معاملة الناس.

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أخير ومكيزم وسفيرج، وزنها الصرفي أَقْبِيل، وَمُقَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِل في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعِيل» وهو خاص بالثلاثي، ولا بد من ضم الأول ولو تقديراً، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، وتسئ ياء التصغير.

ويقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُعَيْزِي؛ للغز، وزُمَيْل للجبار، تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وان كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر: فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعصيفير في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْعِل».

ويؤصل إلى هذين البناءين بما تؤصل به إلى بناء فعَالٍ وفعَالِيل في التكثير من الحذف وجوباً، أو تخيراً، فتقول في سفرجل وفرزدق، ومستخرج، والندد، ويلندد، وحيزبون: سُفْرِج، وفُرِزْد أوفُرِزِق، ومُخْرِج، وآيْد، وَيْلَيْد، وحُزْبِين. وفي سرندی، وعلندی، سُرَيْند وعلَيْند، أوسُرَيْند وعلَيْد، مع إعلالهما بإعلال قاض.

وكما جاز في التكرير تعويض ياء قبل الآخر مما حذف، يجوز هنا أيضاً، فتقول: سُفْرِج وسفِيرِج، كما قلت في التكرير: سَفَارِج وسَفَارِج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو: احر نجام مصدر احر نجر، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكرير مخالفاً لما سبق فشاذاً، مثاله في التكرير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكراغاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمكنة، وأزهط أو زهوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثه. ومثاله في التصغير تصغيرهم مغرباً وعشاء على مغِيرَان وعُشَيَان، وإنساناً وليلة، على أنيسِيَان ولَيْلِيَّة، ورجلاً على رُوَيْجَل، وصبيبة وغلمة وبنون على أصْيِيَّة، وأغيلمه، وأبنون، وعشية على عُشْيِيَّة، والقياس: مغِيرَب، وعُشَي، وأنيسِين، ولَيْلِيَّة، ورُجَيْل، وصُبَيْة، وغلْيمَة، وبنُون وعُشْيَة. وقيل: هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التانيث كشجرة

وَحَبْلِي، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمرَاء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فعلان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء ألفي التانيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شَجيرة وَحْبَلِي، وَخَمِيرَاء، وَاجِيْمَال، وَأَفِرَاس، وَسُكِرَان، وَعُثِمَان، لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحَانَا وَسُلْطَانَا، ولذا تقول في تصغيرهما: سُرْيَحِين وسُلَيْفَلِين، لعدم منع الصرف بزيادتهما، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيراً وتكسيراً^(١).

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

(أولاً): في الصفات مطلقاً سواء كان مؤنثها خالياً من التاء وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان - للبطيء - تقول في تصغيرها: سكيران وجويعان وعريان ونديمان وقطيان.

(ثانياً): في الأعلام المرتجلة نحو مروان وعثمان وعمران وسعدان وغطفان وسلمان تقول في تصغيرها مريان وعثمان وعميران... إلخ، أما عثمان اسم جنس لفرخ الحبارى وسعدان لنبت فيقال في تصغيرهما: عثيمين وسعيدين.

(ثالثاً): أن تكون الألف رابعة في اسم جنس ليس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كظربان وسبعان يقال في تصغيرهما: ظربيان وسبعيان.

(رابعاً) أن تكون الألف خامسة في اسم جنس أو في حكم الخامسة وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها نحو زعفران وعقربان وأفعوان وصلبان للحية وعبورثان لنبت تقول في تصغيرها زعفران وعقربان وأفعيان وصليليان وعبيثران وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف نحو قرعبلانة دويبة عظيمة البطن تقول في تصغيرها: قريعبة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كحومان لنبت واحد حومانة وسلطان وسرحان تقول في تصغيرها حويمين وسليطين وسريحين تشبيهاً لها بزليزيل وقريبطيس وسريبيل تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير نحو سكران مسمى به تقول في تصغيره سكيران وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير نحو سلطان مسمى به تقول في تصغيره: سليطين. اهـ منه.

ويستثنى من التوصل إلى بناءى فُعَيْل وفُعَيْل، بما يتوصل به إلى بناء مفاعل ومفاعيل،
 عدة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختصة بشيء مقدّر انفصاله، والتصغير وارد
 على ما قبله. والمقدّر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدودة
 وجُلْجُلان، أو علامتى تثنية، كسَلَمَيْن ومُسْلِمَان، أو ألف ونون زائدتين، كزُعْفَرَان
 كجَعْفَرَيْن وجَعْفَرُون ومسلمات، أو عَجْزِي المضاف والمزجى، فهذه كلها يخالف تصغيرها
 تكسيرها، تقول فى التصغير: قُرَيْفَصَاء، وَحُنَيْظَلَة، وَغُبَيْقَرِي، وَزُعْفِرَان، وَجُلْجِلَان ومُسْلِمَيْن
 أو مُسْلِمَان، وَجُعْفِرَيْن أو جُعْفِرُون، ومُسْلِمَات، وَأَمِيرِي القيس وَبُعَيْلَبَك، وتقول فى
 تكسيرها: قَرَاوِص، وَحَنَاظِل، وَعَبَاقِر، وَزَعَاوِر، وَجَلَاوِل، إذ لا لبس فى حذف زوائدها
 تكسيرا، بخلاف التصغير، للالتباس بتصغير المجرّد منها. وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة
 رابعة، ثبتت فى التصغير، فتقول فى حُبْلَى: حُبْلَى، وتُحذف السادسة والسابعة كغَفْزَى: للغز
 وبرَدَرَايا: لموضع، فتقول: لَغَفْزَى وَبُرَيْدِر، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة كقَرَقَرَى: لموضع
 تقول فيها قَرَقَرَى، وإن سُبقت بمدة خُيِّرَت بين حذفها وحذف ألف التأنيث، كجَبَارِي: لظائر
 وقُرَيْثَاتِر، فتقول: حُبَيْرَ أو حُبَيْرِي، وقُرَيْثَ أو قُرَيْثَا.
 واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثانى الاسم المصغر لينّا منقلبًا عن غيره، يردّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان واوًا
 منقلبة ياء أو ألفا، نحو: قِيَمَة وماء، تقول فيهما: قُوَيْمَة ومُوَيْمَة، وإذا أصلهما: قَوْمَة ومَوَة، بخلاف
 ثانى نحو: مُتَعِدَة، فإنه غير لين، فيصغر على مُتَعِدَة، وبخلاف ثانى «آدم» فإنه منقلب عن غير
 لين، فيقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو: ضارب، والمجهولة من نحو: صاب وعاج، فتقول
 فيها: أُوَيْدِم، وَضُوَيْرِب، وَصُوَيْب وعُوَيْج. وأما تصغيرهم عيدًا على عَيْد، مع أنه من العود
 فشاذ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد.

أو كان ياء منقلبة واوًا أو ألفا، كموقن وناب، تقول فيهما: مُيَقِن ونَيْب، إذ أصلهما مُيَقِن
 ونَيْب. أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه: ذُوَيْب. أو كان أصله حرفًا صحيحًا غير

همزة، نحو: دليير في دينار، إذ أصله دينار بتشديد النون.

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كوازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو: قيم ودير.

وان حذف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاك وقاض، لم يرد إليه شيء، بل نقول: شونيك وقويض، بكسر آخره منونا، رفعا وجرا، وشونيكيا وقويضيا نصبا، وإلا رُد، نحو: «كُلْ وَخُذْ وَاعِدْ» بحذف الفاء فيها، وَمُذْ وَقُلْ وَيَجْ بحذف العين أعلاما، ونحو: يد ودم، بحذف لامهما، ونحو: قه وفه وشه، بحذف الفاء واللام، وَرَهْ بحذف العين أعلاما أيضا، فنقول في تصغيرها: أكيل، وأخيد، ووعيد، برد الفاء، ومُنِيذ وَقَوْلِ وَيَبِعْ، برد العين، ويُدَيّ وَدُمَيّ، برد اللام، وَوُقَيّ وَوُقَيّ وَوُشَيّ، برد الفاء واللام، وَرَأَيّ، برد العين واللام.

أما العلم الثنائي الوضع، فإن صح ثانيه كَبَلْ وهل، ضَعَفْ أوزيدت عليه ياء، فيقال: بُلَيْل أوبُلَيّ، وهَلِيل أوهَلَيّ، وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لَوْ وما وكَيّ أعلاما: لَوْ وكَيّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب الزيدة همزة؛ إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك، وتصغر تصغير دَوْ وحَيّ وماء، فيقال: لَوَيّ وكَيّ ومَوَيّ، كما يقال: دَوَيّ وَحَيّ ومَوَيّ، إلا أن هذا لامه هاء، فَرُدْ إليها.

وان صغر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلا وحالا، كداروسن وأذن وعين أو أصلا: كيد، أو مالا فقط كحُبَلَى وحمرأ، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسما مطلقا، أي ترخيما وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فنقول: دَوِيرَة، وَسُنَيْنَة، وَعَيْنَة، وَأَذِينَة، وَيَدِيَة، وَحَبِيلَة، وَحُمِيرَة، وفي غير الترخيم حُبَلَى وَحُمِيرَاء كما سلف، وَسُمِيَة، وأصله سُمَيّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حُذِفَتْ منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سُمِيَتْ به مذكرا حذفت التاء، فنقول: شَيّ، لتذكير مسماه، وأما نحو: شجر وبقر فلا يصغر بالتاء، لكلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أتتهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو: زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما: زَيْنَب، وسُعَيْد بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْبٍ وَذَوْدٍ وَدِرْعٍ وَتَعْلٍ وَنَحْوَهَا، مع ثلاثيتها. واجتلابها فيما زاد على الثلاثة، كَوَرِيْثَةٍ وَأَمِيْمَةٍ، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وَقَدِيْدِيَّةٍ، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وَقُدَّامٍ.

[تصغير الترخيم]

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فَعِيلٌ وفُعَيْلٌ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد.

فيصغر الثلاثي الأصول على فَعِيلٍ، مجرداً من التاء، إن كان مسماً مذكراً، كحُمَيْدٍ في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحمودة، ولا التفات إلى اللبس ثقةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيْلَةٍ وسويدة في حبلٍ وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائضٍ وطالق، فيقال في تصغيرهما: حَيْضٌ وطلِّيقٌ من غير تاء؛ لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم، قلت: حُوَيْضٌ بشذ الياء، وطُوَيْلِقٌ، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعي: فيصغر على فُعَيْلٍ كقُرَيْطِيسٍ وعُصْفُورٍ في قِرطاسٍ وعُصفورٍ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرْيَةٍ وَسُمَيْعٍ، ولغير ترخيم على بُرْيَهَيْمٍ وَسُمَيْعِيْلٍ، أو على أَبْرَهٍ وَأَسْمِيعٍ، على الخلاف في أن الهزة أو الميم واللام أولى بالحذف. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كَرُغْفَانٍ، فإنه نظير عثمان، فيقال في، تصغيره: رُغْفَانٌ. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوارٍ ودَرَاهِمٍ: غُلَّيْمُونَ أو غُلَّيْمِيْنَ

وَجَوَازِيَاتٍ وَذَرَبَهَاتٍ.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيصفران، لشبههما بالواحد.
الثاني، لا يصفر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصفر من شيء إلا بالجمع.
١. أفل في التعجب.

٢. والمزجي ولو عددًا عند من بناه.

٣. و«ذا» و«تا» ومثناها وجمعها.

٤. والذي والتي كذلك.

وحكما: أن تصغير أفل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم به خلاف الإسماء
والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، أو ضم، كأول، ياد، آخر
المثنى ألف، فتقول: ذيا وتيا، ومنه:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُودِيَا لَكَ الصَّبِيَّ

وَذِيَّانَ وَتِيَّانَ وَأُولِيَّاءَ، وَاللَّذِيَّاءَ وَاللَّتِيَّاءَ وَاللَّذِيَّانَ وَاللَّتِيَّانَ وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ مطلقاً، فيفتح الياء المشددة
أو كسرها، أو اللذيون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه
والأخفش^(١)، واللتيات جمع اللتيا، يغني عن تصغير اللاني واللاني عند سيبويه، ومثلهما
الأخفش بقلب الألف واوًا وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة، وتقلب الهيرة ياء في اللاني
فيقال: اللوياء واللويئا. وضم لام اللذيا واللتياء لغة، كما في التسهيل، خلافاً للمحررين في «ذرة»
النواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير
وصف في المعنى كما سبق ولذا منيع عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.

(١) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء والأخفش يقول بفتح ما قبلهما ومنشأ الخلاف
ألف اللذيا فالأول يحذفها اعتباراً في التثنية والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين فهي مفردة عنده وقد
ظهر أثر الخلاف في الجمع. اهـ.

النسب

وسماه سيويه: الإضافة، وابن الحاجب: النسبة بكسر النون وضمة، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكمي.

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصري، وشامي وعراقي.
والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد، كقولك: زيد قرشي أبوه، وأمه مصرية.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسي أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب، غيرهما بدونها، ولهذا التقدير ثمة تظهر في نحو: بخاتي وكراشي إذا سئى بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية، فإن الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروقاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب. وإن سئى به مؤنث، فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي. والأفصح في نحو: مرمى مما إحدى ياءه زائدة حذفها، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واواً، لكن بعد قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول: مرمى، وعلى الثاني: مرمى.

ويتعين في نحو: حَيَّ وَطَيَّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واواً كطووي وحوي.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة: مكى، وقول العامة: خليفتي في خليفة، وخلوتي في خلوة لحن، والصواب خلّفتي وخلّوت.

الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقاً، أو رابعة متحرّكاً ثانياً كلمتها: فالأولى ألف
التأنيث كخُبّاري: لطائر، أو الإلحاق: كخَبَزَكِي مُلْحَقٌ بسفرجل: للفراد، أو المنقلبة عن أصل
كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها: خُبّاري وَخَبَزَكِي ومصطفى. والثانية: ألف
التأنيث خاصة كجَعَزِي: للحمّار السريع، تقول في النسبة إليه جَعَزِي.

فإن سكن ثانياً كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً سواء كانت للتأنيث كخُبلي، أو للإلحاق
كعَلَقِي، اسم لبن، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلَهِي من اللهو، تقول فيها: خُبلي أو
خُبْلَوِي، وَعَلَقِي أو عَقْلَوِي، وَمَلَهِي أو مَلْهَوِي. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة
ألف بين اللام والواو نحو: خُبلاوِي.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كمعتد، أو سادسة كمستغل، تقول فيهما: معتدِي ومستغلي.
أما الرابعة كقاض فكألف نحو: مَلَهِي، تقول: قاضِي وقاضَوِي، والحذف أرجح. وأما الثالثة
كشج وشذ فيجب قلبها واواً، كألف نحو: فتي وعَصا، تقول: شَجَوِي وشَذَوِي، كما تقول
فَتَوِي وعَصَوِي، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً، ويتوصّل لذلك بفتح ما قبلها، كما
سبق في مَرَمِي.

وإذا نسبت إلى فِعْل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنِمِر ودُنِل وإِبِل، فتخت عينه في
النسب، تقول: نمرِي، ودُورِي وإِبلي، وقال بعضهم: يجوز في نحو: «إِبِل» إبقاء الكسرة إبتاعاً.
الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْن إذا أعربا بالحروف،
تقول: زَيْدِي في النسب إلى زيدان وزيدون. وأما من أجرى المثني عَلَمًا مجرى سَلَمَان في
المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَانِي، ومن أجرى الجمع المذكر
مجرى غِسلين، في لزوم الياء والإعراب على النون منونة، يقول فيه: زَيْدِينِي، ومن جعله
كهارونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجْمة مع لزوم الواو، أو كعُرْبُون في لزومها
منوناً، أو كالمطرون: اسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون
للحكاية، يقول في الجميع: زَيْدُونِي.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو تمرات جمعاً، ينسب إلى مفردة ساكن الميم، وعلمنا إليه

مفتوحها، سواء حُكي أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو: ضَخَمَاتُ فالفه^(١) كالف حُبلى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسرادات، تقول: فيها مُسَلِّمِي وَسُرَادِقِي.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طَيْبٌ وَهَيْئٌ: طَيْبِي وَهَيْئِي، بخلاف المفتوحة كَهَيْئِخ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كَهَيْئِيْم، تقول: هَبَيْئِي وَهَيْئِي، تصغير هَيْئَام، مفعال من هَام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هَام إذا عطش، أو مُهَوِّم، اسم فاعِل هَوَّمَ الرجل: هز رأسه من الثَّعَّاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مُهَيَّوْم، فيُعَلَّ على مُهَيِّم، إبتاعًا لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، فيشتبه حينئذ باسم الفاعل المكبر من هَيْئِمْ الحُب، فإذا نسب إلى المصغر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مُهَيِّم المذكور، وشذَّ طَائِي في طَيْئ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية ألفًا.

ثانيها: ياء فَعِيْلَة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعَّفها، كحنيفة وحنَّي، وصحيفة وصَحَفَي، بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذَّ: سَلِيْقِي، منسوبًا إلى سَلِيْقَة في قوله:

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ
وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

كما شذَّ: عَمِيْرِي وَسَلِيْبِي، في عَمِيْرَة كَلْب، وسَلِيْمَة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عَمِيْرَة غير كَلْب، وسَلِيْمَة غير الأزد. أما معتل العين كطويلة، أو مضعَّفها كجلیلة، فلا تحذف ياؤها، تقول: فيها: طَوِيلِي وَجَلِيلِي.

(١) في الصبان نقلًا عن الفارضى أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة... إلخ، سواء كان اسمًا أو صفة وعليه فيقال في هندات: هندی وهندوی. اهـ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهَيْنَة وَقُرَيْظَة، تقول في النسبة إليهما: جُهَيْنِي وَقُرَيْظِي بحذف التاء، ثم الياء، وَغَيْنِي وَقُورِي، في غَيْنِيَة وَقُورِيَة كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذ: رُدَيْنِي في رُدَيْنَة، ولا يجوز الحذف في نحو: قَلِيلَة، لأن العين مضعفة.

رابعها: واو فُعُولَة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعفتها، كشَوَّوَة؛ تقول فيه على مذهب سيوييه والجمهور: شَتْنِي، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال: شَتَوِي بالواو، قال فيها: شَوَّوَة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو: قَوُولَة وَمَلُولَة، فلا حذف فيهما غير التاء؛ للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فُعِيل، بفتح فكسر، يائي اللام أو واويها، كغَفِي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: غَوِي وَعَلَوِي. سادسها: ياء فُعِيل، بضم ففتح، المعتل اللام كقَصَى. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: قُصَوِي، فإن صحت لام فُعِيل وفُعِيل، كعَقِيل وعُقِيل، ولم يحذف منهما شيء، وشذ في ثَقِيف، وقُرَيْش، وهَذِيل: ثَقَفِي، وقُرَشِي، وهَذَلِي.

وحكم همزة الممدود هنا كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرَائِي في قُرَاء، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كحَرَائِي وصَخْرَائِي، في حمراء وصحراء، وشذ قلبها نونًا في صَنَعَانِي وبَهْرَانِي، نسبة إلى صَنَعَاء اليمن وبَهْرَاء اسم قبيلة من قضاة، وبعض العرب يقول: صَنَعَائِي وبَهْرَائِي على الأصل. ويُخَيَّر فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلًا من أصل ككساء، فتقول: عَلْبَائِي أو عَلْبَائِي، وكسائي أو كسائِي.

ويُنْسَب إلى صدر العلم المركب إسناديًا، كَبَرَقِي، وتَأْبِطِي: في بَرَق نحره، وتَأْبِطُ شَرًا. أو مَزَجِيًا كَبَغْلِي وَمَعْدِي في بَغْلَبِك وَمَعْدِي كَرَب. وهذا هو القياس فيه مطلقًا، سواء كان صحيح الصدر أو معتله. وبعضهم يعامل المعتل معاملة المنقوص، فيقول في مَعْدِي كَرَب: مَعْدَوِي.

وقيل يُنسبُ إلى عجزه، فتقول: بَنَى وَكَرِنَى. وقيل: إليهما مُزالاً تركيهما، فتقول: بَغَلَى بَنَى وَمَعْدَى كَرِنَى، وعليه قوله:

تَزَوَّجْتُهُمَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

في النسبة إلى «رامَ هُرْمُزُ» وقيل إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بغلبكِي وَمَعْدِي كَرِنَى. وقيل: يُنسبُ إلى «فَعْلَلٍ» مُنْتَحَتًا مِنْهُمَا، تقول بَغَلَى وَمَعْدَى كَرِنَى، كما تقول: حَضَرْتَنِي فِي حَضَرَمَوْتِ.

ومثل الإسنادي أيضًا الإضافي كامرئ القيس، تقول فيه امرئى أومرئى، والثاني أفصح عند سيويه، وعليه قول ذى الرُّمَّة يهجو امرأ القيس:

إِذَا الْمَرَّئِي شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ

عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِيَّةً^(١) وَعَارَا

وقول جرير:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَيْمٍ

بُيُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارًا

وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَرَّئِيُّ لَفَوًا

كَأَلْعَيْتٍ فِي الذِّئَةِ الْحَوَارَا^(٢)

ويُستثنى من المركب الإضافي ما كان كُنْيَةً، كأبى بكر وأمر كلثوم، أو معرفًا صدره بعجزه، كابن عمرو ابن الزبير، فإنك تُنسبُ إلى عجزه، فتقول: بَكَرَى وَكَلْثُومَى وَعَمْرَى. والحق بهما ما خيف فيه لبس، كقولهم في عبد مناف: مَنَافَى، وعبد الأشهل: أَشْهَلَى، دفعا للبس.

وشذ فيه: «فَعْلَلُ» السابق، كَتَيْمَلَى وَعَبْدَرَى، وَمَرْقِسَى، وَعَبْقَسَى، وَعَبْشَى: في تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس. ومن الأخير قول عبد يغوث:

(١) الإبة كعدة: الخزى كما في القاموس.

(٢) الحرار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم ونسب الأشمونى البيت الأخير لذى الرمة وأنشده محرفًا وكتب عليه الصبان ما كتب والصواب ما هنا وأنه لجرير كما أنشدهما الفخر عند قوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٥)، وكما في الأغاني في ترجمتى جرير وذى الرمة. اهـ مؤلف.

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةً عَشْمِيَّةً

كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَانِيَا

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ، فَإِنْ جُبِرَ فِي التَّثْنِيَةِ وَجُمِعَ التَّصْحِيحُ بِرَدِّهَا، كَأَبٍ وَأَخٍ وَعِصِيَّةٍ وَسَنَةٍ، تَقُولُ فِيهَا: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَعِصَوَاتٌ وَسَنَوَاتٌ، أَوْ عِصَهَاتٍ وَسَنَهَاتٍ، وَجِبَ رَدُّ الْمَحْذُوفِ فِي النَّسَبِ، فَتَقُولُ: أَبَوِي وَأَخَوِي وَعِصَوِي وَسَنَوِي أَوْ عِصَهِي وَسَنَهِي. وَإِنْ لَمْ يُجْبَرْ فِيهِمَا جَازَ الْأَمْرَانِ فِي النَّسَبِ، نَحْوُ: غَدٍ وَشَفَةِ، تَقُولُ فِيهِمَا: غَدِي وَشَفِي، أَوْ غَدَوِي وَشَفَوِي إِلَّا إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ مَعْتَلَةً فَيَجِبُ جَبْرُهُ، كَغَدَوِي فِي ذِي وَذَاتٍ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٍ^(١)، وَشَاهِيٍّ أَوْ شَوْهِيٍّ، بِسُكُونِ الْوَاوِ فِي شَاةٍ، أَصْلُهَا: شَوْهَةٌ. وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي يَدٍ وَدَمِيرٍ عِنْدَ مَنْ لَا يَرُدُّ لَامَهُمَا فِي التَّثْنِيَةِ، وَوَجِبَ الرُّدُّ عِنْدَ مَنْ يَرُدُّهَا، فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ: يَدِيٌّ أَوْ يَدَوِيٌّ، وَدَمِيرِيٌّ أَوْ دَمَوِيٌّ، وَعَلَى الثَّانِي: يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ لَا غَيْرَ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوضَ عَنْهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ لَا تَقْلِبُ هَاءَ فِي الْوَقْفِ، حَذَفَتْ تَاوُهُ، فَتَقُولُ: بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ، وَيُونُسُ يَقُولُ: بِنْتِي وَأَخْتِي، بِبَقَاءِ التَّاءِ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ التَّاءَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَلَا يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْتَلًا كَفَتَاةٍ، وَأَنَّ تَاءَهَا لَا تُبَدَّلُ هَاءَ فِي الْوَقْفِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مُرَدُّودٌ بِصِغَةِ الْجَمْعِ، إِذْ تَقُولُ فِيهِمَا: بَنَاتٌ وَأَخَوَاتٌ، بِزِيَادَةِ أَلِفٍ وَتَاءٍ، وَحَذَفِ التَّاءِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَلَا تُرَدُّ الْفَاءُ لَمَّا صَحَّتْ لَامُهُ، كَعِدَّةٍ وَصِفَةٍ، تَقُولُ فِيهِمَا: عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ، وَتُرَدُّ لَمَعْتَلَاهَا كَشِيَّةٍ، تَقُولُ^(٢) فِيهِ: وَشَوِيٌّ، بِكُسْرِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ الشَّيْنِ، أَوْ وَشِيٍّ، بِكُسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا شَيْنٌ سَاكِنَةٌ. وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَحْذُوفِ الْعَيْنِ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَإِنْ صَحَّتْ لَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُضَعَّفًا،

(١) الْأَوَّلُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سُكُونِهَا الْأَصْلِيِّ بَلْ يَبْقَى الْعَيْنُ مَفْتُوحَةً فَيَقْلِبُهَا أَلِفًا وَالثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سُكُونِهَا الْأَصْلِيِّ فَيَمْتَنِعُ الْقَلْبُ وَقَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَصْلُ شَاةٍ شَوْهَةٌ بِسُكُونِ الْوَاوِ بِدَلِيلِ شِيَاهٍ فَلَمَّا حَذَفَتْ هَاءُ فَتَحَتْ الْوَاوُ لَتَاءِ التَّأْنِيثِ فَقَلَبَتْ أَلِفًا. اهـ مِنْهُ.

(٢) أَيْ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ سَيَبَوِيهِ وَأَبِي الْحَسَنِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَبْقَى حَرَكَةُ الْعَيْنِ بَعْدَ رَدِّ الْمَحْذُوفِ وَهِيَ هُنَا الْكُسْرَةُ ثُمَّ يَقْلِبُهَا فَتَحَةً فَتَقْلِبُ الْيَاءَ أَلِفًا ثَامًا وَآوًا وَالثَّانِي يَرُدُّ الْعَيْنَ إِلَى سُكُونِهَا الْأَصْلِيِّ فَلَا دَاعِيَ لِلْقَلْبِ عِنْدَهُ. اهـ مِنْهُ.

لم يجبر رد المحذوف، كنه ومذ، مستى بهما، فتقول منهما: سَحِي ومُذِي، لا: سَتِي ومُنْذِي.
وإن كان مضعفاً كَرُبَّ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبَّ إذا سعى به، فإنه يجبر رد
المحذوف، فيقال: رُبِّي. ومثل المضعف في وجوب الرد: معتل اللام كالنري، اسم فاعل
أرى، وكيري مضارع رأى مستى بهما، فتقول فيهما: المرئي، واليرئي، بفتح الياء، وسكون أو
فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم
إبقائها.

وإذا نسبت إلى الثنائي وضعاً، ضَعَفْتَ ثانيه إن كان معتلاً، فتقول في لَوُوكِي مُسْتَى بهما:
لَوُوكِي بالتشديد، وتقول في لا عِلْمًا: «لاء» بالمد، وفي النسب إليها: لَوِي وكَيَوِي، ولانِي أو
لاوِي، كما تقول في النسب إلى الدو وهو الفلاة، والحي، والكساء: دَوِي وَحَيَوِي وكِسانِي أو
كِساوِي، وأنت في الصحيح بالخيار نحو: كم، فتقول: كَمِي بالتخفيف، أو كَمِي بالتضعيف.
وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقومي ورهطي: في
قوم ورهط، أو اسم جنس كشجري في شجر، أو جمع تكسير لا واحد له، كأبائيلي في أبابيل، أو
علماً كبساتيني، نسبة إلى البساتين، علم على قرية من ضواحي مصر، أو جارياً مجرى العلم
كانصاري، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابي^(١).

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ «فَاعِلٍ» مقصوداً به صاحب كذا، كطاعمر وكاس،
ولابن، وتامر، ومنه قوله:

دع المكارِمَ لا تَرَحَّلْ لُبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعمر الكاسي
أي ذو طعام وكسوة.
وقولها:

(١) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب ثم خصص بساكني البادية والعرب يعمه وساكن
الحضر. اهـ رضى ملخصاً.

وَعَزَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَذْ
أَيُّ ذُولَيْنِ وَتَعَمَّرَ

أَوْ بَصُوعٌ «فَعَالٌ» بَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، مَقْصُودًا بِهِ الْحَرْفُ، كَنَجَّارٍ وَعِطَّارٍ وَبَزَّازٍ أَيُّ
مُحْتَرَفٍ بِالتَّجَارَةِ وَالْعِطَارَةِ وَالْبَزَازَةِ، أَوْ بَصُوعٌ «فَعِلٌ» بَفَتْحِ فَكْسَرِ كَطَعِمٍ وَلَيْنِ، أَيُّ صَاحِبِ
طَعَامٍ وَلَيْنٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَزُ
وَتَصَاغُ نَادِرًا عَلَى وَزْنِ «مِفْعَالٍ» كَعِطَّارٍ أَيُّ ذِي عِطْرٍ، وَ«مِفْعِيلٍ» كَفَرَسٍ مِخْضِيرٍ أَيُّ
ذِي حُضْرٍ، بَضْمٍ فَسْكَوْنٍ، وَهُوَ الْجَرِيُّ.

وَمَا خَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ فِي النَّسَبِ فَشَادَ، كَقَوْلِهِمْ: رَقَبَانِي وَشَعْرَانِي وَفَوَقَانِي وَتَحْتَانِي، بِزِيَادَةِ
الْأَلْفِ وَالنُّونِ: لِعَظِيمِ الرَّقْبَةِ، وَالشَّعْرِ، وَلِفَوْقٍ، وَتَحْتٍ، وَمَرْوَزِيٍّ فِي مَرْوٍ، بِزِيَادَةِ الزَّايِ، وَأَمْوِيٍّ
بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي أَمِيَّةٍ بَضْمًا، وَدُهْرِيٍّ بِالضَّمِّ: لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِي الدَّهْرِ بِالْفَتْحِ، وَبَدَوِيٍّ، بِحَذْفِ
الْأَلْفِ، فِي الْبَادِيَةِ، وَجَلُولِيٍّ وَخَرُورِيٍّ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَالْهَمْزَةِ، فِي جَلُولَاءَ، قَرْيَةٍ بِفَارَسٍ
وَحَرُورَاءَ قَرْيَةٍ بِالْكُوفَةِ.

الباب الثالث: في أحكام تعم الاسم والفعل

فصل: في حروف الزيادة، ومواضعها، وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كقَرَح بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرَدَد - اسم جبل - بجعفر، وجَلَبَب بِدَخَرَج.

ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو: قَطَعَ، أو مع الانفصال بزائد، نحو: عَقَنْقَل، بمهلة وقافين بينهما ساكن مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو: جَلَبَب وجِلْبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مَرْمَرِيْس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل. أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَخَمَح بوزن سَفَرَجَل: للتشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَف وسُنْدَس، أو العين المفصولة بأصل، كخَدَرْد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعِي كسِمْسِم فأصلي، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كَصَمَخَمَح وَسَمَعَمَع: لصغير الرأس، حُكِم بزيادة الضعفين الآخرين؛ لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقل الأصول.

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة المجموعة في قولك: «سألتُمُونِها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرّات، فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِيهِ
نِهَائِيَّةٌ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وقد تكون الزيادة^(١) واحدة، وثنيتين، وثلاثة، وأربعة.

ومواضعها أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام.

(١) أي لا بقيد كونها من حروف سألتُمُونِها كما يتضح مما يأتي. اهـ.

ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم.

وبين الفاء والعين، نحو: كاهل، وضارب.

وبين العين واللام نحو: غزال.

وبعد اللام كخيل.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل.

وبينهما العين: كما قول.

وبينهما اللام: نحو: قصيرى، أى الضلع القصيرة.

وبينهما الفاء والعين: نحو: إعصار.

وبينهما العين واللام: نحو: خيزلى، وهى مشية فيها ثقاقل.

وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أجفلى للدعوة العامة.

والمجتمعتان قبل الفاء: نحو: منطلق.

وبين الفاء والعين، نحو: جواهر.

وبين العين واللام، نحو: خطاف.

وبعد اللام نحو: علباء.

والثلاث المتفرقات، نحو: تماثيل.

والمجموعة قبل الفاء، نحو: مستخرج.

وبين العين واللام، نحو: سلايم.

وبعد اللام نحو: عنفوان.

واجتماع اثنين وانفراد واحدة، نحو: أفقوان.

والأربع المتفرقات، نحو: احميران، مصدر احمرار، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كالف ضارب، وألف وتاء تضارب من الضرب،

فما عدا الضاد والراء والباء: حُكِّمَ الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كَنُوتِي سُنْبِل وَحَنَظْل، من أسبل الزرع، وَحَظِلْتُ الإبل، أي خرج سُنْبِل الزرع، وتَأَذت الإبل من أَكَل الحنظل، فنونهما زائدة؛ لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نَزَجِس، بفتح فسكون فكسر، وَهَنْدَلِج بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلّة، وتاءى تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتَنْقُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب؛ لانقضاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأنيطل - بفتحيتين بينهما ساكن - وإطل - بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كَتَنْقُل بضميتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُ كَبُرْتُش، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَنْقُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود «لَفْعُلُ» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل والاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَرَّتَل - بفتحات، بينها نون ساكنة: للداهية، وَشَرَّتَبَث - بزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وَعَصَنْصَر - بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كَجَحَنَقْل - بزنته أيضاً - وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفَلَة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهجرة أَرْب وَاْفَكَل، بفتحيتين بينهما ساكن: للزّعدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حنطاً، بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكنتاؤ- بزنته - لعظيم اللحية، وسندأؤ وقندأؤ بزنة ما تقدم: لخفيفها. وزاد بعضهم عاشراً - وهو: الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظر فيهما، نحو: كنهبل - بفتحتين فسكون فضم: شجر عظيم - وقد تفتح باؤه - فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعَلْ»، وبتقدير زيادتها «فَعْلَلْ» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

[حروف الزيادة]

ويحكم زيادة الألف: متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعماد، وحلي. ويحكم زيادة الواو: متى صاحبت أكثر من أصلين ولم تتصدر، ولم تكن كلمتها من باب سمس، كمحمود وبوبع، بخلاف نحو: سوط، و«وَرَنْتَلْ» و«وَعَوْعَة».

ويحكم زيادة الياء: متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمس، كضرب فعلاً، ويرمع اسماً، بخلاف نحو: بيت، ويؤيؤ لطائر، ويستعور بزنة فعللول، كعضر فوط: اسم لدوية.

ويحكم زيادة الميم: متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مهْدٍ ومِرْعَز - بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فأنهم قالوا: ثوب مرعز فأثبنوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم زيادة الهمزة: مصدرة متى صاحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقه بأكثر من أصلين كأحفظ فعلاً، وأفضل اسماً مشتقاً، وإصبع اسماً جامداً، وأفلس جمعاً، وكحمرأ وصحرأ.

ويحكم زيادة النون: متطرفة إن كانت مسبوقه بألف مسبوقه بأكثر من أصلين، كسكران وغضبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف إن كانت ساكنة غير مضعفة كغضنفر وقرنفل، أو كانت من باب الانفعال كالنطلق والمنطلق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء: في باب التفعّل كالتدحرج، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعيل أو التفعّل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع. وتزاد التاء سَمَاعًا في نحو: ملكوت وجبروت وزَهَبُوت وعنكبوت. وتزاد السين سَمَاعًا في قُدُوس بزنة عصفور للإلحاق به.

وزيادة الهاء واللام قليلة: ومثّلوا للهاء بقولهم أهرق في أراق، وبأمهات في جمع أم. ومن مثل لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثّلوا اللام بطيسل وزيدل وعبدل، والأصل طيس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدَّ عليه برذ هاء السكت.



فصل: في زيادة همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها. ولا تكون في حرف غير أل، ومثلها أمر في لغة حمير، ولا في فعل مضارع^(١) مطلقًا، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَر وأخذ، أو رباعي كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق واقتدر، والسداسي كاستخرج وأحرنجر، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظًا كاضرب، بخلاف نحو: هَبْ وعدْ وقُلْ. ولا في اسمٍ إلا في مصادر الخماسي والسداسي، كانطلاق واستخراج.

وعشرة أسماء مسموعة، وهي: اسمُ واسنُ، وابنُ، وابنُ، وابنة، وأمرو، وامرأة، واثنان، واثنان، واثنان المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في «أل»، وضمُّها في نحو: انطلق واستخرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة، كادخل واكتب. بخلاف امشوا واقضوا مما جعلت

(١) قد أثبتتها ابن مالك وابنه فيه متى كان مبتدأ بتاءين وأريد إدغامهما نحو اتجلى كما سيأتي في الإدغام.

كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كما غزى، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في ابن وايم، والكسر على الضم في اسم، ويجوز أن مع الإشمام في نحو: اختاروا نقاد مبينين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظاً لا خطأً إن سُبقت بكلام، ولفظاً وخطأً في «ابن» مسبوق بعلم وبعده علم. بشرط كونه صفة للأول، والثاني أبال، ما لم يقع أول السطر، وفي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك:

أفى الحق أن يُعطى ثلاثون شاعرا ويُخرم ما دُون الرضا شاعرٌ مثلى

كما سامحوا عمراً بواو مَزِيْدَة وضُويق «باسم الله» فى ألفِ الوصلِ

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو: ﴿أَتُخَذَتْ لَهُمْ سِيخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، أبئك هذا؟ أسمك على؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة فإنها تبدل ألفاً.

وقد تسهل نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

كما تحذف همزة «أل» خطأ ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿وَلَا خَيْرَ خَيْرٍ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤]. وكقول الشاعر:

* يا للرجال عليكم حملتى حسبت *

ونحو: يا للماء والعشب.

ولا تحقق مطلقاً إلا فى الضرورة، كقوله:

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمَةً على حدثان الدهر منى ومن جميل

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مطلق حرف مكان آخر. فخرج بإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له: إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورى، وينفرد الإبدال في نحو: اضطر وأذكر وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المعوض منه. كتاءى عدة واستقامة، وهزقى ابن واسم. وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير. واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

١. ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف.
٢. وما يُبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين، المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وكنة، وهي بيت القفا في الجبل: وقنة، وفي أغن: أحن، وفي رنج: رنج، وفي خطر: عطر، وفي جلد: جصد، وفي تلثم: تلثم.
٣. وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها قولك: «لجد صرف شكس أمن طى ثوب عزته». والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هذأت موطيا».

وما عداها فإيداله غير ضروري فيه، كقولهم في أصيلان: تصغير أضلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيلال، وفي اضطجع إذا نام: الطجع، وفي نحو: على - علماً - في الوقف أو ما جرى مجراه: علبج بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني، والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلُهَا أَغَيْثُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّجْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقال آخر في ذنب:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَّةَ وَلَا شَيْعَ
وَقَالَ آخَرُ:
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّبْعُ

خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجَ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ
يريد أبا علي والعشي، وتسمى هذه اللغة عَجْجَجَةً قُضَاعَةً. واشترط بعضهم فيها أن تكون
الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِقُ، مستدلاً بقوله:
لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتِيحَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِيحٌ^(١)
أَقْمَرُنَهَاتٌ يُنْزَى وَفَرْتِيحَ

الإعلال في الهمزة

تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:
الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة كسواء وبناء، أصلهما سَمَاوُ وبنائُ، بخلاف نحو: قال،
وباع، وإداوة، وهي المطهرة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو: دَلُو وَظَنِي؛ لعدم تقدم الألف،
ونحو: آية وراية؛ لعدم زيادتها.
وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراء، إذ
أصلها حَمْرَى كَسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كالف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.
الثاني: أن تتقعا عينا لاسم فاعلٍ فِعْلٍ أَعْلَتَا فِيهِ، نحو: قاتل وبائع، أصلهما قَاوِلٌ وْبَايِعٌ،
بخلاف نحو: عَيْنَ فَهُوَ عَايِنَ، وَعَوْرَ فَهُوَ عَاوِرٌ، لأن العين لما صَحَّتْ في الفعل، خوف الإلباس
بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعاً للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مفاعل» وشبهه، وقد كانتا مَدَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ في المفرد، كعجوز
وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو: قَسُورٌ وَهُوَ الْأَسَدُ، وَقَسَاوِرٌ، لأن الواو ليست

(١) الشاحج: البغل إذا صوت والأقمر: الأبيض والنهات: النهاق وينزى: يحرك والوفرة: الشعر إلى
شحمة الأذن والظاهر أن هذه لغات لقبائل وليست من الإبدال، اهـ.

بمدة، ومَعِيشَة ومَعَايش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذ في مُصَيِّبة مصائب، وفي مُنَاة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهله شَبَه الأصل بالزائد.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألف، كرسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيّتين لينين بينهما ألف «مفاعِل» وأخواتها ياءين، كنيائف جمع نَيْف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كأوائل جمع أول، أو مختلفين، كسيائد جمع سَيْد، أصله سيود، وأما قوله:

«وَكُحِّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ»

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحِّح.

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قلب واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو: أواصل وأواق، جمع وأصلة وواقية. ومنه:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
ونحو الأولى أنثى الأول، وكذا جمعها: وهو الأول.

بخلاف نحو: هَوِيَّ وَنَوِيَّ، في النسبة إلى هَوَى وَنَوَى، لعدم التصدر وَوُؤِي وَوُؤِي مجهولين؛ لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، كَوُجُوهُ وَأَجُوهُ، وَوُقُوت وَأَقُوت؛ في جمع وجه ووقت، وأدُور وأدُور، وأنُور وأنُور، جمع دار ونار، وقُتُول وصُنُول: مبالغة في قاتل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو: هذا دُلُوءٌ وضمة التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وخرج بـ «غير مشددة». نحو: التَعَوُّذُ والتَجَوُّلُ.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كبشاح وإفادة وإسادة، في إشاح، وإفادة وإِسادة.

وتبدل الهمزة من الياء جوازًا إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة، كغنائى ورانى: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلًا من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أموال.

فصل في حركات ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في بابين: أحدهما: باب الجمع الذي على زنة «فاعل»: إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء، فنخرج باشتراط عروض الهمزة المرائي: في جمع مِرْأَة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو: صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذكر. والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء. فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١- مثال ما لامه همزة: خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَّائِي، بياء مكسورة هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خَطَّائِي بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارى والعذارى، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءُ بالفتحة بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢- ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايي بياءين أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو: صحائف، فصار قضائي، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفًا،

فصار قضاء، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

٣- ومثال ما لامه واوُ قلبت ياء في المفرد: مَطِيَّة، إذ أصلها مَطِيَّوَةٌ من المطا، وهو الظهور أو من المَطْو وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سَيِّد ومَيِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطَايِوُ، قلبت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطَايِوُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءِوُ، ثم الياء ألفا، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤- ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَةٌ، وهي العصا، وجمعها هِرَاوِيٌّ، أصلها هِرَاوِيوُ. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هِرَاوِيوُ، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هِرَاوِيٌّ ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هِرَاءِوُ، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هِرَاءُ، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هِرَاوِيٌّ بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله:

* حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا *

والقياس المنايا، و«اللهم اغفر لي خَطَائِي» والقياس خطاياي، وهَذَاوِيٌّ جمع هَدِيَّة، والقياس هدايا.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة: والتي تُعَلَّ هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بهما، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو: أَمَنْتُ أَوْ مِنْ إِيْمَانًا، والأصل: أَلَمَنْتُ أَوْ مِنْ إِيْمَانًا، وشذ قراءة بعضهم (إِيْلَانِيْمًا) بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سَأَلْ مَبَالِغَةً فِي السُّؤَالِ، ولآل ورأس، في

النسب لبائع اللؤلؤ والرءوس.

وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقًا، فتقول في مثال «قَطْر» من قرأ: قرأى، وفي مثال: سَفَرَجَل منه: قرأياً.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف^(١) أو كانت الثانية مكسورة^(٢) أبدلت ياء مطلقًا. وإن لم تكن طرفًا وكانت مضمومة^(٣): أبدلت واوًا مطلقًا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم^(٤) أبدلت واوًا، وإن انكسر^(٥) أبدلت ياء.

ويجوز في نحو: رأس ولؤم وبئر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها وفي نحو: وضوء ومجىء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

الإعلال في حروف العلة

[١ - قلب الألف والواو ياء]

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصَيِّيح ومُفَيِّيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام: غُلَيْم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ، وَعُفِيَّ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ. والغايِ

(١) كان تبني من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن.

(٢) كان تبني من أم بفتح الهمزة وشد الميم مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمها فتقول في الأول أمم بهمزة مفتوحة فساكنة تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية ثم تبدل الهمزة ياء وكذا في الباقي.

(٣) كأوب: جمع أب وهو المرعى أصله ألب بوزن أفلس فنقلوا وأبدلوا الهمزة واوًا وأدغموا أحد المثليين في الآخر.

(٤) كأودام وأويدم في جمع وتصغير آدم.

(٥) كان تبني من أم على وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء.

والداعي، أو قبل تاء التانيث ككُجِية وأُكْسِيَّة وغازية وعُرْيَقِيَّة: تصغير عُرْقُوة، وشذَّ سَوَاسِيوة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدين، كقولك في مثال قَطِرَان، بفتح فسح من الغزو غُزِيَان.

ثانيها: أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أعلت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف كصِيَام وقيام وانقياد واعتياد، فخرج نحو: سِوَار وسِوَال، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، ولواو وجوار لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذَ وجاوَزَ وحال جَوَلَا، وعاد المريض عَوَدًا، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر، وقلب الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: (جَعَلَ اللهُ الْكَفَنَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ) [المائدة: ٩٧]. وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الظُّبْيَةُ ثُورَ نَوَازَا، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابة شَوَارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفردة إما مَعْلَةٌ، كدار وديار وجيل وجيل، وديمة ودير، وقيمة وقيم، وشذَّ جَوَج بالواو في حاجة. وإما شبيهة بالمعْلَة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسياط، وخَوْض وحياض، وروض ورياض. فإن عُدِمَت الألف صحت الواو، نحو: كُوز وكِوزة، وشذَّ ثيرة جمع ثُور وكذا إن تحركت في مفردة، كطَوِيل وطوال، وشذَّ الإعلال في قوله:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ
وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وتسلم الواو أيضًا إن أعلت لام المفرد، كجمع رِيَان وجَوَ، فيقال فيهما: رِوَاء وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لنلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة. رابعها: أن تقع طرفًا رابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو: أُعْطِيتُ وزَكَّيْتُ، وَمُعْطَيَان وَمُزَكَّيَان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل. خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، وميقات، فخرج نحو: صِوَان، وهو وِعَاء الشيء، وسِوَان، لتحرك الواو فيهما، ونحو: اجْلِوَاذ، وهو إِسْرَاع الإبل في السير، وَاغْلِوَاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لا مَّا لِفُعْلَى «بضم فسكون» وصفًا، نحو: الدنيا والعُلْيَا. وقول الحجازيين القُضْوَى شاذ قياسًا، فصيح استعمالًا، بُنِيَ به على أن الأصل الواو، كما في اسْتَحْوَذَ والقَوْد، إذ القياس الإعلال، ولكنه بُنِيَ به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُضْيَا على القياس. فإن كانت «فُعْلَى» اسمًا لم تُقَيَّرْ كَحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متاصل ذاتًا وسكونًا، نحو: سَيِّد ومَيِّت، وطَى وَلَى، مَصْدَرَى طويت ولويت، فخرج نحو: يدعو ياسر، ويرى واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو: طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو: ديوان، إذ أصله دِيَّان - بشد الواو - وبُيُوع، إذ أصل الواو ألف فاعَل، ونحو: قَوَى - بفتح فسكون - مخفف قَوَى - بالكسر - للتخفيف. وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط كَضَيُونِ للسنور الذكر، ويوم أيوم: حصلت فيه شدة، وعَوَى الكلب عَوِيَّة، ورجاء بن حَيَّوَة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مَفْعُول» الذي ماضيه على «فَعِل» بكسر العين، نحو: مَرَضِي ومَقْرِي عليه، فإن كانت عين الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعو ومغزو. وشذ الإعلال في قوله:

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعًا، كعَصَى وَدَلَى وَقَفَى، ويقل فيه التصحيح، نحو: أَبُو وَأَخُو، جمعي: أَب وَأَخ، وَنَجْوَى: جمع نَجْوَى، وهو السحاب الذي هراق ماءه، وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوَّ وَعُتُوَّ، ويقل فيه الإعلال، نحو: عَتَا الشَّيْخَ عِتْيًا: إذا كبر، وقسا قلبه قِسْيًا.

عاشرها: أن تكون عينًا «لِفُعْل» بضم الفاء وتشديد العين، جمعًا صحيح اللام، غير مفصولة منها، كضَيْم وزَيْم، والأكثر تصحيحه، كصَوْم ونَوْم. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لنلا يتوالى إعلالان، ككُتُوَّى وعُتُوَّى، جمعي شَاوٍ وَغَاوٍ، أو فصلت من العين، نحو: صَوَام ونَوَام، وشذ قوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرَ فَمَا أَرَقَ النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا

وتقلب الألف واوًا: إذا انضم ما قبلها كبُوع وضُوب وضُورب. وتقلب الياء واوًا: إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها في غير جمع، كقُوقٍ ما قبلها: ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة. وكذا تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فُعَل» بفتح فضم كقُوقٍ الرجل وقُضُو، أو كان ما هي فيه مختومًا بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تصُوع من الرمي مثل مقدرة، فإنك تقول: مَرْمُوءة. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصُوع من الرمي أيضًا مثل سَبْعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول: رَمُوان. وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا «لُفْعَلَى» - بفتح الفاء - اسمًا لا صفة، كقُوقٍ وشَرُوقٍ، وهو المثل، وقُوقٍ. وشذ التصحيح في سَعْيَا: لمكان، ورِيَا: للرائحة، وكذا إن كانت الياء عينًا «لُفْعَلَى» - بضم الفاء - اسمًا كطُوبَى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعَل، كطُوبَى وكُوسَى وخُورَى، مؤنثات: أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ فإن كانت «فُعَلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢] أي جائرة، ومِشْيَةٌ حِكْيَى، أي يتحرك فيها المنكبان. وقال بعضهم: إن كانت «فُعَلَى» وصفًا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُوبَى والطَيِّبَى، والضُوقَى والضَيِّقَى، والكُوسَى والكَيِّسَى.

[٣] - قلب الواو والياء ألفًا

تقلب الواو والياء ألفا بعشرة شروط:

الأول: أن يتحرك.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.

فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيْل وتَوَم - بفتح أولهما وثانيهما - مخفي جَيْال وتَوَءَم - بفتح فسكون ففتح فيهما - الأول اسم للضئع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العَوْض والحَيْل والسُّور بالكسر في الأولَيْن والضد في الثالث، وبالرابع ضرب واقد، وكتب يَاسر، وبالخامس بَيَّان وطَوِيل وخَوَزَنق: اسم قصر بالعراق؛ لسكون ما بعدهما، وَزَمِنَا وَغَزَوَا وَقَيَّان وَعَصَوَان؛ لوجود الألف، وَعَلَوَى وَقَتَوَى؛ لوجود ياء النسب المشددة.

السادس: ألا تكونا عَيْنًا لِفَعْلٍ - بكسر العين - الذي الوصف منه على أَفْعَل، كَهَيْفَ فهو أَهْيَف، وَعَوْرَ فهو أَعْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أَفْعَل، فإنه يُقَال، كخاف وهاب. السابع: ألا تكونا عَيْنًا لمصدر هذا الفعل، كالهَيْف وهو ضُور البطن، والقَوْر وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألا تكون الواو عَيْنًا لافْتَعَلَ الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاخْتَانَ بمعنى خان واختار بمعنى خان. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعلت في استافوا: بمعنى تسايفوا؛ أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى وأعلت الثانية، نحو: الحَيَا والهَوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها آيَّة كَقَصْبَةٍ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا فصارت آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإن لحرفَيْنِ ذا الإعلالِ اسْتَحِقُّ
صُحَّحَ أَوَّلُ وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ
العاشر: ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف (٨م - شذائذ العرف)

الثانيث، نحو: الجولان والهيمن^(١) مصدرين جال وهام، والصَّوْرَى اسم محل، والحَيْدَى وصف للحمار الحاند عن مله.

وشذ الإعلال في ما هان وداران^(٢)، والأصل: موهان ودوران، بفتحات فيهما.

فصل في ثناء الافتعال وقائه

١. إذا كانت فاء الافتعال واوا أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تَصَرَّفَ منه، نحو: اتعد واتصل واتسر من الوجد والوصل واليسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو: ايتزر من الإزار؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو: اوتمن من الأمن، لأن الواو ليست أصلية، وشذ في «افتعل» من الأكل ائكل.

٢. وإذا كانت فاءه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق وجب إبدال تائه طاء في جميع التصارييف، فتقول في «افتعل» من الصبر: اضطر، ولا يجوز في الفصح الإدغام، ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلا اضلح واضرب، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغام، وتقول من الظهر: بالطاء المهملة: اظهر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أولهما، ومن الظلم: بالمعجمة: اظلم، بمعجمة قهقهة، ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اظلم بالمهملة، وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضًا، فتقول: اظلم بالمعجمة، وقد زوى قول زهير يمدح هرم بن سنان:

هو الجواد الذي يعطيك نائلة عفوًا، ويظلم أحبانا فيظلم
فيظلم بتشديد المهملة، ويظلم بتشديد المعجمة، ويظلم بالإظهار

(١) هذا قول سيبويه وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختومًا بالف ونون الإعلال وشذ عنده الجولان والهيمن والعصيح الأول.

(٢) وقيل: إنهما اسمان أعجميان فلا يردان على القاعدة.

٣. وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً أو زايًا، أبدلت تاؤه دالاً مَهْمَلَةً، فتقول في «افْعَلْ» من دان: اذَان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أولهما، ومن زَجَرَ اذْجَرَ، بلا إدغام، ومن ذكر اذْكَرَ.

ولك في هذا المثال الثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول اذْكَرَ وَاذْكَرَ وَاذْكَرَ. وَقُرِئَ شَاذًا (فَهَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ) [القر: ١٥] بالذال المعجمة والإدغام^(١).

وسمع إبدال تاء الافتعال صَادًا مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ يَخْصِنُونَ﴾ [يس: ٤٩] أى يَخْصِنُونَ.

فصل: [فى إبدال الميم من الواو، والنون]

١. تُبْدَلُ الميم من الواو وجوبًا في «فر»، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمَر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يُرَدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بقي الإبدال مع الإضافة، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخُلُوفُ فَرِ الصَّائِمِ أَطِيبَ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» وقول رُؤْبَةَ: *يُضْبِحُ ظِمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَهُ*

٢. ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشس: ١٢]، وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]. وأبدلت الميم من النون شذوذًا في قول رُؤْبَةَ:

يا هَال ذات المنطقِ التَّمَامِ وكفك المخضِبِ البَنَامِ
أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدُ قَاتِنٌ؛ أى قاتم، بإبدال الميم نونا.

(١) فائدة: إذا كانت فاء الافتعال ثاء مثلثة جاز إبدالها تاء وإدغامها فتقول فى افْعَلْ من الشجر انغر بالمشناة مشددة ولك قلب التاء ثاء مثلثة والإدغام فتقول انغر بالمثلثة المشددة وسمع ادغر أيضا. اهـ منه.

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كَيُنْقَلُ
ويَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ كَيَنْصُرُ، وَيَبِيعُ كَيَضْرِبُ، وإِلَّا قُلِبَ حرفًا يجانسها، كَيَخَافُ وَيُخَفِّفُ،
أصلهما يَخُوفُ كَيَغْلُمُ، وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ.

ويُمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كَبَاعِ، وَعَوَّقُ، وَبَيَّنَّ، بالتشديد فيهما، كما يُمتنع أيضاً
إن كان فعلٌ تعجب، نحو: مَا أَبَيَّنَّ وَأَقْوَمَهُ، أَوْ كَانَ مُضَعِّفًا، نحو: ابْيَضَّ وَاسْوَدَّ، أَوْ مُعْتَلٍ الدَّامِ
نحو: أَخَوَى وَاهْوَى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: الفعل المعتل عينًا كما مُثِّلَ.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزنًا فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن
الفعل، كالسِمِ في مَفْعَلٍ، أَوْ زِيَادَةٌ لَا يَتَّازِبُهَا، فَالْأَوَّلُ كَقَامَ وَمَعَّاشٌ، أَصْلُهُمَا: مَقُومٌ وَمَعَّاشٌ
عَلَى زَنْةٍ مَذْهَبٌ، فَتَقْلَوُا وَقَلْبُوا. وَأَمَّا مَدِينٌ وَمَرِيَمٌ ^(١) فَشَاذَانِ، وَالْقِيَاسُ: مَدَانٌ وَمَرَامٌ. وَعِنْدَ
المبرد لَا شَذُوذَ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي مَفْعَلٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَفْعَالِ. وَالثَّانِي: كَانَ
تَبْنَى مِنَ الْبَيْعِ أَوِ الْقَوْلِ اسْمًا عَلَى زَنْةٍ «تَخْلِي»، بِكَسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ، وَآخِرُهُ هَمْزَةٌ: اسْمٌ لِلْقُشْرِ
الَّذِي عَلَى الْأَدِيرِ، مِمَّا يَلِي مُنْبِتَ الشَّعْرِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: تَبِيعُ وَتَقِيلُ، بِكَسْرَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ، بَعْدَهُمَا
يَاءٌ فِيهِمَا، فَإِنْ أَشْبَهَ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، أَوْ خَالَفَهُ فِيهِمَا نَحْوُ: مَخِيطٌ، وَجِبَ
التَّصْحِيحِ.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إِقْوَامٌ وَاسْتَقْوَامٌ. وَيَجِبُ حَذْفُ
إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ بَعْدَ الْقَلْبِ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهَلِ الْمَحْذُوفُ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَّةُ؟ خِلَافٌ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ، لِقُرْبِهَا مِنَ الْآخِرِ، وَيُؤْتَى بِالتَّاءِ عَوَضًا عَنْهَا، فَيَقَالُ: إِقَامَةٌ، وَاسْتِقَامَةٌ.

(١) قَالَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: وَأَمَّا مَرِيَمٌ وَمَدِينٌ فَإِنْ جَعَلْتَهُمَا فِعْلًا فَلَا شَذُوذَ إِذِ الْيَاءُ لِلْإِلْحَاقِ وَإِنْ
جَعَلْتَهُمَا مَفْعَلًا فَشَاذَانِ وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ: وَأَمَّا مَدِينٌ وَمَرِيَمٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْ فِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. أَنْ
وَزَنَهُمَا فَعْلَلٌ لَا مَفْعَلٌ وَإِلَّا وَجِبَ الْإِعْلَالُ وَلَا فَعِيلٌ لِفَقْدِهِ فِي الْكَلَامِ. اهـ.

وقد تُحذف كاجاب إجابا، وخصوصا عند الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧]،
ويقتصر فيه على ما سُمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو: أعول إعوالا،
واستحوذ استخواذا، وهو إذا سماعي أيضا.

الرابع: صيغة «مفعول» كمقول ومبيع، بحذف أحد المذنين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في
الثاني، لنلا تنقلب الياء واوا، فيلتبس الواوي باليائي وبنو تميم تصحح اليائي، فيقولون مبيع
ومذيون ومخيوط، وعليه قوله:

قد كان قومك يحسبونك سيّدا
ولخال أنك سيّد مغيّون

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مذيون لفلان.

وربما صحّح بعض العرب شيئا من ذوات الواو، فقد سُمِع: ثوب مَضُور، وفرس
مَقُود، وقول مَقُول، ومِسْك مَذُوف، أي مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان:

قياسي: وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستئقال والتقاء الساكنين.
وغير قياسي: وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطا.

فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بقاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولا مة من جنس واحد، عند إسناده لضمير

الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أفعل» فإنه يجب حذف الهزة من مضارعه

ووضفنيه، ما لم يُبدل، كراهة اجتماع الهزتين في المبدوء بهزة المتكلم، وحمل غيره عليه،

نحو: أكرمَ ويكرم ويكرم ويكرم ويكرم ويكرم، وشذ قوله:

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَ مَا *

فلو أبدلت همزة «أَفْعَلْ» هاء، كَهَرَّاقَ في أَرَاق، أو عَيْنًا كَعَنَهْلَ الإِبِلَ: لغة في أَشْهَلَهَا، أي سقاها نَهْلًا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلْتُ بالإتمام، وظَلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْتُ، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو: أقررت، وشذَّ أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو: حَلَلْتُ، وشذَّ: هَمَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط، نحو: يَقْرِرْنَ وَيَقْرُرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور حسن الحذف كالماضي، قال تعالى: (وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) [الأحزاب: ٣٣] فإن كان أول المثلين مفتوحًا كما في لغة قيرت أقرَّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قل النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وأما القسم الثاني من القياسي، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسي فكحذف الياء من نحو: يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَيٌّ وَدَمَيٌّ، والواو من نحو: اسم وابن وشفة، أصلها: سِمَوٌ وَبَنَوٌ وَشَفَوٌ، والهاء من نحو: است، أصله سَتَهُ، والتاء من نحو: استطاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدها. والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَرَسِيويه. وهولغة: الإدخال.

واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فتحرّك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع، لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين. ويتنقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١. فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثليين وسكن الثاني، نحو: ظَلَلْتُ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيَّةٌ﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]؛ لأن الوقف مَنْوِيٌّ. وقد أدغمها ورش على ضعف، أو كان مدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كمر يقرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كقَرَدَدٍ وَجَلَبَبٍ، أو خِيفَ اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَّرَ كما سيأتي.

٢. ويجب إذا سَكَنَ أول المثليين وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو: جدّ وحظّ وسأل ورأس بزنة فعّال، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً: أحدها: أن يكونا في كلمة كمدّ ومَلّت وحَبّ، أصلها مدد بالفتح، ومَلَل بالكسر، وَجَب بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢].

ثانيها: ألا يتصدّر أحدهما كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتصل بمدغم كجُسَسِ جمع جاس.

رابعها: ألا يكونا في وزن مُلْحَق بغيره كقَرَدَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وَجَلَبَب فإنه ملحق بدحرج، واقعَسَس فإنه ملحق باحرنجر.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وزن «فَعَلٍ» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعِلٍ» بضميتين كذُلّل جمع ذلول: ضد الصغب، أو «فَعِلٍ».

بكسر ففتح - كَلِمَةٍ جمع لِمَةٍ: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» - بضم ففتح - كدُرر جمع دُرَّة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقا، أو كان في اسم على زنة فُعَل، أو فُعَل، أو فُعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألا تكون حركة إحداهما عارضة، كاختصاص أبي واكفب الشر.

العاشر: ألا يكونا ياءين لازما تحريك ثانيهما، كحيي وعَيي.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افعل» كاستتر، واقتل.

٢- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضا في ثلاثٍ أخرى:

إحداها: أولى التاءين الزائدين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافا لابن هشام في توضيحه، حيث رد على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع ولكنها حُجَّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو: استتر^(١) واقتل: سَتَرَوْقَتْلُ يُسْتَرِسْتَارًا، بنقل حركة التاء الأولى للقاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسي، بخلاف نحو: سَتَر بالتضعيف كفعل، فصدره التفعيل، وتقول في نحو: تَتَجَلَّى، وتتعلم: اتَجَلَّى، واتعلم.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذف إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلْقَى﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد تحذف النون الثانية من المضارع أيضا، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَلِكَ نُجِى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] أصله نُجِى بفتح الثاني.

ثانيتهما وثالثتهما: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٩١٧] يقرأ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [النار: ١٩]، وقول الشاعر:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فَلَا كَغَبًا بَلُغْتَ وَلَا كِلَابًا

(١) تمثيل للإدغام في المسألة قبلها. اهـ.

وقد تقدّم ذلك في حكم المضغف. والتزموا فك «أقل» في التعجب، نحو: أخبث بريد، واشدّ يتّايّ وجه المتقين، وإدغام هلمّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتح، ولم يجزوا فيها ما أجازوه في نحو: ردّ وشدّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التثاء الساكنين، فهما مستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماضٍ، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعل أمر غير متصرف تلحقه الضائير بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسم فعل أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمُّ إِلَيْنَا﴾ [الأحراب: ١٨]، ﴿هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

تنبيه: إذا ولي المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو: ردّوا ورذّى ورذّا، وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكان الألف وليته، ويجب الضم إذا وليه هاء غائبة، خلافاً للعلب. وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومى الفاء، نحو: ردّ القوم. ولم يفضّ الطرف. فإذا كانا مفتوحى الفاء أو مكسورهما نحو: عَضَّ وفرّ ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام، نحو: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]. وقد يقلّ شذوذاً في غير ذلك، نحو: أَلِلَّ السُّقَاءُ، أى تغيّرت رانحته، وفي الضرورة، نحو:

* الحمد لله العلى الأجل *

فصل: فى إدغام المتقاربين

حيث إن التقارب ينقسم إلى تقارب فى المخرج، وتقارب فى الصفة، لزم أن نبين أولاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:

مخارج الحروف أربعة عشر تقريباً:

١. أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

- ٢- ووسطه: للحاء، والعين المهملتين.
- ٣- وأدناه: للحاء والغين المعجمتين.
- ٤- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.
- ٥- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
- ٦- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
- ٧- وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.
- ٨- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.
- ٩- وللثون ما يليه مع الخيشوم، وهو أقصى الأنف.
- ١٠- وللطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.
- ١١- وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.
- ١٢- وطرفه مع طرف الثنايا: للطاء، والذال، والتاء المثناة.
- ١٣- وباطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.
- ١٤- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها:

جَهْرٌ، وَهَمْسٌ، وَرَخَاوَةٌ، وَشَدَّةٌ، وَتَوَسُّطٌ بَيْنَهُمَا، وَإِطْبَاقٌ، وَإِنْفِتَاحٌ، وَاسْتِعْلَاءٌ، وَاسْتِيفَالٌ، وَذَلَاقَةٌ، وَإِصْمَاتٌ، وَصَفِيرٌ، وَلِينٌ.

١- فالمجهور: ما ينحصر جَرَى النَّفْسِ مع تحركه لِقَوَّته، وَقُوَّةُ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ في مَخْرَجِهِ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بِصَوْتٍ قَوِيٍّ، يَمْنَعُ النَّفْسَ مِنَ الْجَرَى مَعَهُ.

٢- والمهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَّتْ». وما عداها فهو المجهور.

٣- والشديد: ما ينحصر جَرَى الصَّوْتِ عند إِسْكَانِهِ. وأحرفه: «أَجْدُكَ قَطَّبْتُ».

- ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القلقة، إذا كانت ساكنة، وهي: «قُطِبُ جَدٍ».
٤. والزخو: ضده، والذي بينهما ما لا يتقر له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لميرؤعنا».
٥. والمطبق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك. وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.
٦. والمنفتح: بخلافه.
٧. والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين.
٨. والمستقل: ما عداها.
٩. والذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام. وحروفها: «مُرْبَنَقْل». ولخفة أحرفها لا يخلو رباعي أو خماسي لثقلها من أحدها إلا نادرًا، كالعسجد، وهو الذهب، والزهرقة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضحك.
١٠. والمضممة: ما عداها.
١١. وأحرف الصفيح: الزاي، والسين، والصاد.
١٢. وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.
- والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف:
- قلب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: اذْكُرْ وَاذْكُرْ.
- وإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز.
- فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون.
- وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٨].
- وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بغنة، وهي أحرف «ينمو»، واثنان بلا غنة، وهما اللام والراء. وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف «ضَوِيٍّ مِشْفَرٍّ» فيما يقاربها، لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وعُتَّة الميم، وتَفَشُّ الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سَيْد ومَهْدِي لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون». ونحو: الناء والهاء والذال والذال والطاء والطاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول: سَكَّتْ ثَابِتٌ أَوْ دَارِمٌ أَوْ ذَاكِرٌ أَوْ طَالِبٌ أَوْ ظَافِرٌ أَوْ زَيْدٌ أَوْ سَالِمٌ أَوْ صَابِرٌ أَوْ تَقُولُ: لَبِثْتُ تَاجِرٌ أَوْ دَارِمٌ... إلخ، أو تقول: حَقْدُ تَاجِرٍ أَوْ دَارِمٍ.

التقاء الساكنين

إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حَذِّه، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها، نحو: قُلْ وَجْ وَخَفْ، ونحو: أَنْتُمْ تَغْزُونَ وَتَقْضُونَ، وَلَتَرْمُنَّ وَلَتَغْزُنَّ يَا رِجَالُ. وَأَنْتِ تَرْمِينَ وَتَغْزِينَ، وَلَتَرْمَنَّ وَلَتَغْزَنَّ يَا هُنْدُ، وَيُحذف لفظاً لا خطاً إِنْ كانا في كلمتين؛ وكان الأول مدة أيضاً، نحو: يَغْزُو الْجَيْشُ، ويرمي الرجل، و«رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، و«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩].

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدم.

ثانيهما: تنوين العلم الموصوفِ بابنٍ مضافٍ إلى علم، نحو: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

والتحريك إمَّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإمَّا بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضعف المتصل به هاء الغائب، ومضارع المجزوم، نحو: رُدُّهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ، والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] و﴿لَهُمُ الْبَشَرَى﴾ [الزمر: ١٧] ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: اخشوا الله، ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ يَتَنَكَّرُ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لخفة الضمة على الواو بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور نحو: يوم اليوم، وفيما ضم التالى لثانيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو: قَالَتْ اُخْرَجْ، وَقَالَتْ اغْزِي، ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

وإما بالفتح وجوبا: وذلك في تاء التانيث إذا وليها ألف الاثني، نحو: قالتا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو: مِنْ اللَّهِ، وَمِنْ الْكِتَابِ، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو: مِنْ ابْنِكَ، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو: رُدَّهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضا، كما تقدم في الإدغام. ويترجح الفتح على الكسر في نحو: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٨٠]، ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغما في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ومادة، ودابة، وخويصة، وتؤد الحبل.

الثاني: ما قصد سرده من الكلمات، نحو: جيم، ميم، قاف، واو، وهكذا.

الثالث: ما وقف عليه من الكلمات، نحو: قال، وزيد، وثوب، وبكر، وعمر، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريا فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلصة جدا. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لا مكانه وإن ثقل. وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدين، ثم اللينان بلا مد، كثوب وبنت.

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغة: مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها.
واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة
الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمية وبسحر
وأصحابها: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.
ولها أسباب وموانع.
فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرة حقيقة: كالفتى، واشترى، أو تقديرًا: كفتاة؛
لتقدير انفصال تاء التانيث، لا نحو: ناب؛ لعدم التطرف.
ثانيها: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كالف ملهى وأزطى وحُبلَى وعَزَا وتَلَا وسَجَى.
لقولهم في ثنيتها: ملهَيان، وأزطَيان، وحُبلَيان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُرَى، وتُلَى، وسُجَى.
ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فِعْل يثول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر. كباع
وكال وهاب وكاد ومات، إذ تقول: يَفْتُ، وِكَلْتُ، وهَبْتُ، وِكِدْتُ، وِمِثْتُ، على لغة من كسر
الميم، بخلاف نحو: طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايئته وسائرته.
خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عيان
وشَيَّان، ودخلت بينهما.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككتاب، أو
بحرفين كلاهما متحرك، وثنائهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضربها، دون: هو
يضربها، أو أولهما ساكن: كيشلال، أو بهذين وبالهاء: كدزهماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداها لسبب متقدم، كإمالة ﴿وَالضُّحَى﴾
[الضحى: ١]، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة: «سَجَى» و«قَلَى»، لأن ألف الضحَى لا تمال، إذ هي

منقلبة عن واو

وبينها شينتان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالالف قبلها كراشد، أو بعدها نحو: هذا الجدار، وبنيت الجدار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر، كالمتصلة، ولا يجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنْ الْأَبْرَارُ﴾ [المطففين: ٢٩].

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسوراً. فخرج نحو: طَلَابٌ وَغَلَابٌ وَخِيَامٌ. وأن يكون متصلاً بالالف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكفنانم. وألا يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو: مصباح وإصلاح ومطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخر وخاطب، وكنافخ وناعق، وكموائق ومناشط.

تنبيهات:

الأول: شرط الإمالة التي يكفها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبة عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة. والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدّر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو: غاز وبائع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أميل نحو: طاب وخاف، مع تقدم حرف الاستعلاء، وحق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المعال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء، فلا يمال نحو: «الزيد مال»، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قوى، فلا تمال ألف كتاب، من نحو: «كتاب قاسر»، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدّمت. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرّف، والحرف وشبهه برىء منه، فلا تمال فتحة إلا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كل، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا من ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء، لكثرة استعمالهما.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: «من الكبير»، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: «من عمرو»، بخلاف نحو: أعوذ بالله من الغير ومن قبح السّير، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التانيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التانيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو: ﴿كِتَابِيَّة﴾ [الحاقة: ١٩]، ومنعها بعضهم، وهو الأصح.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرّنه على كذا، مأخوذ من قولهم: مرّن على الشيء مروناً ومرّانة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب على تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تبين من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبهت أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو

الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يُزاد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو: اسمر، فإن همزة الوصل فيه عوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثلاً بزنة *أيسَ قلنا رَضِبَ*.

وإن وُجدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، *عُمِلَ* به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجدَ في الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: *أَقَاتِلَ*.

تنبيه: يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة *شَرَنْبَثَ*، فيقال: ضربت مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التحرين فقط، ولا يقال: إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو: *جالينوس* وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.



تطبيق

١- إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن غنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلتَ فيه «*بَنَيْعَ وَقَتُولَ*» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت: *قَوَّلَ* و**بَنَيْعَ**، فيلتبسان بمضعفَي قال وباع.

٢- وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «*فَنَفَخَرُ*» - بكسر فسكون ففتح فسكون - للرجل العظيم الجثة. قلت: *قَتُولَ* و**بَنَيْعَ** بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو *عَلَكَّةَ*، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل *فَنَفَخَرٍ* وأدغم، ولا يجوز أن تصوغ من نحو: *كَسَرَ* وجعل على وزن *جَحَنَقَل*، (م ٩ - شذائِعِ العرف)

فلا تقول كثرزولا جَعَنْلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن ادغمت التيس بنحو سَفَرَجَل، فيظن أنه خماسي الأصول.

٣- وإذا قيل كيف تبنى من نحو: ضَرْبُ مُضْعَفِ الْعَيْنِ عَلَى زَنْةٍ مُخَوِّىٍّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت: مُضَرِّبِي لَا مُضَرِّبِي. وذلك أن لفظ مُخَوِّىٍّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيَّيْ بَثَلَاثَ يَاءَاتٍ، ادغمت الأولى في الثانية، فأصل مُخَوِّىٍّ قَبْلَ النِّسْبِ مُخَوِّىٍّ بَثَلَاثَ يَاءَاتٍ، على وزن مُطَرِّزٍ، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو: المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُخَوِّىًّا، وحيث إن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرِّبِي نُطْقَ بِهِ عَلَى حاله، أى على زَنْةٍ مُخَوِّىٍّ لو لم يحصل فيه تغيير.

٤- وإذا قيل: ضَغُ من «آءة» اسم شجرة أو ثمرة، على زَنْةٍ مُسْتَطَارٍ: اسم للخمر، قلت: مُسْتَأْ لَا مُسَاءَ؛ لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطَارٌ من «ط ي ر»، ولو قدر أنه من «س ط ر» لقليل مؤوَاء.

٥- وإذا قيل كيف تبنى من «وَأَيْتٍ» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه «أَوِيٍّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أولاً تبنى من وأى بزنة كوكب فتقول: «وَوِيٍّ» ثم يعمل إعلال فتى، فيقال وَوِيٍّ. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوِيٍّ» بزنة فتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أَوِيٍّ، وجوز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوَوْنٌ كَفَتُونٌ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوَوِيٍّ، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أَوِيٍّ.

٦- وإذا قيل: كيف تبنى من «وَأَيْتٍ» بزنة أبلر، وهو خوص المقل؟ قلت فيه: «أَوِيٍّ» بضم أوله، وذلك لأن أصله أَوِيٍّ، ثم عمل إعلال قاض، فصار أَوِيٍّ.

٧- وإذا قيل ضَغُ من «وَأَيْتٍ» بزنة أبلر؟ قلت فيه: «أَوِيٍّ» أصله: «أَوِيٍّ» قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلان. ثم عمل إعلال قاض فصار أَوِيٍّ.

٨- وإذا قيل كيف تبنى من «وَأَيْتٍ» بزنة إوزة؟ قلت: «إِيْثَاءٌ» بهمز فياء فهمز. وذلك لأن

أصل إوزة: إوززة، فحينئذ يكون أصل إيثاة: إوءية، بهزة مكسورة، فواو ساكنة، فهزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واو ياء، لوقوعها إثر كسرة، فصار إيثية، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيثاة كسيلة.

٩. وإذا بنيت من «أويت» مثل إوزة قلت: «إيأة» بهزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله إئوية. أما الهزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا. وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيأة.

١٠. وإذا قيل: كيف تبنى من قال وباع بزنة «عنكبوت»؟ قلت: يتبعوت وقولت، لا يتبعوت وقولت؛ لأن الصحيح أن النون لا تزداد ثانية ساكنة إلا بضغف.

١١. وإذا قيل كيف تبنى من «بعث» على زنة اطمأن؟ قلت: «ابتع» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢. وإذا قيل كيف تبنى من قال على زنة «اغدودن» مبتئياً للمعلوم؟ قلت: «اقوول» بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً.

١٣. وإذا قيل: كيف تبنى من قال وباع بزنة «اغدودن» مبتئياً للمجهول؟ قلت: «اقوول» و«ايويج» بلا إدغام وجوباً؛ لأن الواو الثانية في اقوول، والواو في ايويج حرفاً مدّاً زائداً، فلا إدغام فيهما.

١٤. وإذا قيل: كيف تبنى من «قوي» بزنة «بيقور»، وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه: «قيو» بياء مشددة مضمومة، فواو مشددة. والأصل: «قيوؤو» قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرفاً، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مبيوع، لأن العين لا تعل إذا كانت هي واللام حرفي علة، سواء أعلت اللام كما في «قوي» أو لم تعل كما في «هوي».

وعلى هذا القياس يكون التمرن.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل، ويخرج عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون، لتتمام الغرض من الذكر، وتتمام النظم في الشعر، وتتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياري. بالياء المشناة من تحت: أي قصد لذاته، أو اضطراري عند قطع النفس. أو اختياري. بالوحدة. أي قصد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو: ﴿وَالْأَلَمَ يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، و﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] أو لا؟ والأول: إما استثنائي، وهو ما وقع في الاستثنات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: منو، وأيون؟ لمن قال: جاء في رجل أو قوم. وإما إنكاري لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذكر. وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعينت الياء مدة، نحو: أزيدي به بضم الدال، وأزيدي به بفتحها، وأزيدي به بكسرهما، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيد، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو: أعمره، وأعمره، وأحذاميه، لمن قال جاء عمر، ورأيت عمر، ومررت بحذام.

وإما تذكيري، وهو المقصود به تذكير باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدّة مجانية لحركة آخرها، كقالا، ويقولوا، وفي الداري. وإما ترني كالوقف في قوله:

﴿أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعَتَابُ﴾

وإما غير ذلك وهو المقصود هنا.

والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَتَبَعُهَا التَّضْعِيفُ وَالرُّؤْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ

فيبدل تنوين الاسم بعد فتحة ألفا، كرأيت زيدا، وفتي، ونحو: ونها وإنيها بكسر الهزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفا، ويرد ما حذف لأجلها في الوقف كما تقدم، وشبهوا

«إذن» بالمنون، فأبدلوا نونها ألفا في الوقف مطلقا، وبعضهم يقلب ما بها بالنون مطلقا، لا سيما بأن ولن، وبعضهم يقف عليها بالألف إن الغيت، وبالنون إن اضممت.

ويوقف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا ربيذ، ومررت ربيذ، ومطامنا عند ربيعة. وأما الأزد فقلبه واوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، فيقولون جاء ربيذ، ومررت ربيذي. وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلتها، أي مدته، بعد ضمير الفتح، نحو: به وله. إلا في الضرورة كقوله:

وَمَهْمَهٍ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

بخلاف نحو: بها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله به».

أراد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وقف على المنقوص ثبتت يאוؤه إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت به ضارع نحو: وفي: تقول: هذا يقي، أو كان محذوف العين كما إذا سميت باسم الفاعل من: أرى، فإنك تقول: هذا مري، إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافا، وكذا إذا كان منصوبا منونا نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير منون مقرونا بال، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْأَرْشَاقَ﴾ [القيامة: ٢٦] فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح في المنون الحذف، نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ) [الرعد: ١١] وفي غير المنون يترجح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمناذري، وقرأ الجمهور: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

ويوقف على هاء التانيث بالسكون، نحو: فاطمه، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون قطعا، أو مع الزوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفي، ومنعه القراء فيها، أو الإشمار، وهو ضم الشفتين، والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يدركه إلا البصير، أو التضعيف، نحو: هذا خالذ، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سغدية.

وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كـ **شَاءَ**، ولا ياء كالـ **رَاعَى**، ولا واوًا كـ **يَغْزُو**، ولا ألفًا كـ **يَخْشَى**، ولا واقعًا إثر سكون كـ **يُكْرِمُ**، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: **(وَتَوَاصَوْا بِالضُّمِّ)** [المصر: ٣]، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير فخرج نحو: **جَعْفَرُ** لتحرك ما قبله، ونحو: **إِنْسَانٌ** ويشد، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو: هذا علم، لأنه لا يوجد فعل بكسر فضع في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: **(يُخْرِجُ الْخَبَاءَ)** [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو: هذه ردة، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغفرون في الهمزة ما لا يغفرون في غيرها.

ويوقف على تاء التانيث بدون تغيير إن كانت في حرف: **كُتِبَتْ** و**رُبَّتْ**، أو في فعل: **كفامت**، أو اسم وقبلها ساكن صحيح: **كأخت** و**بنّت**. وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبلها حركة كـ **كثيرة** و**شجرة**، أو ساكن معتل، كـ **كصلاة** و**مسلمات**، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقًا أو تقديرًا، وفي اسمه كـ **مسلمات** و**أذرع** و**هيات**، فإنها في التقدير جمع **هَيَّيَّة** كـ **كفلقلة**، سعى بها الفعل، ونحو: **أولات**. ومن الوقف بالإبدال قولهم: **كيف الإخوة والأخوة**، وقولهم: **«دَفَنُ البناء»** من **المكرماء** و**قُرئ (هَيَّاه هَيَّاه)** [الزمنون: ٣٦]. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: **﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾** [الدخان: ٤٣] وقوله: **كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلَصَمَتِ** و**كَادَتِ الْخُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ**

ويوقف بهاء السكت جوازًا على الفعل المعلن لا ما بحذف آخره، نحو: **لرَيْغُزَةٍ** و**لرَيْرِمَةٍ**، ولر **يَخْشَى**، وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد، نحو: **قَهْ** و**عَهْ**، وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: **لرَيْقَةٍ** و**لرَيْعَةٍ** و**رُذْبَلْزَالَتِ**، ومن تقى بدون هاء عند إرادة الوقف. ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو: **لِمَهْ** و**عَمَهْ**. ويجب إن جرّت باسم، نحو: **مَجِيءَ مَهْ**، وعلى كل فيجب حذف ألفها في الجر مطلقًا. وأما قول حسان

رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَنِي لَيْبُهُ كَخَيْرٍ تَرَعَّ فِي تَرَابٍ

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مجيء ما جئت؟
ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كل كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو: هُوَ
وفي رواية المنكر عند من فتحهم في الوصل. وكيف، وثمة، ولحاقها لهذا النوع جائز
منحس. فلا تلحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم. ولا ما قطع لفظه عن الإضافة، كقبل
وبعد، ولا العدد المركب كخمسة عشر، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لغرضها عند
المتنقى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَ، قال حسان:

إِذَا مَا تَرَعَرَ فِينَا الْغَلَامُ فَمَا لِي يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَ

وفي هي: هينه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ﴾ [القارعة: ١٠] وفي كيف وثمة: كيفه،
وثمة، وفي غلامى وكتابى: غلامية، وكتابية. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتَىٰ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ
مَا أَزُودُهُ أَقْرَبُ وَآكِتِبْتَنِي﴾ [الحاقة: ١٩]. والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله:

وكان الفراغ من تبليغه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوال عام أحد عشر بعد ثلاثمائة
والف مجرية (١٣١١هـ)، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

تقاريط الكتاب

قرّظ هذا الكتاب لدى الاطلاع عليه بعض العلماء الأفاضل، فأحبينا إثبات تقاريطهم،
اعترافاً بفضلهم، وشكراً لعمليهم.

قال حضرة الأستاذ الجليل، والشاعر الناثر النبيل، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية
سابقاً، المرحوم الشيخ طه قطريه، مقررّاً ومؤرخاً عام طبعه الأول:

العلم أحسن ما به ظفرت يدُ	عظمت على به لأستاذي يدُ
روحي فداً لعلّ تحيا به	روحي ويحسن مصدرى والموردُ
ويطئني من داء جهلي بالذي	يقيا بصنعتي الطبيب الأوحـدُ
العلم بينت والمعلم سلمُ	من أين ترقى البيت لولا البضعـدُ
فاعرف له حقاً فأنت به عرّف	مت الحق إذ غصن الشبيبة أملدُ
والعلم إن أنصفت لا تعدل به	عرضا من الدنيا يزول ويتفدُ
واغذر بني الدنيا فإن زبونها	جادت بأعينهم وزاف الجيدُ
لا تطلب الشهوات ثقليدا لهم	فمن البهائم ما تراه يقلدُ
يا جامعاً للنال يدعى سيّداً	من غير بذل أين منك السوددُ
المجد موقوف على كف ندي	من كان يجمد كفه لا ينجدُ
فانهض إلى كسب العلوم منزها	للنفس عن خلق يشين ويفسدُ
فاذا فعلت فأنت شهم سيّدُ	تسعى لخدمته الملوك وتحفدُ
نثت به أوصافه القرا كما	رء «الشذا» فينا بفضلك «أحمدُ»
هذا الكتاب غنيمة الصّرف من	زمن به «دار العلوم» تشيدُ
لم ألق أطيب من «شذا العرف» الذي	أهدى إلينا ذا الهام الأمجدُ

يا قوم دونكم الشذا فتمسكوا
وبه افروا بين الصحيح وما بدا
وبه ثقوا، وله اسمعوا قولاً، وعوا
فباحث التصريف قد أضحت به
لا تمجبوا للصرف مجتمعاً به
فارغب إليه وقف على أبوابه
وكأني بفتى تعرض سائلاً
بالله خبرني، فقلت مؤرخاً

سنة ١٣١٢ هـ

بمداده وبه إلى الصرف اهتدوا
فيه اعتلال وهو منه مجرّد
وإذا قضى أمراً فلا تترددوا
كالشمس ضاحية عليها فاشهدوا
شئلاً فأصل الجمع هذا المفرد
تصدّر أخى عنها وأنت مزود
من ذا الذي تُثنى عليه وتحمّد
مَنْ فاح طيب شذاه أحمد أحمد
٩٠ ٨٩ ٢١ ١٠٠٦ ٥٣ ٥٣

وقال التقي النقي، الورع الذكي، مختد الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ على غزال، المدرس
بالأزهر المعمور. رحمه الله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وخده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه، وجميع
أحبابه.

وبعد: فقد اطلعت على الكتاب الموسوم «شذا العرف، في فن الصرف»، الذي ألفه العالم
الفاضل، والهمام الكامل، الشيخ أحمد الحملأوى، فوجدته كتاباً بديعاً، لكثرة فوائده،
وتحرير مقاصده، مع سهولة عباراته، ولطف إشارات، وقد احتوى على مهمات هذا الفن، مع
تحرير حسن متقن، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء، ونفع بالمؤلف والتأليف، إنه سميع
الثناء أمين.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

بشأن هذا العرف في فن الصرف

وقال العلامة الفاضل، العالم العامل، مظهر المجد، الأستاذ الشيخ سليمان العبد، المدرس بالأزهر المعمور ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقاً. رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سُبْحَانَكَ صَحَّخْتَ إيماننا، وخلصته من شوائب الاعتلال، ونثني عليك، صَرَفْتَ قلوبنا إلى التحلي بجِلْيَةِ المعارف، وأسبغت علينا ظِلَّ إنعامك الوارف، ونصلي ونسلم على سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من حروف المُعْجَم، سيدنا ومولانا محمد، المشهور في الصحف الأولى بأحمد، والداعي إلى الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد الزمان العاقل، بوجود العلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لما زالت عن قلبي القُصَص، ونالت بَقِيَّتِي أَجَلَ القُرْص، بمطالعة الكتاب المسمى «شذا العرف، في فن الصرف»، فوجدته سِفْراً كالقُروس تشاق إليه جميع النفوس، ويُخْجِلُ قَسَّ الفصاحة بفصاحته، ويرينا نهج البلاغة ببلاغته، فصرت أستخرج من بحاره الدُرَر، وأشكر فضل جامعته، حيث انتقى فيه أحسن القُرَر، فما زال يئدي من بُرْج سعود قِرطاسه بدوراً وشموساً، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كُنُوساً، فاز من كان جليساً له، فإنه لم يَرَفِ فنه مجموعاً عادله، فلذلك أرخته، ولحسنه قرأته، فقلت:

كتاب كبد التمر حسناً فإنه	يضيء بأنوار عجاب غرائب
ففاق سواه في المحاسن والبها	وسرت به الطلاب من كل جانب
وقلّد جيد الدهر جامع به	قلانيد فخير من أجل المناقب
ومن طيب مبناه أقول مؤرخاً	شذا العرف نبراس بديع المطالب

١٣٨٢ ٣١٣ ٨٦ ١٣٣

سنة ١٨٩٤

فلله در مؤلفه الذي رُفِعَتْ له بين العلماء الأعلام، وسجدت له طوعاً الأقطار، العالم العامل، واللودعي الكامل، الذي هو في الشعر والنثر، وأعمال القلم، أشهر من نار على علم، من هو لكل فضل وكمال راوي، حضرة الشيخ أحمد الحملاوي، حفظه الله.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	٣
مقدمة في معنى الصرف لغة واصطلاحاً وموضوعه	٥
تقسيم الكلمة	٦
الميزان الصرفي	٧
يعرف القلب بأمر خمسة	٨
الباب الأول: في الفعل وفيه عدة تقاسيم	١٠
التقسيم الأول للفعل من حيث الزمن	١٠
التقسيم الثاني للفعل من حيث الصحة والإعلال	١١
أقسام الصحيح	١٢
أقسام المعتل	١٢
التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرد والزيادة وتقسيم كل	١٣
أبواب الثلاثي المجرد	١٣
الباب الأول	١٤
الباب الثاني	١٤
الباب الثالث	١٤
الباب الرابع	١٤
الباب الخامس	١٥
الباب السادس	١٥
تنبيهات	١٥

٤٠	تنبيه في تصرف الأفعال مع الظمان
٤١	الباب الثاني: في الكلام على الاسم وفيه عدة تقاسيم
٤١	التنبيه الأول للاسم: من حيث التجزؤ والزيادة
٤٣	التنبيه الثاني للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق
٤٤	مبنى الاشتقاق وأقسامه
٤٤	المصدر
٤٤	مصادر الثلاثي
٤٦	مصادر غير الثلاثي
٤٨	تنبيهات في الربة والهيئة والمصدر الميبي
٤٩	اسم الفاعل
٤٩	صيغ المبالغة
٥٠	اسم المفعول
٥٠	الصفة المشبهة
٥٢	تنبيهان
٥٢	اسم التفضيل
٥٦	التعجب
٥٦	اسماء الزمان والمكان
٥٧	اسم الآلة
٥٨	التنبيه الثالث للاسم: من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً
٥٨	للمؤنث علامتان الأولى: التاء، والعلامة الثانية: الألف، وهي قسمان مقصورة ومدودة
٥٨	أوزان المقصورة
٦٠	أوزان ألف التانيث المدودة
٦١	

٦٢	التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصًا، أو مقصورًا، أو مدودًا، أو صحيحًا
٦٤	التقسيم الخامس للاسم: من حيث كونه مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا
٦٥	الجمع
٦٥	جمع المذكر السالم
٦٥	جمع المؤنث السالم
٦٦	كيفية التثنية
٦٨	كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالمًا
٦٨	كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالمًا
٦٩	جمع التكسير
٧٠	جموع القلة
٧٢	جموع الكثرة
٨٠	خاتمة تشتمل على عدة مسائل
٨٣	التصغير
٨٨	تنبيهان فيما يجوز تصغيره وما لا يجوز
٨٨	تصغير الترخيم
٩٠	النسب
٩٣	النسب إلى الممدود
٩٣	النسب إلى المركب
٩٥	النسب إلى ما حذفت لامه أو فاؤه
٩٦	النسب إلى الثاني وضعًا
٩٦	خاتمة: قد يستغنى عن ياء النسب... إلخ
٩٨	الباب الثالث: في أحكام تفعّل الاسم والفعل
٩٨	فصل: في حروف الزيادة، ومواضعها، وأدلتها

١٤٣	كتاب شرح الحرف في فتح الصرف
٩٩	أدلة الزيادة تسعة
١٠١	حروف الزيادة
١٠٢	فصل في زيادة همزة الوصل
١٠٤	الإعلال والإبدال
١٠٥	الإعلال في الهمزة
١٠٧	فصل في قلب الهمزة ياء أو واوًا
١٠٩	الإعلال في حروف العلة
١٠٩	قلب الألف والواو ياء
١١٢	قلب الألف والياء واوًا
١١٢	قلب الواو والياء ألفًا
١١٤	فصل في فاء الافتعال وتائه
١١٥	فصل في إبدال الميم من الواو والنون
١١٦	الإعلال بالنقل
١١٧	الإعلال بالحذف
١١٩	الإدغام
١٢١	فصل في إدغام المتقاربين
١٢١	مخارج الحروف
١٢٢	صفات الحروف
١٢٤	النقاء الساكنين
١٢٦	الإمالة
١٢٧	تنبيهات في شروط الإمالة وسببها وما يمنع منها
١٢٨	مسائل للتمرين
١٢٩	تنبيه

١٢٩	تطبيق
١٣٢	الوقف
١٣٣	وإذا وقف على المنقوص ... إلخ
١٣٣	الوقف على هاء التانيث وعلى غيرها
١٣٣	الروم والإشمام والتضعيف
١٣٤	الوقف على تاء التانيث
١٣٤	الوقف بهاء السكت
١٣٦	تقاريط الكتاب
١٣٩	فهرس الموضوعات
